# اتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة | العدد 551 - تشرين الأول/أكتوبر 2026




## إتحاد المصارف العربية يطلق أعمال مؤتمر الحوار المصرفي العربي - الأمريكي في نيويورك نوفمبر 2026

إحتفالية الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بجوائز التميز 2026 في اسطنبول

إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في بانكوك: توقعات بتفاقم الفقر وتهديد الإستقرار الاقتصادي


QNB
خدمات مصرفية رائدة لدعم
مسيرة نجاحك في مختلف
أسواق العالم.
DOHA
NEW YORK
REVENUE GROWTH
RETAIL 20%
GLOBAL NETWORK Qatar
PORT HAMAD CONNECTIVITY
LOGISTICS FLOW 95%
qnb.com

# السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
# إتحاد المصارف العربية والأمين العام


محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)


د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)


عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)


زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)


د. وسام حسن فتوح
الأمين العام


الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)


وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)


عثمان بن جلون
(المغرب)


عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)


باسم السالم
(الأردن)


عبد الرزاق محمد الهوش
(ليبيا)


د. ياسر الشريفي
(البحرين)


مصطفى الخلفاوي
(الإمارات العربية المتحدة)


ناجي غندري
(تونس)


د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)


محمود الشوا
(فلسطين)


عباس عبدالله عباس
(السودان)


أحمد حميد الديب
(جيبوتي)


الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)


فادي جليلاتي
(سوريا)


يوسف بن هندة
(المصارف المشتركة)


صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)



# المحتويات





## كلمة العدد

الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز الإستقرار 07

## نشاط الإتحاد

مذكرة تفاهم بين إتحاد المصارف العربية و EssentaTor للتعاون في تبادل المعرفة وتشجيع الابتكار المالي ومواكبة التمويل الرقمي 08

فتوح يشارك في قمّة قادة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للصحة المالية 09

فتوح يلتقي وزيرة دولة في الإمارات ميثاء الشامسي 10

الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل فهمي يبحث مع الإتربي وفتوح في تعزيز التعاون العربي المصرفي والإقتصادي 11

ورشة متخصّصة للإتحاد في ليبيا عن «إعادة هيكلة ومعالجة الديون المتعثّرة» 12

## نشاط الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

إحتفالية جوائز وشهادات التميُّز للمصرفيين العرب لعام 2026 :للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في إسطنبول:
تكريم أكثر من 43 مصرفاً عربياً من 18 دولة عربية 14

## أخبار مصرفية واقتصادية

محافظ «المركزي المصري» ووزير الصناعة يُطلقان صندوق إعادة هيكلة المصانع المتعثّرة برأسمال مليار جنيه 34

محافظ مصرف ليبيا المركزي يناقش التحديات مع صندوق النقد الدولي ووزير الخزانة الأميركية 36

وفد مصرف ليبيا المركزي يلتقي مسؤولين رفيعي المستوى من بنك كوميرس الألماني 38

## أخبار مصرفية واقتصادية


«المركزي السوري» يتعاون مع نظيره الإماراتي لإعادة بناء القطاع المالي 39

حرب الشرق الأوسط والديون تهيمنان على إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في بانكوك 40

أعلى عائد على شهادات بنك مصر 2026 44

أعلى عائد على شهادات البنك الأهلي المصري 2026 لمدة 3 سنوات يصل إلى 22 % 45

بنك القاهرة يطرح 30 % من أسهمه في البورصة المصرية 47

بنك الكويت الدولي KIB يشارك في الإجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين في بانكوك 48

بنك قطر الوطني QNB ينجز قرضاً مشتركاً بـ2.5 مليار دولار 50

«سيتي» يتعاون مع البنك العربي لتوفير خدمة المقاصة بالدولار على مدار الساعة عبر شبكته العالمية 52

مصرف الجمهورية – ليبيا، يستمر في توزيع السيولة النقدية 53


## الأبحاث والدراسات


المصارف العربية في مواجهة الأولويات الرقابية الأميركية: العقوبات الثانوية والامتثال المالي ومستقبل العلاقات المصرفية الدولية 64

مستقبل علاقات المصارف العربية مع المصارف المراسلة الأميركية: تحديات الامتثال المالي وإعادة بناء الثقة الدولية 68

المخاطر السيادية والتصنيفات الإئتمانية وإنعكاساتها على التمويل الدولي للمصارف العربية 71

ميثاق عالمي لسلامة الذكاء الإصطناعي 74


## مقالات


الدكتور جهاد أزعور: صندوق النقد الدولي يحذِّر من تداعيات إستمرار الحرب في المنطقة 76

موازنة لبنان 2027: نحتاج إلى موازنة للنهوض – البروفسور فؤاد زمكحل 77

نحو حوكمة مصرفية ناضجة – البروفسور صادق الشمري 79

الثقافة المالية إصدار يُؤسس لجيل مالي ذكي – مأمور فوضيل – البنك الوطني الجزائري 80


## Study


**U.S. Regulatory Priorities and Secondary Sanctions**:
Strategic Implications for MENA Banks and Cross-Border Financial Transactions 93

**Digital Assets, Stablecoins, and Artificial Intelligence in Banking**:
Emerging U.S. Regulatory Expectations and Compliance Challenges for MENA Banks 87



**الاشتراكات:** للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

**المراسلات:** ص.ب: 2416–11 / بيروت – لبنان / هاتف: 377800 1 961+

**فاكس:** 961–1–364955 / 961–1–364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

# BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

## THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS



- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects for more than a century and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions.
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East-2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022, 2023 and 2024 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 56 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact since 2015, and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI), in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

# الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز الإستقرار




لا شك في أن الإنتقال من الشمول المالي إلى النمو الشامل يتطلّب سياسات متكاملة وتكاملاً مؤسسياً عربياً، إذ إن المرحلة الحالية التي تمر في المنطقة العربية تفرض على المؤسسات المالية وصنّاع القرار تبنّي رؤى أكثر تكاملاً ومرونة، من أجل تحقيق إنتقال حقيقي من الشمول المالي إلى النمو الشامل، بما يعزّز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ويدعم مسارات التنمية المستدامة.

في هذا الوقت، تتشابك التحدّيات الإقتصادية مع التحوّلات الإقليمية والدولية المتسارعة، مما يتطلّب تبنّي مقاربات أكثر تكاملاً وفاعلية قادرة على التعامل مع هذه المتغيّرات، لذلك فإن هذه المرحلة تفرض على الجميع إعادة تقييم الأدوات والسياسات الإقتصادية بما يتماشى مع طبيعة التحدّيات الراهنة.

والجهود التي تبذلها البلدان العربية عموماً في إدارة التحدّيات الإقتصادية وتعزيز الإستقرار، رغم ما تشهده المنطقة من توترات جيوسياسية وإقتصادية، يعكس كفاءة مؤسسية ورؤية إستراتيجية رصينة، رغم الضغوط السياسية والأمنية التي يشهدها العديد من هذه البلدان.

والحق أن الشمول المالي أصبح اليوم ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، وخصوصاً وبحسب تقارير للبنك وصندوق النقد الدوليين، أن العديد من الدول العربية قد حقّقت تقدُّماً ملحوظاً في توسيع نطاق الخدمات المالية، إلاّ أن التحدّي الحقيقي لم يعد يقتصر على إتاحة هذه الخدمات، بل يمتد إلى ضمان الإستخدام الفعلي والمستدام لها، بما يُعزّز جودة الخدمات المالية ويحافظ على متانة النظام المصرفي.

لذا، إن الإنتقال من الشمول المالي إلى النمو الشامل يتطلّب العمل على مجموعة من المرتكزات الأساسية، في مقدّمها تطوير سياسات نوعية تستهدف الفئات الأكثر إحتياجاً، وتعزيز توظيف التكنولوجيا والبيانات في توسيع فرص التمويل، وتسريع التحوُّل الرقمي داخل القطاع المالي، إلى جانب الإستثمار في نشر الثقافة المالية بإعتبارها عنصراً محورياً في تحقيق الإستدامة. علماً أن تحقيق هذه الأهداف يتطلّب تكاملاً وثيقاً بين السياسات الإقتصادية، إلى جانب تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، في إطار أطر تنظيمية مرنة تواكب الإبتكار وتحافظ على الإستقرار المالي، خصوصاً أن هذا التكامل يمثل حجر الأساس لتحقيق نمو إقتصادي شامل ومستدام.

إن العالم يشهد راهناً مرحلة جديدة في ملف الشمول المالي، لم يعد فيها الهدف مجرّد إتاحة الخدمات المصرفية، بل تحقيق تمكين إقتصادي فعلي ينعكس على حياة الأفراد ويدعم بناء إقتصادات أكثر إستدامة، فمفهوم الشمول المالي تطوّر ليشمل خلق فرص إقتصادية حقيقية وتمكين الفئات الأقل حظاً.

في المحصّلة، إن المرحلة المقبلة تتطلّب الإنتقال من التركيز على الكمية إلى قياس التأثير الحقيقي على جودة حياة الأفراد، مع ضرورة تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية والجهات التنموية، ومواصلة تطوير منظومة شمول مالي أكثر كفاءة وإبتكاراً، تعتمد على التحوُّل الرقمي وتدعم تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل في المنطقة، ولا سيما أن هناك نحو 70 % من المواطنين العرب لا يزالون خارج النظام المالي الرسمي، وهو ما يعوّق قدرة الحكومات والمصارف على تحقيق معدّلات نمو مستدامة وإستقرار إقتصادي وإجتماعي كامل في المنطقة. علماً أن المرحلة الحالية تمثل نقطة مفصلية؛ حيث لم يعد التحدّي مجرد إتاحة الخدمات المالية وتوفير حسابات بنكية، بل يكمن في كيفية تحويل هذا الوصول إلى تمكين إقتصادي حقيقي ينعكس إيجاباً على المجتمعات العربية.

**د. وسام حسن فتوح**

الأميـن العـام

# مذكرة تفاهم بين إتحاد المصارف العربية و EssentaTor
# للتعاون في تبادل المعرفة وتشجيع الابتكار المالي ومواكبة التمويل الرقمي



الدكتور وسام فتوح والسيد هوارد تشانغ خلال توقيع مذكرة التفاهم

وقّع إتحاد المصارف العربية وشركة EssentaTor، مذكرة تفاهم في المقر الرئيسي للإتحاد في بيروت، تهدف الى فتح آفاق جديدة للتعاون في تبادل المعرفة وتشجيع الإبتكار المالي المسؤول، ودعم مواكبة المصارف العربية للتحولاًت في مجال التمويل الرقمي.

وأشار الإتحاد في بيان، إلى أن «هذه المذكرة تحدّد إطاراً لتبادل الخبرات وتعزيز الحوار المؤسسي حول العملات المستقرّة والمدفوعات الرقمية وترميز الأصول، بما يربط التطورات التكنولوجية بأولويات القطاع المصرفي، ولا سيما تعزيز الترابط المالي عبر الحدود، وتوسيع الشمول المالي، وترسيخ الحوكمة السليمة والإدارة الفعّالة للمخاطر. ويشمل هذا التعاون أيضاً حواراً أولياً حول مشروع صندوق EAC الذي تعمل شركة EssentaTor على تطويره، بهدف إستكشاف حلول إستثمارية وآليات لدعم السيولة المرتبطة بمنظومة العملات المستقرّة، بما يُواكب إحتياجات المصارف العربية وتوجّهها نحو التمويل الرقمي. ويساهم الإتحاد في هذا الحوار برؤى مؤسسية تعكس أولويات القطاع المصرفي العربي».

وأوضح الإتحاد أن «هذه المذكرة تعكس تطلّع الطرفين إلى تعزيز جاهزية القطاع المصرفي العربي للتحوّلات المالية، وإستكشاف سبل توظيف الإبتكار في بناء منظومة مالية أكثر ترابطاً وشمولاً»، لافتاً إلى أن EssentaTor، شركة مقرّها نيويورك ومسجّلة في ولاية ديلاوير، متخصّصة في الحلول المالية للعملات المستقرة المرتبطة بالدولار الأميركي وإدارة الأصول الإحتياطية للمصارف التجارية. وتشمل مجالات عملها تطوير المنتجات وحلول السيولة المؤسسية وأطر إدارة المخاطر، وتركّز على دعم المصارف خارج الولايات المتحدة في استكشاف فرص التمويل الرقمي».

وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح: «تؤدي المصارف العربية دوراً فاعلاً في رسم مستقبل التمويل، وهذا يتطلّب المعرفة والرؤية والقدرة المؤسسية على تحويل الإبتكار إلى فرص حقيقية تخدم إقتصاداتنا. ومن خلال تعاوننا مع شركة EssentaTor، نسعى إلى تعزيز هذا التوجّه، ومدّ جسور التواصل بين الخبرة المصرفية والتقنيات المالية الجديدة، مع إبقاء الثقة والحوكمة السليمة والنزاهة المالية في صميم هذا المسار».

من جهته، أشاد الرئيس التنفيذي للإستراتيجية في شركة EssentaTor هوارد تشانغ، بأهمية هذا التعاون، قائلاً: «إنّ تطوّر العملات المستقرّة يفتح آفاقاً جديدة لتعزيز التكامل المالي ورفع كفاءة إدارة السيولة. ومن خلال تعاوننا مع إتحاد المصارف العربية وبحث فرص تطوير الصندوق العربي المقترح للسيولة الاستراتيجية لرأس المال EAC Fund، نسعى إلى إستكشاف حلول تستجيب لإحتياجات المؤسسات المالية العربية. ونتطلّع إلى ربط الإبتكار المالي بالاستثمار المنتج، والإسهام في تحقيق النمو المستدام والإزدهار في المنطقة العربية».

# فتوح يشارك في قمة قادة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للصحة المالية

**شارك الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح في «قمّة قادة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للصحة المالية» التي عقدت في أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، لمدة يومين، تحت رعاية سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة ونائب رئيس مجلس الوزراء، ونظّمه مصرف الإمارات المركزي بالتعاون مع صندوق النقد العربي.**

وقال د. فتوح على الأثر: «كان لي شرف المشاركة في إجتماعات صندوق النقد العربي، بما في ذلك إجتماع مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الذي عُقد في أبوظبي. كما سُررت بتلبية الدعوة الكريمة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لحضور «قمّة قادة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للصحة المالية».

أضاف د. فتوح: «خلال هذه الإجتماعات، سعدتُ بلقاء العديد من الأصدقاء والزملاء المتميزين، بمن فيهم وزراء ومحافظو مصارف مركزية، وممثلون للشركاء المؤسسيين لاتحاد المصارف العربية». يُذكر أن القمّة كانت قد أُقيمت تحت شعار «البناء على مكتسبات الشمول المالي: النهوض بالصحة المالية لتعزيز المرونة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». وقد شهدت إطلاق الإستراتيجية الوطنية للثقافة المالية (2027–2031) لتمكين الأفراد والمنشآت.



**سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان**

وكان مصرف الإمارات المركزي قد أعلن عن إنضمامه إلى مجلس محافظي المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، وتوقيع خطاب نوايا مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال. وقد إنعقد خلال القمّة الإجتماع الـ 31 لفريق عمل الشمول المالي التابع لصندوق النقد العربي.



**الدكتور وسام فتوح والشخصيات الرسمية خلال افتتاح القمة**



لقاء جمع معالي الدكتورة رانية المشاط – الأمين العام التنفيذي للإسكوا ورئيس إتحاد المصارف العربية الأستاذ محمد الإتربي والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح




فتوح مع سعادة الأستاذ سليمان بن الجبرين السكرتير التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)

## فتوح ناقش والدكتورة ميثاء الشامسي شؤون التنمية الإجتماعية



إلتقى الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، الدكتورة ميثاء بنت سالم الشامسي، وزيرة دولة في حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، وقال د. فتوح على الأثر: إن البحث تناول «تبادل الأفكار والرؤى حول عدد من الموضوعات ذات الإهتمام المشترك، ولا سيما ما يتصل بشؤون التنمية الإجتماعية وتعزيز دور الأسرة في بناء مجتمعات أكثر إستقراراً وإزدهاراً».

# الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل فهمي يلتقى الإتربي وفتوح لبحث تعزيز التعاون العربي المصرفي والاقتصادي



عقد الأمين العام لجامعة الدول العربية، معالي السيد نبيل فهمي، لقاءً مع رئيس اتحاد المصارف العربية، السيد محمد الأتربي، والأمين العام للاتحاد، الدكتور وسام فتوح، في حضور معالي السيدة رحاب عز الدين حامد الوزير المفوض ومديرة إدارة العلاقات الاقتصادية في جامعة الدول العربية جرى خلاله بحث آفاق التعاون بين الجانبين، وفرص تطوير مشاريع ومبادرات مشتركة تعزّز العمل العربي المشترك في المجالين المصرفي والاقتصادي. وتناول اللقاء سبل تعزيز التنسيق بين جامعة الدول العربية واتحاد المصارف العربية، بما يدعم توحيد الجهود العربية في مواجهة التحديات الاقتصادية، ويعزّز دور القطاع المصرفي في دعم مسارات التنمية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

ويأتي هذا اللقاء في إطار الحرص على توطيد العلاقات المؤسسية بين الجانبين، وتوسيع مجالات التعاون بما يخدم المصالح الاقتصادية العربية المشتركة، ويفتح المجال أمام إطلاق مبادرات نوعية تسهم في تطوير العمل المصرفي العربي، وتعزيز مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة ودعم فرص الاستثمار في المنطقة العربية.



**الأمين العام لجامعة الدول العربية، معالي السيد نبيل فهمي متوسطاً رئيس اتحاد المصارف العربية السيد محمد الأتربي، والأمين العام للاتحاد الدكتور وسام فتوح، ومعالي السيدة رحاب عز الدين حامد الوزير المفوض ومديرة إدارة العلاقات الاقتصادية في جامعة الدول العربية والسيد هاني علي عبدالله مدير مكتب الإتحاد في القاهرة**

# برعاية مصرف الجمهورية
# ورشة متخصّصة لإتحاد المصارف العربية في طرابلس – ليبيا
# عن «إعادة هيكلة ومعالجة الديون المتعثّرة»




**السيد هاني علي عبدالله متوسطاً السادة علي الزائدي، الدكتور عبدالله عون، والدكتور وليد البرعي**

نظّم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع إتحاد المصارف الليبية وبرعاية مصرف الجمهورية، في العاصمة الليبية طرابلس، ورشة عمل متخصّصة عن «إعادة هيكلة ومعالجة الديون المتعثرة» لمدة خمسة أيام، وذلك خلال الفترة من 4 حتى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2026، وبمشاركة 30 مشاركاً من العاملين في القطاع المصرفي الليبي.

ويهدف البرنامج الي تعريف المشاركين بالقروض غير المنتظمة في القطاع المصرفي، ورصد إشارات الإنذار المبكر والأسباب التي تؤدي إلى تدهور أداء الحسابات الإئتمانية. كما تناول البرنامج كيفية إدارة ملفات الحسابات المتعثّرة، وقيادة مفاوضات فعّالة مع العملاء، بهدف الوصول إلى أفضل سيناريو ممكن للتسوية، مع تحديد الشروط والأحكام والضمانات المناسبة.

وقد جرت مناقشة حالات عملية تغطّي صناعات وقطاعات مختلفة، بهدف ترسيخ المفاهيم والقواعد التي تعود إلى البرنامج.

وقد إفتتح ورشة العمل كل من السادة: هاني على عبدالله المدير الإقليمي لمصر وليبيا والسودان، وعلي الزائدي، المدير العام لإتحاد المصارف الليبية، والدكتور عبدالله عون، مدير إدارة التسويق وتطوير المنتجات، مصرف الجمهورية، والدكتور وليد البرعي، رئيس قطاع إعادة هيكلة ومعالجة الديون، بنك مصر محاضر ورشة العمل.





**جانب من الورشة المتخصصة**

# GROW
# MOSUL BANK
MOSUL BANK FOR DEVELOPMENT&INVESTMENT
# WITH US

*Grow & Nuture*
*the Ideas You Have.*



**CONTACT US**

hr@almosulbank.iq
www.almosulbank.iq

# إحتفالية جوائز وشهادات التميُّز للمصرفيين العرب لعام 2026 للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في إسطنبول:

## تكريم أكثر من 43 مصرفاً عربياً من 18 دولة عربية



الشخصيات الرسمية والمصرفية والاقتصادية وقوفاً للسلام التركي

بعد مرور عشرين عاماً على تأسيسه، سجّل الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب (WUAB) محطة فارقة في مسيرته في مدينة إسطنبول، تركيا؛ حيث جمع نخبة من القادة المصرفيين والماليين للإحتفاء بالإنجازات، وتكريم الريادة، وإستشراف آفاق المرحلة المقبلة للعمل المصرفي العربي.

وقد إستضافت إسطنبول حفل توزيع جوائز وشهادات التميُّز للمصرفيين العرب لعام 2026؛ وهي أمسية جمعت بين عراقة أحد أبرز الملتقيات السنوية لمجتمع المصارف العربية، والأهمية الخاصة للذكرى العشرين لتأسيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

لقد حملت هذه المناسبة دلالات تتجاوز مجرّد تقديم الجوائز؛ إذ جسّدت مسيرة عقدين من العلاقات الراسخة داخل مجتمع المصارف العربية، ومن التبادل المهني والتعاون المؤسسي، والجهود المتواصلة لتكريم القادة والمؤسسات التي ساهمت إنجازاتها في الإرتقاء بالعمل المصرفي في جميع أنحاء المنطقة.

ومنذ تأسيسه في العام 2006، عمل الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب على جمع القادة المصرفيين والمهنيين وصنّاع القرار، مكمّلاً بذلك الدور المؤسسي لإتحاد المصارف العربية ومعزّزاً الروابط التي تجمع مجتمع المصارف العربية بأسره.

## إسطنبول ملتقى الأوساط المصرفية

أضفى إختيار مدينة إسطنبول طابعاً دولياً مميّزاً على الحفل؛ فهي مدينة تتمتع بموقع تاريخي إستراتيجي يربط بين الشرق والغرب، مما جعلها مكاناً مثالياً لجمع الأوساط المصرفية والمالية العربية والتركية حول مصالح مشتركة، وعلاقات مؤسسية متينة، وآفاق متنامية للتعاون الإقتصادي.

وقد عكس هذا اللقاء الأهمية المتزايدة للعلاقات المالية العربية – التركية، وما يُمكن أن تثمره هذه الروابط القوية من فرص في مجالات الخدمات المصرفية والإستثمار والتجارة والتنمية. كما تجلّت أهمية هذه العلاقة بوضوح طوال الأمسية، مع التركيز بشكل خاص على قيمة الحوار المستمر وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية في تركيا ومختلف أنحاء العالم العربي.

وفي هذا السياق، إستقبل الحفل نخبة متميّزة من قادة القطاع المصرفي والمالي وكبار المسؤولين التنفيذيين وشخصيات بارزة من تركيا والمنطقة العربية، مما عزّز مكانة الحدث كمنصّة تجمع بين القيادة والتكريم وتبادل الخبرات المهنية.

## الإحتفاء بالتميُّز الهادف

شكلت «جوائز وشهادات التميُّز للمصرفيين العرب لعام 2026» محور الأمسية، حيث تم تكريم المؤسسات والأفراد الذين تعكس إنجازاتهم طموح القطاع المصرفي العربي وقدرته على التكيُّف والريادة.

لقد إتسع مفهوم التميُّز في العمل المصرفي بشكل ملحوظ؛ ففي حين يظل الأداء المالي ركيزة أساسية، باتت المؤسسات الرائدة اليوم تُعرَّف أيضاً بقدرتها على الإبتكار، وتعزيز الحوكمة، وتبنّي التقنيات الحديثة، وتطوير رأس المال البشري، وإدارة المخاطر الناشئة، والإستجابة بذكاء للمتغيّرات الإقتصادية. وتعمل تقنيات الذكاء الإصطناعي، والتكنولوجيا المالية (Fintech)، والخدمات المصرفية الرقمية، والمتطلّبات التنظيمية، وأنماط الإستثمار والتجارة الجديدة على إعادة تشكيل ملامح هذا القطاع بإستمرار، بينما تظل مبادئ الثقة والنزاهة والمسؤولية الراسخة تشكل جوهره الأساسي. ومن خلال هذا المفهوم الشامل للتميُّز، إكتسبت جوائز الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب (WUAB) أهميتها؛ فهي لا تقتصر على تكريم الإنجازات الفردية فحسب، بل تسلّط الضوء على التجارب المصرفية والإنجازات المؤسسية ومسارات الريادة التي يُمكن أن تساهم في دفع عجلة التقدم في القطاع ككل.

## عشرون عاماً مضت... وعشرون أخرى تلوح في الأفق

شكّلت الذكرى السنوية العشرين مناسبةً مثاليةً للتأمل وإستعراض المسيرة خلال حفل العام 2026، إلاّ أن الرسالة الأبرز التي حملها الحفل تمحورت في المقام الأول حول المستقبل. فبعد مرور عقدين على إنطلاق رحلة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب (WUAB)، يشهد القطاع المصرفي في حد ذاته مرحلة من التحوّلات الجذرية؛ وستكون المؤسسات القادرة على صوغ ملامح المرحلة المقبلة هي تلك التي تجمع بين الإبتكار والحوكمة الرشيدة، والتقدُّم التكنولوجي والخبرة البشرية، والقوّة التجارية والمسؤولية الأوسع تجاه التنمية الإقتصادية.

وكما برز خلال الأمسية، فإن دور البنوك اليوم يتجاوز بكثير مجرّد تقديم الخدمات التمويلية التقليدية؛ فقد أصبحت المؤسسات المصرفية شريكاً أساسياً في دعم الإستثمار، وتمكين التنمية، وتعزيز المرونة الإقتصادية، وخلق الفرص، وبناء الثقة داخل الإقتصادات والمجتمعات.

ومن هنا، جاء حفل توزيع جوائز وشهادات التميُّز للمصرفيين العرب لعام 2026 ليمثّل نقطة التقاء بين الإرث والطموح؛ حيث إحتفى بمرور عشرين عاماً على تأسيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وكرّم الإنجازات التي تشكّل واقع العمل المصرفي العربي اليوم، وفتح باب النقاش حول ماهية الريادة والتميُّز في السنوات المقبلة.

لقد كان الحفل منصّة ملائمة للرسائل الهامة التي تلت ذلك، والتي قدّمها كل من: معالي السيد محمد شيمشك، وزير الخزانة والمالية في الجمهورية التركية؛ والدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب؛ والدكتور عماد بوخمسين، نائب رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف التركية ألب أرسلان تشاكار.

وقد تناول كل منهم – كلٌ من منظور مختلف – أهمية التعاون والريادة المصرفية ومستقبل العلاقات المالية بين العالم العربي وتركيا.

## نائب رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب
## الدكتور عماد بوخمسين:

# ضرورة مواصلة مسيرة الإبتكار والإستثمار في الكوادر البشرية

في كلمته، رحّب الدكتور عماد بوخمسين، نائب رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بالحضور في إسطنبول، واصفاً المدينة بأنها «نقطة إلتقاء طبيعية بين الشرق والغرب، والتاريخ والمستقبل»، عارضاً أهمية حفل العام 2026 «بإعتباره مناسبة للإحتفاء بإنجازات المصارف العربية والمؤسسات المالية وقادة القطاع المصرفي في ظل بيئة إقتصادية عالمية تزداد تعقيداً، مع التأكيد مجدّداً على أهمية الحوار والتعاون داخل المجتمع المالي في المنطقة».

وأعرب د. بوخمسين عن تقديره للجمهورية التركية على حسن الضيافة، ورحّب بحضور معالي السيد محمد شيمشك، وزير الخزانة والمالية، مشيداً بتعاون إتحاد المصارف التركية ورئيسه السيد تشاكار.

وشدّد د. بوخمسين على «أهمية تعزيز العلاقات المصرفية العربية التركية من خلال توسيع نطاق التعاون في مجالات الإستثمار، وتمويل التجارة، ومشاريع التنمية، وتبادل الخبرات»، واصفاً الثقة المتبادلة والشراكة المؤسسية بأنهما ركيزتان أساسيتان للنمو المستقبلي والفرص الإقتصادية المشتركة.

وسلّط د. بوخمسين الضوء على التغيُّرات المتسارعة التي تعيد تشكيل العمل المصرفي، بدءاً من الذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية، وصولاً إلى المتطلّبات المتطوّرة للإمتثال وإدارة المخاطر والتجارة العالمية.

وفي هذا السياق، أكد د. بوخمسين «ضرورة مواصلة المؤسسات المالية العربية مسيرة الإبتكار والإستثمار في الكوادر البشرية




والتكنولوجيا، والتكيُّف مع المتغيّرات مع الحفاظ في الوقت ذاته على القيم المصرفية الجوهرية المتمثلة في الثقة والنزاهة والمسؤولية».

وختم د. بوخمسين كلمته بتهنئة الحاصلين على الجوائز، معرباً عن أمله في إستمرار التميُّز والإنجاز في القطاع المصرفي والمالي العربي، وأن تكون المؤسسات مؤهّلة لمواجهة التغيُّرات بثقة مع التمسك الراسخ بالقيم المهنية السليمة.



**حضور رسمي واقتصادي**

# فتوح: عقدان من الريادة والشراكة والتميُّز المصرفي بين إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

في كلمته خلال حفل العشاء السنوي للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب لعام 2026 في إسطنبول، وصف الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، هذه الأمسية بأنها إحتفاء بالتميُّز المصرفي وتأكيد متجدّد على عمق الروابط بين الأوساط المصرفية العربية والتركية.

ومع إنعقاد الدورة الثانية عشرة لهذا التجمُّع السنوي، وضع د. فتوح المناسبة في سياق أوسع يُجسّد الإستمرارية المؤسّسية والشراكة والتقدير للإنجازات، مسلّطاً الضوء على دور إسطنبول الراسخ كجسر يربط بين الشرق والغرب، مشيراً إلى «أن إستضافة المدينة للحدث للعام الثالث توالياً، تعكس قوة التعاون بين المؤسسات المالية العربية والتركية»، معرباً عن تقديره الخاص لمعالي السيد محمد شيمشك، وزير الخزانة والمالية في الجمهورية التركية، والسيد تشاكار، رئيس إتحاد المصارف التركية، لمشاركتهما ودعمهما وتفاعلهما المستمر مع القطاع المصرفي العربي.

وأكد د. فتوح «إستعداد إتحاد المصارف العربية لوضع شبكته الإقليمية وقدراته المؤسسية في خدمة المبادرات الرامية إلى توسيع آفاق التعاون المصرفي والإستثماري والتجاري بين تركيا والعالم العربي».

وشكّلت الذكرى العشرين لتأسيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب محوراً رئيسياً في الكلمة؛ حيث وصف د. فتوح هذه المحطة بأنها «تمثل عشرين عاماً من بناء العلاقات المهنية، وتعزيز القدرات، وتكريم الإنجازات في القطاع المصرفي العربي»، موضحاً الأدوار التكاملية بين إتحاد المصارف العربية (UAB) والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب (WUAB)؛ «فبينما يمثل إتحاد المصارف العربية المؤسسات المصرفية وعلاقات القطاع على المستويين الإقليمي والدولي، يجمع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بين القادة المصرفيين والمهنيين وصنّاع القرار، مما يعزّز التلاحم داخل المجتمع المالي العربي الأوسع».

وفي معرض حديثه عن الغاية من الجوائز، شدَّد د. فتوح على «أهمية ترسيخ ثقافة تُقدّر الإنجاز، وتُكرّم الريادة، وتستفيد من التجارب الناجحة»، مشيداً بعدد من الشخصيات المرموقة التي




تم تكريمها، بمن فيهم معالي السيد أحمد عثمان علي، محافظ البنك المركزي الجيبوتي؛ والسيد عبد الرزاق محمد الهوش، رئيس إتحاد المصارف الليبية والمدير العام لمصرف الخليج الأول الليبي؛ والسيد أنطوان حبيب، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمصرف الإسكان في لبنان، والسيد حنا أيوب، المدير العام لجريدة «الديار» اللبنانية، عارضاً مسيرته المهنية كنموذج لجيل جديد يبني على الإرث المؤسسي مع شق مساره الخاص نحو المستقبل.

وفي نظرة تتجاوز حدود هذه الذكرى، ركّز د. فتوح إهتمامه بشكل راسخ على الأعوام العشرين المقبلة؛ داعياً إلى «قطاع مصرفي أكثر إبتكاراً، وأشدّ إلتزاماً بمبادئ الحوكمة والشفافية والمعايير الدولية، وأكثر قدرة على تمويل التنمية والإستثمار وخلق فرص العمل».

وقد تمثلت رسالة د. فتوح في الختام في «أن العمل المصرفي اليوم يتجاوز مجرّد تمويل الإقتصاد؛ إذ يُعد شريكاً جوهرياً في ترسيخ الثقة والإستقرار وتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن دوره في بناء جسور أقوى بين المؤسسات العربية ونظيراتها في تركيا ومختلف أنحاء العالم».



**الطاولة الرئيسية خلال الاحتفالية**

## وزير الخزانة والمالية لتركي محمد شيمشك:

## تعزيز التعاون الإقتصادي والمالي العربي – التركي




تميّز الحدث بشكل خاص بحضور **معالي السيد محمد شيمشك، وزير الخزانة والمالية في الجمهورية التركية**، حيث أضفت مشاركته أهمية ومكانة خاصة على حفل توزيع «الجوائز وشهادات التميُّز العربية لعام 2026». وقد عكس حضوره لهذا اللقاء الرفيع المستوى – الذي ضمّ قادة القطاعين المصرفي والمالي من الجانبين العربي والتركي – أهمية الحوار والتفاعل المستمر بين القطاعين العام والمالي، معزّزاً في الوقت ذاته دور الحدث كمنصّة لتوثيق الروابط بين تركيا والعالم العربي. كما أضفى ذلك طابعاً مميّزاً على الأمسية التي لم تقتصر أهدافها على الإحتفاء بالتميُّز والريادة في القطاع المصرفي فحسب، بل إمتدت لتشمل تعزيز العلاقات المؤسسية والإقتصادية والمالية بين المنطقتين.

وفي كلمته أمام الحضور، رحب معالي الوزير شيمشك بحرارة بقادة القطاع المصرفي والوفود العربية في إسطنبول، متحدّثاً بإسهاب عن أهمية المضي قدماً في تعزيز التعاون الإقتصادي والمالي بين تركيا والإقتصادات العربية، متناولاً واقع الإقتصاد التركي وآفاق توسيع نطاق الإستثمار والتعاون المالي والشراكات بين المؤسسات التركية والعربية؛ إذ أضافت مشاركته بُعداً هاماً لهذا اللقاء، مؤكداً قيمة الحوار المستمر، وتوطيد العلاقات المؤسسية، وتحقيق التعاون الإقتصادي المتبادل بين تركيا والمنطقة العربية.

# الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب يكرّم شخصيات مصرفية عربية




## محافظ البنك المركزي الجيبوتي

## أحمد عثمان علي

### الرؤية الاستراتيجية والقيادية

كرّم الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، محافظ البنك المركزي الجيبوتي أحمد عثمان علي، تقديراً لمسيرته وجهوده في تعزيز الإستقرار والنزاهة المالية وتطوير الرقابة المصرفية، ضمن رؤية تهدف إلى تعزيز موقع جيبوتي كمركز مالي إقليمي آمن وفاعل.




## رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف الليبية

## والمدير العام لمصرف الخليج الأول الليبي

## عبد الرزاق محمد الهوش

### التميُّز والإنجاز المصرفي في القيادة وتعزيز العمل المصرفي العربي

كما كرّم الإتحاد، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف الليبية والمدير العام لمصرف الخليج الأول الليبي عبد الرزاق محمد الهوش، تقديراً لدوره في تعزيز التعاون بين المصارف الليبية والعمل على تحديث البنية التحتية للخدمات المصرفية وتطوير القدرات المهنية للقطاع.




## رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

## مصرف الإسكان

## الأستاذ أنطوان حبيب

### القيادة الرؤيوية في تطوير التمويل الإسكاني وتعزيز الشمول المالي

ومن لبنان، كرّم الإتحاد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمصرف الإسكان أنطوان حبيب، تقديراً لجهوده في إعادة تفعيل دور المصرف وتوسيع برامج القروض السكنية، ولا سيما لذوي الدخل المحدود والمتوسط، والعمل على تأمين تمويلات من الصناديق العربية لدعم هذه البرامج.

## رئيس مجلس الإدارة والمدير العام
## لصحيفة الديار
## الأستاذ حنا أيوب
# التميُّز في القيادة التنفيذية للإعلام العربي بجيله الجديد




**كما كان للصحافة اللبنانية حصّة في التكريم، حيث كرّم الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لجريدة «الديار» حنا أيوب.**

وفي تقديمه لأيوب، رأى د. فتوح أنه «يمثل وجهاً من وجوه الجيل اللبناني الشاب الذي جمع بين العلم في لبنان والخارج والخبرة العربية والإقليمية»، مشيراً إلى «أن التحدّي الذي واجهه لم يكن فقط إدارة مؤسسة إعلامية، انما حمل إرث مؤسسة عريقة والعمل على تطويرها من دون خسارة هويتها وتاريخها».

وقال د. فتوح: «إن أيوب إستطاع أن يحوّل الإرث إلى قوة، والتحديات إلى فرص، وأن يبني على نجاح الماضي ليضع بصمته الخاصة على المستقبل»، متمنياً له المزيد من النجاح والتألق.
بدوره، أعرب أيوب عن شكره وتقديره للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وللدكتور وسام فتوح على الجائزة والتكريم، مؤكداً «أهمية الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي العربي في نهضة الإقتصادات العربية وتمويل النمو والإستثمار وخلق فرص التنمية»، منوهاً بالدور الذي يؤديه إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، قيادة وأعضاء، في جمع المؤسسات والقيادات المصرفية العربية وتعزيز حضورها وعلاقاتها مع المؤسسات المالية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم».

وأشاد أيوب بصورة خاصة بالدور الذي لعبه فتوح في تطوير الإتحاد وتوسيع شبكة علاقاته، معتبراً «أن العمل الذي قام به خلال السنوات الماضية أسهم في نقل الإتحاد من إطار إقليمي إلى مؤسسة ذات حضور وتأثير دوليين، وفي بناء جسور بين القطاع المصرفي العربي ونظرائه في العالم».

**الشخصيات الرئيسية الرسمية والمصرفية في حفل توزيع الجوائز يحتفلون بالذكرى السنوية العشرين على تأسيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في اسطنبول**



## شهدت الإحتفالية تكريم الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب لعدد من الشخصيات المصرفية والمالية والصحافية العربية التي تركت بصمات في قطاعاتها كالتالي:




**السيد ألب أصلان تشاكر**
**رئيس مجلس إدارة جمعية المصارف – تركيا**




**مصرف الموصل للتنمية والاستثمار – العراق**

**الأفضل في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الداعمة للاقتصاد العراقي والالتزام بخطة الإصلاح المصرفي وفق المعايير الدولية لعام 2026**




**بنك أبوظبي التجاري– الإمارات**

**الأقوى في الأداء المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2026**




**مصرف أبوظبي الإسلامي – مصر**

**أفضل بنك اسلامي في مصر لعام 2026**

## حفل توزيع جوائز الانجاز والتميُّز المصرفي العربي 2026 في اسطنبول




**بنك قطر الدولي الإسلامي – قطر**

**أفضل بنك في التمويل الإسلامي المستدام في قطر لعام 2026**




**البنك الشعبي المركزي – المغرب**

**أفضل بنك لدعم ريادة الأعمال وتطوير قطاع المقاولات الصغرى في المغرب لعام 2026**




**بنك العز الاسلامي– سلطنة عمان**

**أفضل تحوُّل في العمل المصرفي الإسلامي في سلطنة عُمان لعام 2026**




**المصرف الإسلامي الليبي – ليبيا**

**المصرف الاسرع تطوراً ونمواً في ليبيا لعام 2026**

## حفل توزيع جوائز الانجاز والتميُّز المصرفي العربي 2026 في اسطنبول




**بنك البركة سورية – سورية**

**أفضل مصرف إسلامي إقليمي في سورية لعام 2026**




**بنك الخرطوم – السودان**

**أفضل بنك في السودان لعام 2026**




**NXT by AM Bank – لبنان**

**أفضل تجربة مصرفية رقمية في لبنان لعام 2026**




**بنك البحرين والكويت – البحرين**

**التميُّز والإنجاز في تكامل الخدمات المصرفية للأفراد في مملكة البحرين لعام 2026**

## حفل توزيع جوائز الانجاز والتميُّز المصرفي العربي 2026 في اسطنبول




**البنك الأردني الكويتي – الأردن**

**التميّز في التحوّل المصرفي على مستوى الشرق الأوسط لعام 2026**




**مجموعة بوخمسين القابضة – الكويت**

**أقوى مجموعة استثمارية عائلية قابضة ومتنوعة الأنشطة في الكويت لعام 2026**




**مصرف الصفا – فلسطين**

**أفضل مصرف إسلامي رقمي للخدمات المصرفية للأفراد في فلسطين لعام 2026**




**مجموعة الفارس الدولية – السعودية**

**التميُّز والريادة في الأعمال لعام 2026**

## حفل توزيع جوائز الانجاز والتميُّز المصرفي العربي 2026 في اسطنبول




**مصرف التجارة والتنمية – ليبيا**

**التميُّز والانجاز المصرفي في إدارة مخاطر الامن السيبراني في ليبيا لعام 2026**




**بنك الكويت الدولي – الكويت**

**أفضل بنك في الخدمات المصرفية العقارية والابتكار في التكنولوجيا العقارية في الكويت لعام 2026**




**البنك الإسلامي السوداني – السودان**

**الافضل في استعادة إتاحة الخدمات المصرفية متعددة القنوات في السودان لعام 2026**




**بنك الإمارات دبي الوطني – مصر**

**أفضل بنـك مصري من حيث تحفيز التمويل والرقمنـة لعام 2026**

## حفل توزيع جوائز الانجاز والتميُّز المصرفي العربي 2026 في اسطنبول




**بنك القطيبي الإسلامي – اليمن**

**البنك الرائد في الخدمات والمنتجات المصرفية للشركات الناشئة في اليمن لعام 2026**




**بنك النيل للتجارة والتنمية – السودان**

**أفضل بنك في استخدام تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في السودان لعام 2026**




**VALOORES – لبنان**

**التميُّز والإنجاز في حلول ذكاء البيانات والتقنيات التنظيمية المتقدمة للقطاع المالي لعام 2026**




**مصرف النوران – ليبيا**

**المصرف الاكثر ابتكاراً في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في ليبيا لعام 2026**

## حفل توزيع جوائز الانجاز والتميُّز المصرفي العربي 2026 في اسطنبول




**مصرف الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل – العراق**

**التميُّز والإنجاز في الخدمات المصرفية الإسلامية في العراق لعام 2026**




**المصرف المتحد – مصر**

**التميُّز والانجاز المصرفي من حيث إعادة الهيكلة والتطوير في مصر لعام 2026**




**البنك الأهلي – سلطنة عمان**

**أفضل بنك في سلطنة عمان لعام 2026**




**IBH Levant & Africa – لبنان**

**التميُّز والإنجاز في الحلول التأمينية والاستشارات المتخصصة لإدارة المخاطر العابرة للحدود لعام 2026**

## حفل توزيع جوائز الانجاز والتميُّز المصرفي العربي 2026 في اسطنبول




**بنك البسيري الدولي – اليمن**

**أقوى بنك من حيث القاعدة الرأسمالية والملاءة المالية في اليمن لعام 2026**




**بنك قناة السويس– مصر**

**أفضل بنك مصري من حيث مؤشرات الاداء العام لعام 2026**




**OXShare – الإمارات**

**التميُّز والإنجاز في منصات التداول الإلكتروني الدولية لعام 2026**




**بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي – اليمن**

**المصرف الإسلامي الرائد للتمويل الأصغر في ابتكار حلول المدفوعات في اليمن لعام 2026**

## حفل توزيع جوائز الانجاز والتميُّز المصرفي العربي 2026 في اسطنبول




**بنك أمدرمان الوطني – السودان**

**التميُّز والانجاز المصرفي في خدمات الافراد والتمويل التجاري في السودان لعام 2026**




**مصرف الخليج الأول الليبي – ليبيا**

**أفضل مصرف خاص في ليبيا لعام 2026**




**بنك الخليج – السودان**

**العلامة التجارية المصرفية الأسرع نمواً وأفضل بنك لقطاع الشركات في السودان لعام 2026**




**مصرف الأندلس – ليبيا**

**افضل مصرف من حيث التمويل التجاري في ليبيا لعام 2026**

## حفل توزيع جوائز الانجاز والتميُّز المصرفي العربي 2026 في اسطنبول




**مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الاسلامي – العراق**

**الريادة في الخدمات المصرفية الإسلامية في العراق لعام 2026**




**مصرف السراج الاسلامي– ليبيا**

**أفضل مصرف حديث من حيث الاستعداد لتقديم أفضل الخدمات المصرفية الشاملة في ليبيا لعام 2026**




**مصرف المتوسط – ليبيا**

**التميُّز والانجاز المصرفي في إعادة تقديم الهوية المؤسسية في ليبيا لعام 2026**




**مصرف المزارع التجاري – السودان**

**التميُّز والإنجاز في خدمات الانضمام المصرفي عن بُعد في السودان لعام 2026**

## حفل توزيع جوائز الانجاز والتميُّز المصرفي العربي 2026 في اسطنبول




**بنـــك الشـــــام – سوريـا**

**المصرف الإسلامي الرقمي الرائد في سورية لعام 2026**




**بنك بن دول للتمويل الأصغر الإسلامي – اليمـن**

**التميُّز والانجاز المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في اليمن لعام 2026**




**بنك كاك الدولي – جيبـوتـي**

**أفضل بنك في جيبوتي لعام 2026**




**البنك الأهلي اليمني – اليمن**

**أفضل وأقوى بنك في اليمن لعام 2026**

## حفل توزيع جوائز الانجاز والتميُّز المصرفي العربي 2026 في اسطنبول




**بنك تمكين للتمويل الأصغر – اليمن**

**التميُّز في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية في المحافظات اليمنية لعام 2026**

**البنك الوطني الإسلامي – سورية**

**المصرف الإسلامي الناشئ المتميّز في سورية لعام 2026**




**بنك الشمول للتمويل الأصغر الإسلامي – اليمن**

**أفضل بنك في التحوُّل الرقمي والخدمات المصرفية الرقمية بين البنوك الإسلامية في اليمن لعام 2026**

المنصة الرقمية وتطبيق بنك القاهرة

# TAP & TRACK

## للشركات

**حلول ذكية لإدارة نفقات الشركات**




تطبق الشروط والأحكام

رقم التسجيل الضريبي 599-007-200

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

# محافظ «المركزي المصري» ووزير الصناعة يُطلقان صندوق إعادة هيكلة المصانع المتعثّرة برأسمال مليار جنيه



**محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله والمهندس خالد هاشم والشخصيات المشاركة في إطلاق الصندوق**

تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية لإعادة تشغيل المصانع والكيانات المتعثّرة، والعمل على دعم الإستثمار الصناعي بإعتباره ركيزة رئيسية للاقتصاد الوطني، أعلن السيد حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري، والمهندس خالد هاشم وزير الصناعة في مصر، إطلاق «صندوق إعادة هيكلة المصانع المتعثّرة»، بإجمالي رأسمال مليار جنيه، ويستهدف الصندوق المشاركة في رؤوس أموال المنشآت الصناعية المتعثّرة ذات المقوّمات التشغيلية الواعدة في مصر والعمل على إعادة هيكلتها بما يدعم إستعادة كفاءتها التشغيلية، ويعزّز قدرتها على النمو والإستدامة، ويُسهم في تعظيم قيمتها على المدى الطويل.

وفي هذا السياق، عقد الجانبان إجتماعاً، في مقر البنك المركزي المصري، لإطلاق الصندوق، في حضور كل من طارق الخولي نائب المحافظ للإستقرار المصرفي، وممثلي البنوك المساهمة في الصندوق السادة: محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وهشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وتامر وحيد نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك العربي الأفريقي





**جانب من المسؤولين خلال إطلاق صندوق إعادة هيكلة المصانع المتعثرة في مصر**




**الأستاذ محمد الإتربي متوسطاً الأستاذ هشام عكاشة، الأستاذ طارق خولي، رامي أبو النجا**

الدولي، ومحمد أبو السعود الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، وأحمد جلال رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات، ومحمد السويدي رئيس إتحاد الصناعات المصرية ورئيس لجنة الإستثمار في الصندوق، وأيمن البياع مساعد وزير الصناعة للتحوّل الرقمي والمدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، والمهندس محمد سامي مساعد وزير الصناعة للشؤون الإستراتيجية، ومحمود عطاالله نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة سي آي كابيتال، التي ستتولى إدارة الصندوق وعدد من المهتمين.

وقال حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري: «إن إطلاق صندوق إعادة هيكلة المصانع المتعثّرة يمثل خطوة مهمة في إطار جهود الدولة الرامية إلى دعم القطاع الصناعي وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي، من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو إعادة تأهيل الأصول الإنتاجية والاستفادة من الطاقات الإنتاجية القابلة للإستدامة والنمو».

وأضاف عبدالله: «إن القطاع المصرفي لا يدّخر جهداً في تشجيع الإستثمار والإنتاج، إلى جانب تقديم كافة الحلول اللازمة لإعادة تشغيل المصانع المتعثّرة من خلال إتاحة مصادر تمويل متنوّعة لهذا القطاع الحيوي»، مؤكداً «مواصلة البنك المركزي والقطاع المصرفي دعمهما بغية تعميق الصناعة المحلية وتوفير قنوات تمويل بديلة لها، بما يُسهم في تحقيق مستهدفات التنمية وتعزيز النمو الإقتصادي المستدام».

من جانبه أكد خالد هاشم وزير الصناعة «أن إطلاق هذا الصندوق يمثل خطوة مهمة في إطار جهود إعادة هيكلة وتشغيل المصانع المتعثّرة والذي يمثل أولوية لدى وزارة الصناعة بإعتباره أحد المحاور الرئيسية ضمن توجهات الدولة لتعزيز الإنتاج المحلي ورفع كفاءة وإستدامة القطاع الصناعي في السوق المصرية»، مشيراً إلى «أن هذا الصندوق يأتي ضمن مبادرة متكاملة للمصانع المتعثّرة»، موضحاً «أن التقدم للإستفادة من تمويل الصندوق سيكون من خلال منظومة دعم المصنّعين التي أطلقتها وزارة الصناعة مؤخراً، والتي سيقوم الصندوق من خلالها بتقييم المصانع المتقدمة للحصول على التمويل».

ويرتكز الصندوق على إستراتيجية استثمارية متخصّصة تستهدف خدمة المصانع والمنشآت الصناعية التي تواجه تحدّيات مالية أو تشغيلية، رغم إمتلاكها أصولاً وطاقات إنتاجية قابلة للتطوير، ويعمل فريق الصندوق المتخصّص بالتعاون مع الإدارات التنفيذية لهذه المنشآت على تنفيذ خطط متكاملة لإعادة الهيكلة، تشمل إعادة هيكلة القروض، وضخ رؤوس أموال جديدة، وتطبيق برامج لرفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز أطر الحوكمة، بما يُسهم في إستعادة الكفاءة الإنتاجية، والحفاظ على فرص العمل، ودعم تنافسية القطاع الصناعي المصري.

# محافظ مصرف ليبيا المركزي ناجي محمد عيسى
# ناقش ونائب المدير العام لصندوق النقد الدولي ووزير الخزانة الأميركية
# التحدّيات والإستقرار النقدي والإصلاحات الإقتصادية والمالية




**المحافظ الليبي ناجي محمد عيسى متوسطاً شخصيات وقيادات مشاركة في الاجتماعات**

**على هامش مشاركته في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، في العاصمة التايلاندية بانكوك، جاء لقاء محافظ مصرف ليبيا المركزي، ناجي محمد عيسى، مع كينجي أوكامورا (Kenji Okamura)، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، في حضور عدد من كبار المسؤولين في الصندوق، والفريق المرافق للمحافظ، تأكيداً للتحدّيات التي تُواجه الإقتصاد الليبي، ولبحث آخر مستجدات الأوضاع الإقتصادية والمالية في ليبيا، إضافة إلى عرض جهود مصرف ليبيا المركزي في المحافظة على الإستقرار النقدي والمالي، وتعزيز الإستدامة المالية، والموازنة بين المحافظة على الإحتياطي النقدي وسعر صرف العملة المحلية، ودعم مسار الإصلاحات الإقتصادية، بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة.**

كما بحث الجانبان في آفاق تعزيز التعاون والشراكة مع صندوق النقد الدولي، والإستفادة من خبراته وبرامج المساعدة الفنية وبناء القدرات، بما يدعم جهود مصرف ليبيا المركزي في تطوير القطاع المصرفي، وتحديث أنظمة الدفع، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير أدوات السياسة النقدية والرقابة المصرفية في ظل الإنقسام المؤسسي والمالي.

من جانبه، أشاد أوكامورا بالجهود الإستثنائية التي لا يزال يبذلها المحافظ عيسى لإحداث إصلاحات إقتصادية رغم إستمرار التحدّيات المحيطة بالمصرف المركزي والتي تعوّق كافة جهوده الرامية لإنجاح خطط الإصلاح.

وأكد محافظ مصرف ليبيا المركزي أهمية إستمرار التنسيق والتشاور مع صندوق النقد الدولي، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي والمالي، وتعزيز الثقة في الإقتصاد الليبي، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق نمو إقتصادي مستدام.

كما إتفق على إطلاق حزمة من برامج التدريب والدعم الفني لكوادر مصرف ليبيا المركزي خلال الربع الرابع من العام الجاري (2026)، بينها برنامج إعداد الإحصاءات النقدية، وبرنامج إعداد ميزان المدفوعات وإدارة الإحتياطات الأجنبية، وبرنامج تعزيز الإستقرار المالي، كذلك إجراء التقييم الذاتي لبرنامج تطبيق ميثاق شفافية وإستقلالية البنوك المركزية CBT.




**محافظ مصرف ليبيا المركزي مشاركاً في الجلسة العامة للاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين**

وقد عُقد إجتماع تدريب مكثّف للفريق المختص، وبرنامج الرقابة المصرفية المبنية على المخاطر، فضلاً عن مراجعة القوانين، منها قانونا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمصارف المحدّث.
ويأتي هذا اللقاء في مستهل سلسلة من الإجتماعات الثنائية التي عقدها المحافظ عيسى مع كبار مسؤولي صندوق النقد والبنك الدوليين، ومحافظي المصارف المركزية، وممثلي المؤسسات المالية الدولية، لبحث القضايا ذات الإهتمام المشترك، وتعزيز علاقات التعاون المالي والمصرفي الدولي.

## الإصلاحات الإقتصادية والمالية

وفي السياق عينه، كان محافظ مصرف ليبيا المركزي ناجي عيسى، بحث مع مساعد وزير الخزانة الأميركية إريك ماير، في مستجدات الإصلاحات الإقتصادية والمالية في ليبيا، وسبل تعزيز الشفافية والحوكمة والإمتثال في القطاع المصرفي.
وقد تناول اللقاء تطورات الأوضاع الإقتصادية والمالية والسياسية في ليبيا، والجهود المبذولة لتنفيذ إتفاق الإنفاق العام الموحّد، إلى جانب أهمية مواصلة تنسيق السياسات المالية والنقدية وتعزيز الإنضباط المالي، بما يدعم الإستقرار الإقتصادي والمالي ويحافظ على إستدامة المالية العامة للدولة.

وناقش الجانبان جهود تعزيز الشفافية والحوكمة والإمتثال في القطاع المصرفي، وفي مقدّمها مراجعة مصرف ليبيا المركزي للإعتمادات المستندية الممنوحة، والتحقق من مدى إلتزامها الضوابط والإجراءات والمعايير المعتمدة عند إصدار الموافقات، بالتعاون مع شركة K2 Integrity. وتشمل هذه الجهود إتخاذ التدابير اللازمة لرصد المخالفات والممارسات غير المشروعة، وتطبيق الإجراءات القانونية والتدابير العقابية المناسبة بحق المتورطين، وفقًا للتشريعات والأنظمة ذات الصلة.

كما بحث الجانبان في التحدّيات المرتبطة بتهريب السلع والمحروقات والتدفقات المالية غير المشروعة الناتجة عنها، وإنعكاساتها على مؤشّرات الإقتصاد الكلي، ولا سيما سوق الصرف الأجنبي، وأكدا أهمية تعزيز التنسيق والتعاون لمواجهة هذه الممارسات والحدّ من آثارها على الإستقرار النقدي والمالي، إلى جانب حماية موارد الدولة والإقتصاد الوطني.

وأشاد مساعد وزير الخزانة الأميركية بالجهود التي يبذلها محافظ مصرف ليبيا المركزي للحفاظ على الإستدامة المالية للدولة وتعزيز الإستقرار النقدي والمالي، رغم التحدّيات الإستثنائية التي تعانيها ليبيا والمنطقة عموماً.

## أعلن إستئناف التعاون المصرفي بعد انقطاع تجاوز عشر سنوات

# وفد مصرف ليبيا المركزي يلتقي مسؤولين رفيعي المستوى من بنك كوميرس الألماني



**محافظ مصرف ليبيا المركزي، ناجي عيسى مجتمعاً مع مساعد وزير الخزانة الأمريكية، إريك ماير، والوفد المرافق له، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المنعقدة في العاصمة التايلاندية بانكوك.**

في سياق الإجتماعات السنوية في بانكوك، وفي خطوة مهمة تعكس نجاح جهود مصرف ليبيا المركزي في إستعادة ثقة المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، التقى وفد مصرف ليبيا المركزي المرافق للمحافظ ناجي محمد عيسى، وفداً رفيع المستوى من بنك كوميرس الألماني (CommerzBank)، ضمّ عدداً من كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك، من بينهم مسؤولون عن أسواق المال والمؤسسات المالية والأسواق الناشئة.

وتُوّج اللقاء بالإعلان رسمياً عن إستئناف العلاقات المصرفية والتعاون بين مصرف ليبيا المركزي أو المصارف التجارية الليبية وبنك كوميرس الألماني، وعودة البنك للعمل ضمن شبكة البنوك المراسلة المعتمدة، بما يُسهم في تسهيل عمليات التجارة الخارجية والتحويلات المالية بين ليبيا والأسواق الدولية، ولا سيما دول الإتحاد الأوروبي.

ويأتي هذا التطور تتويجاً لسلسلة من الإجتماعات والمباحثات الفنية والتواصل المكثف الذي أجراه مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة الماضية، بهدف إعادة بناء جسور الثقة مع المؤسسات المصرفية العالمية، وتوسيع شبكة البنوك المراسلة، وتعزيز قدرة القطاع المصرفي الليبي على الاندماج في النظام المالي الدولي.

وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة بالنظر إلى التاريخ الطويل من التعاون بين القطاع المصرفي الليبي وبنك كوميرس الألماني، والذي توقف لأكثر من عشر سنوات، قبل أن تُثمر الجهود المبذولة عن تهيئة الظروف المناسبة لاستعادة العلاقات وإحياء الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين.

وشهد اللقاء عرض الإصلاحات والإجراءات التي يتبنّاها مصرف ليبيا المركزي لتعزيز الحوكمة والشفافية والإمتثال للمعايير المصرفية الدولية، وتطوير منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بإعتبارها ركائز أساسية لتعزيز الثقة الدولية في القطاع المصرفي الليبي وتوسيع علاقاته مع المؤسسات المالية العالمية.

كما أكد الجانبان أهمية تعزيز التعاون المشترك وتطوير العلاقات المصرفية خلال المرحلة المقبلة، بما يدعم تسهيل التجارة الخارجية، وتطوير الخدمات المصرفية، ورفع كفاءة المعاملات المالية العابرة للحدود، وفتح آفاق أوسع للتعاون مع المؤسسات المصرفية الأوروبية والدولية.

## الولايات المتحدة تُزيل سوريا من قائمة القيود الشاملة على التجارة الدفاعية

# «المركزي السوري» يتعاون مع نظيره الإماراتي لإعادة بناء القطاع المالي السوري وتوفير إطار لتبادل الخبرات والمعلومات الرقابية وبناء القدرات المؤسسية

وقّع مصرفا الإمارات وسوريا المركزيان مذكرة تفاهم للتعاون في المدفوعات والسياسة النقدية والرقابة المالية. وقد تزامن ذلك مع مباحثات رسمية سورية – أميركية تناولت إستعادة العلاقات المصرفية المراسلة، وتطوير المدفوعات، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى إجتماع مع JPMorgan.

وقد جاء توقيع المذكرة من قبل خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومحمد صفوت عبد الحميد رسلان، محافظ مصرف سوريا المركزي، بغية توفير إطار لتبادل الخبرات والمعلومات الرقابية وبناء القدرات المؤسسية.

وتشمل مجالات التعاون أنظمة الدفع، والسياسات النقدية، والتقنيات المالية، والشمول المالي، ونظم المعلومات الإئتمانية، وترخيص المؤسسات المالية، والإمتثال التنظيمي، إضافة إلى إدارة المخاطر المناخية والتمويل المستدام.

وقال المحافظ بالعمى: «إن المذكرة تهدف إلى دعم متانة النظام المالي ورفع كفاءة بنيته التحتية»، فيما ذكر المحافظ رسلان «أن دمشق تُولي أهمية خاصة لتطوير الشمول المالي وتعزيز كفاءة الأطر الرقابية».



**المحافظ خالد بالعمى والمحافظ محمد صفوت رسلان**

### إعادة تأهيل المصارف: الملف الأكبر

وكانت بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت دمشق في تموز/ يوليو 2026 قد شدّدت على ضرورة تسريع إعادة تأهيل الجهاز المصرفي، معتبرة أن ضعف أداء القطاع وغياب أدوات السياسة النقدية يقيّدان قدرة المصرف المركزي على إدارتها.

ودعت البعثة إلى قوانين جديدة تمنح «المركزي» تفويضاً واضحاً للحفاظ على إستقرار الأسعار وصلاحيات للرقابة ومعالجة أوضاع المصارف المتعثّرة، إلى جانب تقييم شامل لسلامة أوضاعها المالية وفق الممارسات الدولية.

وسبق أن أكد الصندوق، في بعثة سابقة في شباط/ فبراير 2026، ضرورة إعادة هيكلة المصارف لإستعادة ثقة الجمهور، وإتفق مع السلطات السورية على برنامج مساعدة فنية يدعم إستراتيجية المصرف المركزي للفترة 2025–2030، يشمل التشريعات والرقابة وإصلاح أنظمة المصارف والمدفوعات.

هذه الأولويات توضح لماذا تكتسب مجالات التعاون الواردة في مذكرة الإمارات وسوريا أهميتها، إذ تتقاطع مع إحتياجات إصلاح حدّدها الصندوق، وإن كان ذلك لا يثبت أن المذكرة وحدها ستلبي هذه الإحتياجات.

### إستعادة الثقة ليست مسألة أنظمة دفع فقط

وكان قد شدّد الصندوق أيضاً على تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يساعد سوريا على الخروج من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي ويدعم إندماجها في النظام المالي الدولي.

وفي تقييمه في شباط/ فبراير 2026، أشار الصندوق إلى أن إمتناع وزارة المالية عن تمويل الموازنة من «المركزي السوري» خلال العام 2025 أسهم في تباطؤ التضخم وتحسّن سعر الصرف، قبل أن يسجّل تسارعاً مجدّداً خلال العام 2026 بحسب التقييم اللاحق، ما يبرز إستمرار تحدّيات الاستقرار النقدي.

ونبّه الصندوق كذلك إلى فجوات في جودة البيانات الإقتصادية المُتاحة، تحدّ من دقة تقييم التطورات.

# حرب الشرق الأوسط والديون تهيمنان على إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في بانكوك

## توقعات تضخُّم إلى مستويات مرتفعة وتفاقم الفقر وتهديد الإستقرار الإقتصادي




**شكّل إتساع نطاق حرب الشرق الأوسط أكبر صدمة على الإطلاق لإمدادات الطاقة وإرتفاع أسعار الفائدة وهي عوامل شكّلت مجتمعة مخاطر جسيمة على نمو الإقتصاد العالمي الذي يعاني التباطؤ أصلاً، وذلك خلال الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، خريف 2026، في بانكوك – تايلاند، حيث هيمنت تداعيات الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران، وما تسبّبت به من تضخُّم ومصاعب معيشية على جدول الأعمال والمناقشات الجانبية خلال هذه الإجتماعات، والتي عُقدت خارج واشنطن للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات.**

### بانغا: النمو العالمي صمد بأفضل من المتوقع

ويقول رئيس البنك الدولي أجاي بانغا: «إن النمو العالمي صمد بأفضل من المتوقع عندما أغلقت إيران مضيق هرمز، مما أدى إلى توقف نحو 20 % من إمدادات النفط العالمية»، لكنه أشار إلى «أن الضغوط بدأت تتزايد مجدداً».

وأضاف بانغا: «إن الإرتفاع الحاد في أسعار الديزل والأسمدة، إلى جانب ظاهرة النينيو الخارقة المتوقعة، والتي يقول خبراء إنها قد تؤدي إلى وفاة 450 ألف شخص بسبب الحر الشديد، تتزامن جميعها في الوقت نفسه»، مشيراً إلى «أن البنك الدولي لا يعتزم حالياً خفض توقعاته للنمو العالمي، لكنه يراقب التطورات عن كثب».

وتابع بانغا: «المسألة الحقيقية لا تتعلق بظاهرة النينيو وحدها، بل بمزيج العوامل مجتمعة، إذ ماذا يحدث لأسعار الأسمدة؟ وماذا يحدث لتكاليف الطاقة؟ ماذا يحدث للديون؟ لذا فإن إجتماع هذه العوامل هو ما يشكل تحدّياتها الخاصة... وأعتقد أن ذلك سيتطلّب منّا جميعاً مزيداً من الحذر في ما نستعد له خلال الأشهر المقبلة».
وقد إتفقت دول مجموعة السبع على سحب 100 مليون برميل من الإحتياطات الطارئة للديزل والنفط الخام تحت ضغط من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي سعى إلى خفض أسعار البنزين قبل إنتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2026.

وكان ترامب قد أعلن التوصُّل إلى إتفاق مع روسيا بغية ضخ مزيد من الديزل في الأسواق العالمية، إلى جانب إعفاء مؤقت من العقوبات الأميركية الرامية إلى حرمان موسكو من العوائد التي تموّل بها حربها في أوكرانيا، مما دفع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى إنتقاد هذه الخطوة. علماً أنه منذ إندلاع الحرب في 28 فبراير/ شباط 2026، جرى سحب أكثر من مليار برميل من النفط، معظمها من المخزونات التجارية البرية، لكن مسؤولين تنفيذيين في قطاع الطاقة يقولون إن حجم النفط المخزن المتاح فعلياً للأسواق العالمية بدأ يتراجع، مما يزيد هشاشة السوق ويعزّز الضغوط على الأسعار.

ويشار إلى أن صندوق النقد الدولي كان قد إستبعد حدوث تغيير يذكر في تقديراته لنمو الإقتصاد العالمي البالغة 3 % في العام 2026، وقد يرفع توقعاته للعام المقبل بنحو طفيف. لكن بعض الدول ستشهد خفضاً لتوقعات النمو، من بينها أوكرانيا التي دخلت الحرب فيها عامها الخامس مع روسيا، ودول الخليج المتضرّرة من الضربات الإيرانية والتراجع الحاد في صادرات الطاقة.
وأظهر بحث أصدره صندوق النقد الدولي أخيراً أن الإرتفاعات الحادة في أسعار الغذاء والطاقة أصبحت مصدراً متزايد الشيوع

للأزمات التي تدفع توقعات التضخُّم إلى مستويات مرتفعة لفترات أطول وتؤدي إلى تفاقم الفقر وتهدّد الإستقرار الإقتصادي.
ويشكل العبء المتزايد للدين العام أحد أكبر التحدّيات أمام صنّاع السياسات، إذ يضعف النمو الإقتصادي ويزيد الضغوط التضخُّمية.
ويفيد صندوق النقد الدولي أن الدين العام بلغ أعلى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية، وسيتجاوز 100 % من الناتج المحلي الإجمالي قبل العام 2030.

وتسجل الإقتصادات المتقدّمة، بقيادة الولايات المتحدة، أعلى نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، لكن الأسواق الناشئة والدول منخفضة الدخل تبقى الأكثر عرضة للمخاطر في ظل تضافر مجموعة من التحدّيات، تشمل خروج رؤوس الأموال بحثاً عن عوائد أعلى في الولايات المتحدة، وتأثيرات ظاهرة النينيو، وضعف الإستثمار في تقنيات الذكاء الإصطناعي، التي أسهمت في الحدّ من آثار صدمات العرض السلبية في الولايات المتحدة ودول غنية أخرى.

## مخاوف الأسواق الناشئة

الدول النامية هي الأكثر عرضة للمخاطر نظراً إلى إرتفاع مستويات الدين العام التي سيتعيّن إعادة التفاوض في شأنها على أساس أسعار فائدة أعلى، وتُواجه هذه البلدان مجتمعة ديوناً بقيمة 400 مليار دولار للدائنين الخارجيين في العام 2026، بالإضافة إلى أن مدفوعات الفائدة تتجاوز بالفعل 10 % من الإيرادات في المتوسط.
وفي المراحل الأولى من أزمة «كوفيد19-»، أعلن قادة مجموعة العشرين تعليق سداد خدمة الديون للدول الأشد فقراً، لكن دبلوماسيين من دول المجموعة قالوا إن الحماسة لإتخاذ خطوة مماثلة تكاد تكون منعدمة حالياً، إذ إن مستويات الدين المرتفعة والضغوط السياسية تشكل عقبات أكبر هذه المرة.

ويشعر العديد من الدول منخفضة الدخل بالقلق إزاء توصيات جديدة من صندوق النقد الدولي حيال برامج الإقراض، حيث تنص على تنفيذ إصلاحات أقل عدداً ولكن أعمق أثراً، بوصفها شرطاً للموافقة على القروض، وهو تغيير يخشى كثيرون بأن يؤدي إلى إجراءات تقشُّف قاسية.



## على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في بانكوك

# صندوق النقد الدولي يحذّر من إتساع الفجوة الإقتصادية العالمية ويدعو إلى إصلاحات عاجلة

**حذّر صندوق النقد الدولي من أن الإعتماد على النمو الإقتصادي وحده لن يكون كافياً لضمان إستدامة المالية العامة وإحتواء الديون المتصاعدة، داعياً الحكومات إلى التحرُّك السريع لمعالجة الإختلالات المالية.**

**وأكّدت المديرة العامة للصندوق، كريستالينا غورغييفا، خلال مؤتمر صحافي على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في بانكوك، أن مرونة الإقتصاد العالمي في مواجهة الصدمات المتكرّرة وحالة عدم اليقين باتت تصل إلى حدودها القصوى.**



### إصلاحات مالية وضغوط الديون

وطالبت غورغييفا صانعي السياسات بضرورة إجراء إصلاحات عاجلة في المالية العامة قبل إتساع الشقوق، تشمل تعزيز الإيرادات، وترشيد الإنفاق، وتحسين إدارة المالية العامة في ظل إرتفاع عوائد السندات وتزايد الضغوط لإدارة أعباء الديون، منبّهة إلى أن إرتفاع تكاليف الطاقة وتراجع المساعدات التنموية يهدّدان بتوسيع الفجوة بين الإقتصادات المتقدّمة والنامية.

### أزمة الدين الأميركي وإختلالات القوى الكبرى

وفي ما يخص الإقتصاد الأميركي، شدّدت غورغييفا على أن الولايات المتحدة لا يُمكنها الإعتماد على قوة النمو وحده لتقليص الدين العام المتصاعد الذي تجاوز 40 تريليون دولار، مما يتطلّب اتخاذ تدابير مالية إضافية وزيادة الإدخار، موضحة أن التعديلات المطلوبة بين الإقتصادات الكبرى تتلخّص في حاجة الصين إلى زيادة الإنفاق، والولايات المتحدة إلى تعزيز الإدّخار، وأوروبا إلى زيادة الإستثمار.

وحذّر الصندوق من أن التطورات المتسارعة والتقدم السريع في الذكاء الإصطناعي قد يوسّعان الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، في ظل تفاوت إستفادة الإقتصادات من إستثمارات الذكاء الإصطناعي وتزامن ذلك مع إرتفاع تكاليف الطاقة بالدول الأفقر.

وبناءً على ذلك، حثّ الصندوق الدول الأعضاء على الوفاء بتعهداتها التمويلية لصندوق «النمو والحدّ من الفقر»، وإعادة تمويل «صندوق إحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون» لدعم الدول منخفضة الدخل والأكثر عرضة للمخاطر.

على صعيد المؤشرات العالمية، رفع الصندوق في تقرير «آفاق الإقتصاد العالمي» الذي صدر أخيراً بالتزامن مع إنعقاد الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في بانكوك، توقعاته لنمو الإقتصاد العالمي لعام 2026 بمقدار 0.1 نقطة مئوية لتصل إلى 3.1 %.

وفي المقابل، أشار مدير إدارة الشؤون المالية العامة بالصندوق، رودريغو فالديس، إلى أن التوصية المقدّمة إلى بريطانيا تقتضي مواصلة مسارها الحالي دون تسريع خفض العجز.
وتستهدف الحكومة البريطانية موازنة الإنفاق اليومي غير الإستثماري مع الإيرادات الضريبية في حلول السنة المالية 2029–2030، رغم الضغوط الإضافية الناجمة عن إرتفاع تكاليف خدمة الدين، والإنفاق الدفاعي، ودعم الطاقة والرعاية الإجتماعية.

## الصندوق السعودي للتنمية يشارك
## في إفتتاح مشروع تطوير البنية التحتية لقطاع النقل في جمهورية كوسوفا



شارك الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية سلطان بن عبدالرحمن المرشد في إفتتاح مشروع تطوير طريق بريشتينا– ميتروفيتش، الذي يُسهم الصندوق السعودي للتنمية في تمويله عبر قرض تنموي بقيمة 16 مليون دولار، إذ يُمثل أول مشروع مكتمل يموّله الصندوق في كوسوفا ويستفيد منه حوالي 600 ألف شخص، في حضور ممثلي سفارة المملكة العربية السعودية في جمهورية ألبانيا.

ويهدف المشروع إلى رفع كفاءة الطريق وتعزيز السلامة والربط بين العاصمة بريشتينا ومدينة ميتروفيتش وشمال كوسوفا، من خلال توسعة المسارات، وتحسين أنظمة تصريف المياه ووسائل السلامة المرورية، كما يُسهم المشروع في تسهيل حركة المسافرين والنقل التجاري، وتحسين انسيابية الحركة، بما يدعم النشاط التجاري والاقتصادي ويعزز الترابط بين المناطق.

كما إلتقى الرئيس التنفيذي بن عبدالرحمن المرشد، كلاً من وزراء المال هيكوران موراتي والبنية التحتية والنقل ديمال باشا والصحة الدكتور أربن فيتيا، في جمهورية كوسوفا، لبحث سبل تعزيز التعاون التنموي بين الجانبين في تمويل المشروعات والبرامج الإنمائية في كوسوفا.

يُشار إلى أن الصندوق السعودي للتنمية يُواصل دعمه لتمويل مشروع الطريق عبر قرض تنموي إضافي بقيمة تتجاوز 14 مليون دولار، لتعزيز قطاع النقل والمواصلات في كوسوفا نحو نمو وإزدهار التنمية المستدامة.

### تتجه إلى توسيع إستثماراتها في النفط والغاز والتقنيات المتقدمة
## رئيس «أرامكو»: متانة المركز المالي تُعزّز الإستثمارات

أكد رئيس شركة أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، أمين الناصر، «أن قوة المركز المالي للشركة ومرونتها التشغيلية تمنحانها القدرة على مواصلة الإستثمار في المشاريع الإستراتيجية طويلة الأجل، والتعامل مع تقلبات الأسواق، وتوفير إستجابة سريعة خلال الأزمات، في وقت تتجه فيه الشركة إلى توسيع إستثماراتها في النفط والغاز والتقنيات المتقدمة لدعم النمو المستقبلي».

وقال الناصر في حديث صحافي: «إن مرونة «أرامكو» التشغيلية تستند إلى أحد أقوى المراكز المالية في قطاع الطاقة العالمي، ما يُتيح للشركة تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى وإستيعاب آثار دورات السوق المختلفة، إلى جانب حشد الموارد اللازمة بصورة فورية عند الحاجة».

وأضاف الناصر: «إن هذه المقوّمات عزّزت قدرة الشركة على الحفاظ على إستقرار عملياتها ومواصلة تنفيذ خططها التوسعية رغم التحدّيات التي شهدتها أسواق الطاقة خلال السنوات الأخيرة»، موضحاً «أن «أرامكو» تمضي قدماً في تنفيذ مجموعة من المشاريع العملاقة الجديدة في مجالات النفط والغاز والتقنية، بهدف خلق قيمة مضافة أكبر، وتلبية الطلب المحلي والعالمي المتنامي على الطاقة، إلى جانب دعم قطاعات اقتصادية رئيسية داخل المملكة»، مشيراً إلى «أن هذه الإستثمارات تُسهم في تعزيز العوائد طويلة الأجل وتحقيق فوائد مستدامة للمساهمين».

وشدّد الناصر على «أن «أرامكو» لم تعد تُعرّف نفسها كشركة طاقة فحسب، بل كشركة تقنية رقمية أيضاً»، موضحاً «أن التكنولوجيا أصبحت جزءاً أساسياً من نموذج أعمالها منذ سنوات طويلة»، مؤكداً «أن الشركة توظّف الحلول الرقمية والإبتكارات التقنية في مختلف أنشطتها التشغيلية، بما يُسهم في رفع الكفاءة وتحسين الأداء وتعزيز قدرتها على المنافسة في قطاع الطاقة العالمي».

# أعلى عائد على شهادات بنك مصر 2026




**تختلف قيمة العائد الذي يحصل عليه المدّخرون في شهادات بنك مصر وفق نوع الشهادة وسعر الفائدة ومدّة الإستثمار ودورية صرف العائد، إذ يطرح البنك شهادات بعائد متناقص، من بينها شهادة إبن مصر الثلاثية، وأخرى بعائد ثابت، مثل شهادة القمّة.**

**تتيح الشهادتان صرف العائد شهرياً، لكنهما تختلفان في طريقة إحتساب الفائدة وقيمتها خلال مدة الإستثمار.**

## شهادة القمّة من بنك مصر

تبلغ مدة شهادة القمة 3 سنوات، ويصل سعر العائد السنوي الثابت إلى 17.25 %، مع صرف الأرباح شهرياً.

وبإحتساب العائد على استثمار 100 ألف جنيه، يبلغ العائد السنوي 17 ألفاً و250 جنيهاً، بما يعادل نحو 1437.5 جنيه شهرياً، بإفتراض استمرار السعر المعلن طوال مدة الشهادة.

## شهادة إبن مصر الثلاثية

تبلغ مدة شهادة إبن مصر الثلاثية 3 سنوات، ويصرف عائدها شهرياً، مع تراجع سعر العائد من سنة إلى أخرى. ويبلغ العائد 20.5 % خلال السنة الأولى، و16.25 % في السنة الثانية، و12.25 % في السنة الثالثة، ويبدأ الحدّ الأدنى لشراء الشهادة من 1000 جنيه ومضاعفاتها.

وعند إستثمار 100 ألف جنيه في الشهادة، تكون قيمة العائد كالتالي:

- السنة الأولى: 20 ألفاً و500 جنيه سنوياً، بمتوسط 1708 جنيهات شهرياً.
- السنة الثانية: 16 ألفاً و250 جنيهاً سنوياً، بمتوسط 1354 جنيهاً شهرياً.
- السنة الثالثة: 12 ألفاً و250 جنيًها سنوياً، بمتوسط 1021 جنيها شهرياً.

وبذلك يتراجع متوسط العائد الشهري على الإستثمار نفسه مع الإنتقال من السنة الأولى إلى الثالثة، نتيجة إنخفاض سعر الفائدة المطبّق على الشهادة.

## بروتوكول تعاون لتنفيذ مشروع «ملابس الكرامة»

# أعلى عائد لشهادات البنك الأهلي المصري 2026 لمدة 3 سنوات يصل إلى 22 %



**في ظل التوترات الجيوسياسية وتقلّبات الأسواق العالمية، تتزايد أهمية الأدوات الإدّخارية التي تتيح للأفراد الحصول على دخل دوري معلوم، وخصوصاً مع إستمرار حالة عدم اليقين حيال التضخُّم ومسار أسعار الفائدة. وعليه، يطرح البنك الأهلي المصري شهادات إدّخارية عدة بمدد وعوائد مختلفة، من بينها شهادة خماسية بعائد ثابت يصرف شهرياً، وشهادة بلاتينية لمدة 3 سنوات بعائد متناقص يبدأ عند 22 % خلال السنة الأولى.**

### شهادة البنك الأهلي الخماسية

يتيح البنك الأهلي المصري شهادة إدّخارية لمدة 5 سنوات، بعائد سنوي ثابت يبلغ 14.25 %، يصرف لحاملها شهرياً. وعليه، يبدأ الحدّ الأدنى لشراء الشهادة من 1000 جنيه، ويُمكن زيادة قيمة الشراء بمضاعفات المبلغ نفسه.

يبلغ العائد على الشهادة 22 % خلال السنة الأولى، قبل أن ينخفض إلى 17.5 % في السنة الثانية، ثم يصل إلى 13 % خلال السنة الثالثة.

يستطيع العملاء شراء الشهادات إلكترونياً من خلال خدمتي الأهلي نت والأهلي موبايل، بالإضافة إلى إمكانية شرائها من خلال فروع البنك الأهلي المصري.

تتيح الشهادة البلاتينية للعملاء إمكانية الحصول على تمويل بضمانها، إلى جانب إصدار بطاقات ائتمانية بضمانها، كما يُمكن إسترداد قيمة الشهادة وفق القواعد والشروط المحددة من البنك بعد مرور 6 أشهر من تاريخ إصدارها.

### بروتوكول تعاون لتنفيذ مشروع «ملابس الكرامة» لدعم الفئات الأولى بالرعاية

من جهة أخرى، أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع بروتوكول تعاون مع مؤسسة بنك الكساء المصري لتنفيذ مشروع «ملابس الكرامة»، والذي يستهدف توفير ملابس مناسبة وصحية وصديقة للبيئة للسيدات والأطفال من الفئات الأكثر إحتياجاً في مختلف أنحاء الجمهورية، وذلك في إطار جهود البنك لدعم محاور التنمية المجتمعية وتعزيز جودة حياة الفئات الأولى بالرعاية، في حضور الدكتورة مايا مرسي، وزيرة التضامن الإجتماعي، وغادة توفيق، وكيل محافظ البنك المركزي المصري للمسؤولية المجتمعية، والدكتورة غادة والي، رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك الكساء المصري، ودينا أبو طالب، رئيس مجموعة التسويق والتنمية المجتمعية في البنك الأهلي المصري، ومنال صالح، الرئيس التنفيذي لمؤسسة بنك الكساء المصري.

ويعكس مشروع «ملابس الكرامة» إيمان البنك بأن التنمية المجتمعية المؤثّرة تبدأ من فهم الإحتياجات الأساسية للمواطنين والعمل على توفير حلول مستدامة لها، وأن الحفاظ على كرامة الإنسان وتوفير متطلّبات الحياة الأساسية يمثلان جزءاً أصيلاً من مفهوم التنمية الشاملة، حيث يجمع المشروع بين ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في دعم الفئات الأولى بالرعاية من خلال تعزيز الصحة والحد من أسباب الإنقطاع عن التعليم، والحفاظ على البيئة، وهو ما يجعله نموذجاً متكاملًا للمشروعات التنموية التي تحقق أثراً إجتماعياً وبيئياً في الوقت عينه.

## الأهلي المصري وبنك مصر و شركة هايد بارك للتطوير العقاري يوقعون عقداً لقطعة أرض جديدة




**خلال توقيع العقد**

على صعيد آخر، أعلن البنك الأهلي المصري وبنك مصر عن توقيع عقد مع شركة هايد بارك للتطوير العقاري حيال قطعة أرض جديدة في منطقة التوسعات الشرقية في مدينة السادس من أكتوبر والتي تمتد على مساحة 415 فداناً من الأراضي المملوكة للشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية والإستثمار، إحدى الكيانات التابعة لـ «الأهلي المصري» وبنك مصر، حيث يأتي التعاقد في إطار توجه البنكين نحو دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتعزيز القطاعات الحيوية.

وجرى حفل التوقيع في حضور الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والمهندسة راندا المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ومحمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وهشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، ويحيى أبو الفتوح، الرئيس التنفيذي لبنك التعمير والإسكان ورئيس مجلس إدارة شركة هايد بارك للتطوير العقاري، والمهندس أمين سراج، العضو المنتدب لشركة هايد بارك للتطوير العقاري، وأحمد السعيد، رئيس الإستثمارات وأمناء الاستثمار التنفيذي في البنك الأهلي المصري، وكرم صلاح، رئيس مجموعة الإستثمارات في البنك الأهلي المصري ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية والإستثمار إلى جانب فرق العمل من الجانبين.

وأكد محمد الإتربي، «أن التعاقد يمثل خطوة إستراتيجية في إطار توجه البنك الأهلي المصري لدعم القطاعات الحيوية، وفي مقدّمها القطاع العقاري، لما له من دور في دفع عجلة التنمية والمساهمة في توفير فرص العمل»، مشيراً إلى «أن هذه الخطوة تعزّز دور البنكين كمؤسسات وطنية رائدة تدعم الإقتصاد المصري، كما تدعم أداء البنكين والشركات التابعة».

من جانبه، أكد هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر «أن هذا التعاون يعكس رؤية بنك مصر الهادفة إلى دعم القطاعات الحيوية وتعزيز قدراتها التنافسية، من خلال الإستفادة من الإمكانات المؤسسية والخبرات التشغيلية، مع الإلتزام بأعلى معايير الجودة والكفاءة»، مشيراً إلى ما تتمتع به السوق المصرية من فرص واعدة للنمو في مجالات الإستثمار العقاري والبنية التحتية والخدمات المتخصصة، بما يستلزم تطوير نماذج تعاون فعّالة تلبي إحتياجات العملاء المتنوّعة وتواكب تطلُّعاتهم.

# بنك القاهرة يطرح 30 % من أسهمه في البورصة المصرية




أعلن بنك القاهرة، نيّته المضي قدماً في طرح عام أولي لأسهمه العادية في البورصة المصرية، من خلال بيع بنك مصر 4.575 مليارات سهم من الأسهم المملوكة له، بما يمثل 30 % من رأس المال المصدر للبنك.

وأفاد البنك، في بيان، أن الطرح سيتضمّن شريحتين: الأولى طرح خاص للمستثمرين المؤهلين في مصر وعدد من الدول، بما يشمل المستثمرين المؤسسيين المؤهلين في الولايات المتحدة ومستثمرين خارجها، والثانية طرح عام للمستثمرين الأفراد في مصر.

وأضاف البنك: أن الإكتتاب يُتوقع إتمامه أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2026، على أن يبدأ تداول الأسهم في البورصة المصرية خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2026، رهناً بالحصول على الموافقات الرقابية اللازمة، بما فيها موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على نشرة الطرح وتسجيل أسهم البنك، إلى جانب موافقات البورصة المصرية.

وقال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة حسين أباظة: «يسعدنا الإعلان عن نيتنا طرح أسهم بنك القاهرة في البورصة المصرية، في خطوة تمثل محطة بارزة في مسيرة البنك العريقة».

وأضاف أباظة: «نتطلّع إلى الترحيب بمستثمرين جدد في بنك القاهرة، والتواصل مع المستثمرين مع إنطلاق المرحلة المقبلة من تطور البنك كمؤسسة مقيدة بالبورصة».

وكان قد عيّن البنك شركة «سي آي كابيتال» مديراً رئيسياً للطرح ومنسقاً دولياً، وشركة «إي إف جي هيرميس» مديراً للطرح ومنسقاً دولياً أيضاً.

## سنوات من التأجيل

يأتي الطرح ضمن برنامج الحكومة المصرية لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الإقتصاد، من خلال بيع حصص في الشركات والبنوك المملوكة للدولة.

وتعود خطة طرح بنك القاهرة إلى سنوات سابقة؛ إذ أُدرجت أسهمه في البورصة المصرية في العام 2017 تمهيداً لطرح حصّة منه ضمن برنامج الطروحات الحكومية، لكن الطرح تأجل مرات عدة بسبب تقلُّبات الأسواق، وإختلافات حيال تقييم البنك.

وفي فبراير/شباط 2017، تقدم البنك بطلب لقيد أسهمه، ووافقت البورصة على القيد المبدئي، لكن الطرح العام لم يُنفذ آنذاك.

وفي العام 2020، كانت القاهرة تستعد لطرح حصة من البنك، وسط خطط شملت نسباً تراوحت بين 20 % و30 %، لكن العملية أرجئت بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا، وما نتج عنها من إضطراب الأسواق العالمية والمحلية.

وأُعيد إدراج البنك ضمن خطط الطروحات الحكومية في السنوات التالية، مع تحديثات البرنامج الذي يستهدف توسيع مشاركة القطاع الخاص في أصول الدولة.

ويُعد بنك القاهرة من أكبر البنوك المصرية، إذ يمتلك شبكة تضم 242 فرعاً و2205 أجهزة للصرّاف الآلي موزعة على ربوع البلاد، ويخدم نحو 3.2 ملايين عميل، وفق البيانات الواردة في إعلان الطرح.

# بنك الكويت الدولي KIB يشارك في الإجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين في بانكوك

**شارك بنك الكويت الدولي (KIB) في فعّاليات الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، في العاصمة التايلندية بانكوك، والتي إنعقدت بمشاركة واسعة من محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية ومسؤولي التنمية وصُنَّاع السياسات وقادة المؤسسات المالية والقطاع الخاص والأكاديميين وممثلي المؤسسات الدولية من مختلف دول العالم.**

**وترأس وفد بنك KIB نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي رائد جواد بوخمسين، حيث ضم الوفد عضوَي مجلس الإدارة في KIB، مرزوق خالد المرزوق، وعبدالرزاق صلاح المطوع، وعضو مجلس الإدارة في شركة الدولي إنفست للاستثمار (KIB Invest) أحمد بدر الفارسي، والمدير العام للإدارة المصرفية الدولية والمؤسسات المالية في KIB مآب القاسم، والمدير العام لإدارة الخزينة محمد الدويلة، والمدير التنفيذي لمكتب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي فهد السرحان.**

وقال بوخمسين: «إن مشاركة البنك في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين هذا العام تأتي إنطلاقاً من أهمية هذه المنصّة الدولية، وما توفّره من فرصة لمتابعة أبرز التحوُّلات الإقتصادية والمالية العالمية، وتبادل الآراء والخبرات مع نخبة من صُنَّاع السياسات وقادة المؤسسات المالية والمصرفية من مختلف دول العالم»، موضحاً «أن أهمية المشاركة تتجاوز الحضور في الفعّاليات إلى الإستفادة من النقاشات المتخصصة التي تناولت الأسواق والقطاع المالي، وإستطلاع إتجاهات الصناعة المصرفية العالمية، والتعرُّف على أفضل الممارسات والتجارب في مجالات التمويل والإستثمار والتحوُّل الرقمي وإدارة المخاطر، إلى جانب بحث فرص التعاون والشراكات التي يُمكن أن تدعم نمو الأعمال وتوسع آفاق القطاع المصرفي الكويتي».




السيد رائد جواد بوخمسين

## التعاون مع «البترول الكويتية» في تجربة تعلُّم متخصّصة حول ممارسات الأمن السيبراني

من جهة أخرى، أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن تعاونه مع مؤسسة البترول الكويتية (KPC)، من خلال تنظيم تجربة تعلم متخصّصة تناولت ممارسات الأمن السيبراني في القطاع المصرفي، إلى جانب عرض الممارسات الحديثة في التدقيق الداخلي.

ويأتي هذا التعاون بين الجانبين تأكيداً على أهمية الشراكات بين القطاعين المصرفي والنفطي، ودورها في دعم تطوير الكفاءات الوطنية وترسيخ ثقافة التعلم المستمر، وفي إطار إلتزام KIB بمسؤوليته الإجتماعية ومعايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية ESG.

وشملت المبادرة إستضافة عدد من موظفي إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وإدارة تكنولوجيا المعلومات في مؤسسة البترول الكويتية، وإتاحة المجال أمامهم للإطلاع




على النهج المتبع لدى KIB والتطبيقات العملية في مجالي التدقيق الداخلي والأمن السيبراني.

وكانت قد أقيمت التجربة في أكاديمية KIB Life إنطلاقاً من دورها كمنصّة متخصّصة للتعلُّم والتطوير في البنك، حيث تُوفر بيئة تفاعلية تجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، وتدعم تبادل الخبرات وتنمية المهارات المهنية. ومن خلال الأكاديمية، يُواصل KIB الإستثمار في تطوير الكفاءات وتعزيز ثقافة التعلم المستمر، إلى جانب توسيع نطاق الإستفادة من خبراته عبر التعاون وتبادل المعرفة مع مختلف المؤسسات الوطنية.

وقال باسل السويدان، مدير عام إدارة أمن المعلومات والخصوصية ومكافحة الإحتيال في KIB: «لقد جاء تعاوننا مع مؤسسة البترول الكويتية في إطار تنظيم دورة تعريفية حول ممارسات الأمن السيبراني في القطاع المصرفي، إنطلاقاً من أهمية القطاعين المصرفي والنفطي بإعتبارهما من القطاعات الحيوية في دولة الكويت. ونؤمن بأن التعاون بينهما يمثل فرصة مهمة ومثمرة لتبادل المعرفة والخبرات، وتعزيز الجاهزية للتعامل مع التحديات المتسارعة في مجال الأمن السيبراني».

## ... ويحصد جائزتين مرموقتين من IFN عن صكوك من الشريحة الثانية بقيمة 300 مليون دولار

على صعيد آخر، أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) فوزه بجائزتين مرموقتين من مؤسسة إسلاميك فاينانس نيوز العالمية (IFN)، عن صكوكه من الشريحة الثانية بقيمة 300 مليون دولار، وهما: جائزة «صفقة الكويت للعام 2025» وجائزة «الصفقة التنظيمية للعام 2025». ويؤكد هذا الإنجاز أهمية الإصدار والمكانة القوية التي يتمتع بها البنك في أسواق رأس المال الإسلامية.

وقد جرى تسليم الجائزتين خلال حفل جوائز IFN، الذي أقيم مؤخراً في دبي، فيما تسلّم الجائزتين نيابةً عن KIB كل من محمد الدويلة، المدير العام لإدارة الخزينة في KIB، وجمال البراك، الرئيس التنفيذي لشركة KIB Invest.

وتمنح IFN الجوائز بعد عملية تقييم دقيقة تجريها لجنة مختصّة مكوّنة من جهات محايدة، حيث تخضع الصفقات لمراجعة شاملة قبل إختيار صفقة واحدة متميّزة للفوز عن كل فئة. ويعكس هذا التكريم إلتزام KIB المستمر بالتميُّز والإبتكار في مجال التمويل الإسلامي، إلى جانب مستوى الخدمة الذي أسهم في ترسيخ ثقة عملائه وشركائه في مختلف أنحاء المنطقة.

## حقق 28.05 مليار جنيه أرباحاً مجمّعة في 9 أشهر بإرتفاع 26.3 %

# بنك قطر الوطني QNB ينجز قرضاً مشتركاً بـ2.5 مليار دولار




كشفت مجموعة بنك قطر الوطني QNB، أكبر مؤسسة مالية في المنطقة وأفريقيا، نجاحها في إتمام ترتيب قرض مشترك لأجل بقيمة 2.5 مليار دولار من فئة الديون الممتازة غير المضمونة، في صفقة تعكس ثقة قوية للأسواق المصرفية الدولية في ملفها الإئتماني ومكانتها في القطاع المصرفي الخليجي، موضحة في بيان، أن القرض سيُستخدم لتلبية الإحتياجات العامة لأعمال المجموعة.

وكانت قد شهدت عملية الترتيب إقبالاً قوياً من 25 بنكاً دولياً وإقليمياً، مع إلتزامات إجمالية تجاوزت ضعف حجم القرض النهائي، مع مشاركة بارزة من تسعة بنوك آسيوية بإجمالي التزامات بلغت نحو 1.25 مليار دولار، وهو ما مكّن من زيادة التسهيل من نحو ملياري دولار في البداية إلى 2.5 مليار دولار.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك قطر الوطني عبد الله مبارك آل خليفة: إنه «رغم التحدّيات التي تشهدها الأسواق الإقليمية والعالمية، فإن الإقبال الكبير على القرض، وتجاوز الإلتزامات قيمته، يعكس بشكل ملحوظ الثقة في الجدارة الإئتمانية للمجموعة»، مشيراً إلى «أن العملية تبرز مؤشّراً إضافياً على التقدُّم الذي تحرزه المجموعة لتحقيق طموحها المتمثل في أن تصبح أحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا».
وقامت بنوك دي بي إس DBS، وإتش إس بي سي HSBC، وأي سي بي سي ICBC، وميزوهو، وستاندرد تشارترد بدور المرتبين الرئيسيين المفوضين الأوليين ومديري سجل الإكتتاب، في حين تولى كل من بنك DBS وبنك HSBC مهمة تنسيق القرض المشترك، فيما تولى بنك ستاندرد تشارترد مهمة تنسيق الوثائق، بينما قام بنك ميزوهو بدور وكيل التسهيل.

وتشير المعلومات إلى أن التسهيل يمتد لخمس سنوات، وسُعّر بهامش 75 نقطة أساس فوق معدل التمويل لليلة واحدة المضمون (SOFR)، وأن جزءاً من العائدات موجّه لإعادة تمويل تسهيلات سابقة بقيمة ملياري دولار وقّعتها المجموعة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وتمثل هذه الصفقة إمتداداً لنهج مجموعة بنك قطر الوطني في تنويع مصادر تمويلها بالدولار عبر أسواق القروض المشتركة، بعد أن أتمت في إبريل / نيسان 2025 أول قرض مشترك آسيوي غير مضمون بقيمة ملياري دولار، كما سبق أن أعادت تمويل تسهيلات مماثلة بقيمة مماثلة أيضاً في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.

كما أن حضور تسعة بنوك آسيوية بتزامنات بلغت نحو نصف حجم القرض يعكس تحوُّلاً ملحوظاً في مركز الثقل الجغرافي للطلب على تمويلات البنوك الخليجية الكبرى، إذ لم تعد الأسواق الأوروبية والأميركية المصدر الوحيد للسيولة الدولية، بل أصبحت البنوك الآسيوية، وخصوصاً الصينية واليابانية والسنغافورية، لاعباً أساسياً في هذه الصفقات. ويُعد تجاوز الطلب لضعف حجم القرض مؤشّراً على قوة الجدارة الائتمانية للمجموعة، وثقة المقرضين بقدرتها على

خدمة التزاماتها رغم تقلبات أسواق الفائدة والطاقة والتمويل العالمي. والقرض غير المضمون يُعتمد أساساً على المركز المالي للمقترض وتصنيفه الإئتماني، لا على ضمانات أصول محددة، وهو ما يجعل إتمامه بهذا الحجم دلالة إيجابية على جودة الميزانية العمومية.

ويمنح القرض المجموعة مرونة في إدارة سيولتها بالدولار ودعم إحتياجاتها التشغيلية والتوسُّعية، بما يشمل تمويل الأعمال المصرفية للشركات، وإدارة الإلتزامات القائمة، وتعزيز قدرتها على مواكبة النمو في أسواقها الرئيسية.

وأكدت المجموعة أن العائدات ستوجه للإحتياجات العامة لأعمالها، وتعزز الصفقة مكانة قطر مركزاً مالياً وإقليمياً قادراً على جذب رؤوس أموال دولية، وتؤكد قدرة القطاع المصرفي القطري على المنافسة في أسواق التمويل الدولية، حتى في ظل موجات من عدم اليقين الجيوسياسي والإقليمي.

## «قطر الوطني» (QNB) يُحقّق 28.05 مليار جنيه أرباحاً مجمّعة في 9 أشهر بإرتفاع 26.3 %

من جهة أخرى، حقّق بنك قطر الوطني QNB، نمواً بنسبة 26.3 % في صافي أرباحه المُجمّعة، ليصل إلى 28.054 مليار جنيه، في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، مقابل 22.211 مليار جنيه بالفترة المناظرة، مع الأخذ في الإعتبار حقوق الأقلية.

وإرتفع صافي الدخل من العائد، وفق قائمة الدخل المرسلة إلى البورصة المصرية، إلى 44.367 مليار جنيه، خلال الفترة يناير/كانون الثاني سبتمبر/أيلول 2026، مقابل 36.074 مليار جنيه بالفترة المناظرة.

وصعد عائد القروض والإيرادات المشابهة إلى 113.674 مليار جنيه، خلال الفترة عينها، مقابل 100.713 مليار جنيه بالفترة ذاتها العام الماضي.

وإرتفعت تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة إلى 69.307 مليار جنيه، خلال الأشهر التسعة المنتهية في سبتمبر/أيلول 2026، مقابل 64.639 مليار جنيه بالفترة المناظرة.

وصعد صافي الدخل من الأتعاب والعمولات إلى 5.127 مليار جنيه، خلال الفترة يناير/كانون الثاني سبتمبر/أيلول 2026، مقابل 4.725 مليار جنيه بالفترة المقارنة.

وسجّل نصيب السهم من صافي أرباح الفترة 11.24 جنيه، مقابل 8.99 جنيه بالفترة المماثلة في العام الماضي.

وعلى صعيد ودائع العملاء، إرتفعت إلى 951.756 مليار جنيه، في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، مقابل 777.567 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/أيلول 2025، بإرتفاع 22 %.

وبلغت أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء بالصافي في نهاية سبتمبر/أيلول 2026 نحو 518.112 مليار جنيه، مقابل 436.5 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2025، بإرتفاع 19 %.

وعلى صعيد الأعمال المستقلة، حقّق بنك قطر الوطني صافي ربح بقيمة 26.938 مليار جنيه، خلال الفترة يناير/كانون الثاني سبتمبر/أيلول 2026، مقابل 21.575 مليار جنيه بالفترة المناظرة.

## QNB مصر يرفع أرصدة القروض المشتركة

على صعيد آخر، إرتفعت أرصدة القروض والتسهيلات المشتركة في بنك قطر الوطني (QNB) مصر إلى نحو 60.2 مليار جنيه في نهاية سبتمبر/أيلول 2026، مقابل نحو 52.1 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2025، بزيادة قدرها 8.1 مليار جنيه، وفق القوائم المالية المستقلة للبنك.

وأظهرت القوائم المالية إرتفاع إجمالي قروض وتسهيلات العملاء للأنشطة الإقتصادية إلى نحو 426.9 مليار جنيه في نهاية سبتمبر/أيلول 2026، مقابل نحو 361.7 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2025.

وسجلت الحسابات الجارية المدينة نحو 202.3 مليار جنيه في نهاية سبتمبر/أيلول 2026، مقارنة بنحو 185.5 مليار جنيه بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2025، فيما بلغت القروض المباشرة نحو 158.3 مليار جنيه، مقابل نحو 124.8 مليار جنيه خلال فترة المقارنة.

وبلغت أرصدة القروض الأخرى نحو 6.1 مليار جنيه في نهاية سبتمبر/أيلول 2026، مقابل نحو 4.6 مليارات جنيه بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2025.

# «سيتي» يتعاون مع البنك العربي لتوفير خدمة المقاصة بالدولار على مدار الساعة عبر شبكته العالمية

أعلن كل من البنك العربي (المدرج في بورصة نيويورك تحت الرمز C)، و«سيتي»، عن تعاون مشترك لتوفير خدمة حلول المقاصة بالدولار الأميركي على مدار الساعة من سيتي لمعتمدي البنك العربي من قطاع الشركات، بما يدعم تدفق المدفوعات الواردة والصادرة بالدولار.

وبموجب هذا التعاون، سيقوم البنك العربي بتوظيف خدمة حلول المقاصة بالدولار التي يُوفرها سيتي على مدار الساعة، لتسهيل المدفوعات العابرة للحدود بالدولار لمعتمديه من الشركات خلال أوقات عمل نظام الحوالات بكل سلاسة وسرعة وأمان، وذلك عبر فروع مختارة للبنك العربي.

وتأتي هذه المبادرة إمتداداً لتعاون أوسع يشمل حلول المقاصة بالدولار، وخدمات إدارة السيولة، وحلول التجارة ورأس المال العامل عبر العديد من الأسواق الموجود فيها البنك العربي، مما يعكس قدرة خدمات سيتي على تقديم مجموعة متكاملة ومترابطة من الحلول من خلال شبكة عالمية واحدة.

ويتيح الربط بين الشبكة العالمية لسيتي والشبكة الإقليمية الممتدة للبنك العربي وشركاته التابعة والمتواجدة في مراكز مالية رئيسية تشمل دبي وسنغافورة ولندن وباريس والمنامة، إمكانية الوصول إلى أكثر شبكات المدفوعات بالدولار إتساعاً وسهولة في الإستخدام على مدار الساعة مع الحرص الدائم على الإمتثال للأنظمة المحلية والدولية بهدف تقديم تجربة مصرفية آمنة وسلسة لمعتمديه من قطاع الشركات.

ويمثل هذا التعاون لـ«سيتي»، مثالاً واضحاً على إلتزام المؤسسة بتوفير حلول مدفوعات وتسوية عالمية وفورية سلسة ومتاحة على مدار الساعة لمعتمديه حول العالم، مع دعم حركة الأموال والسيولة والأوراق المالية عبر الحدود. ومن جهته سيستفيد البنك العربي من قوة حلول المقاصة العالمية لدى «سيتي» والتي تشكّل خطوة مهمة في تقديم حلول دفع متقدمة ومبتكرة لمعتمديه، كما تعكس هذه المبادرة التزام المؤسستين بإعادة تعريف معايير المدفوعات العابرة للحدود.

وقال إمري أوموت، رئيس مبيعات المؤسسات المالية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في «سيتي»: «مع توسُّع ممرّات التجارة العالمية وتزايد رقمنة العمليات، أصبحت السرعة والشفافية والإبتكار عوامل أكثر أهمية للشركات والمؤسسات المالية على حد سواء»، مشيراً إلى «أن الجمع بين حجم وقدرات حلول المقاصة بالدولار الرائدة في القطاع من «سيتي»، والخبرة الإقليمية الراسخة لشبكة البنك العربي، يؤكد إلتزامنا بتوفير تجربة أفضل للمعتمدين وتقديم حلول عابرة للحدود، ومتاحة على مدار الساعة، لدعم التجارة العالمية».




**السيدة مرام الجزيرة والسيد إمري أوموت**

ومن جانبها، قالت مرام الجزيرة، مديرة دائرة المؤسسات المالية والاستدامة في البنك العربي: «يشكل التركيز على أولوية المعتمدين وبناء علاقات طويلة الأمد ركيزة أساسية لمبادرات البنك العربي، ويعكس تعاوننا مع «سيتي» في خدمة تسوية المدفوعات بالدولار على مدار الساعة إلتزامنا المتواصل بتوفير حلول مبتكرة ترتقي بتجربة معتمدينا المصرفية، وتتيح لهم الوصول السلس إلى إمكانات متقدمة للمدفوعات العالمية، بما يلبي إحتياجات أعمالهم المتطورة في الأسواق الدولية».

وتعمل خدمة المقاصة بالدولار من «سيتي» على مدار الساعة مع أكثر من 300 مؤسسة مالية في أكثر من 50 سوقاً، وهي متصلة بأكثر من 290 نظام مقاصة رئيسياً حول العالم. ويمثل هذا التعاون خطوة مهمة للبنوك في منطقة الشرق الأوسط في ظل سعيها إلى تعزيز كفاءة عملياتها والتعامل مع إختلاف عطلات نهاية الأسبوع بين الأسواق، بما يُسهم في ضمان قدر أكبر من الإستمرارية والترابط مع الأسواق العالمية.

ويُعد «سيتي» شريكاً مصرفياً رئيسياً للمؤسسات التي تتطلب خدمات مالية عابرة للحدود، ورائداً عالمياً في مجال إدارة الثروات، كما يقدم خدمات مصرفية متميّزة للأفراد في سوقه الرئيسي في الولايات المتحدة. ويمارس سيتي أعماله في أكثر من 180 دولة ومنطقة حول العالم، حيث يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية للشركات والحكومات والمستثمرين والمؤسسات والأفراد.

# مصرف الجمهورية – ليبيا، يستمر في توزيع السيولة النقدية




أعلن مصرف الجمهورية – دولة ليبيا، عن مواصلة توزيع السيولة النقدية خلال تشرين الأول/أوكتوبر 2026، وفي شكل يومي، بالعملتين المحلية (الدينار الليبي) والأجنبية (الدولار الأمريكي المخصّص للأغراض الشخصية) عبر كافة فروعه، مؤكداً إتاحة عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي (ATM) على مدار 24 ساعة لتخفيف الإزدحام على النوافذ.

من جهة أخرى، أعلن مصرف الجمهورية عن تعليق العمل في جميع فروع المصرف في مدينة طرابلس (الثلاثاء 13 تشرين الأول/أكتوبر 2026) بشكل مؤقت. وقد جاء هذا القرار نظراً إلى غزارة هطول الأمطار وسوء الأحوال الجوية في العاصمة، وحرصاً على سلامة المواطنين والموظفين.

على صعيد آخر، شرع المصرف مؤخّراً في إدراج رواتب سبتمبر/ أيلول 2026 في حسابات زبائنه بعد إحالتها من مصرف ليبيا المركزي، وذلك عبر منظومة «راتبك لحظي» الإلكترونية لتسريع وصول المستحقات.

أما الخدمات الرقمية المتاحة حالياً، فتكمن في أن المصرف يُتيح لزبائنه إمكانية فتح حسابات بالدولار وإدارتها مباشرة عبر تطبيق «مصرفي بلس» من دون الحاجة لزيارة الفروع، وقد تم تفعيل خدمة MoneyGram رسمياً لتمكين الزبائن من إرسال وإستقبال الأموال عبر الحدود بسرعة وسهولة.

# مركز دبي المالي العالمي يُحدّث لوائحه ويلغي قيوداً على تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة

إعتمدت سلطة دبي للخدمات المالية DFSA تعديلات على جدول متطلّبات التقارير الإحترازية، دخلت حيّز التنفيذ في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2026، إلى جانب تعديلات على قواعد سلوك الأعمال والتمويل الإسلامي والتعريفات، على أن تسري في أول كانون الثاني/ يناير 2027. أما الأهمية للمصارف المعنية، فتكمن في أنه ينبغي للكيانات العامة في مركز دبي المالي العالمي مراجعة متطلّبات التقارير المطبّقة عليها فوراً، وتحديد أثر تعديلات يناير/ كانون الثاني على أنشطتها.

وتهدف هذه المراجعات إلى تعزيز الإطار الاحترازي للشركات العاملة في مركز دبي المالي العالمي (DIFC)، وتطوير نماذج تقارير رأس المال والمخاطر والسيولة، تماشياً مع متطلّبات رأس المال القائمة على الأنشطة (ABCR) والمعايير التنظيمية المحدثة لعام 2026.

## يحدّث لوائحه

وكان قد إعتمد مركز دبي المالي العالمي تحديثات جديدة على الإطار التنظيمي تستهدف تعزيز جاذبية المركز للشركات القابضة والهياكل الإستثمارية، مع الحفاظ على متطلّبات الحوكمة والإمتثال والرقابة التنظيمية.

وقد أصدر مركز دبي المالي العالمي تحديثات جديدة على الإطار التنظيمي لنظام «الشركات المحددة»، لتبسيطه وتوسيع نطاق الاستفادة منه، بما يوفّر بيئة قانونية أكثر مرونة لتأسيس الهياكل الإستثمارية، مع الحفاظ على نهج متناسب في الحوكمة والإشراف والرقابة التنظيمية.

## إلغاء قيود الأهلية

ومن أبرز التعديلات إلغاء معايير الأهلية السابقة، التي كانت تقصّر تأسيس الشركات المحدّدة على فئات أو أغراض معينة، ليصبح بإمكان المتقدّمين تأسيس أو إستمرار شركة محدّدة في مركز دبي المالي العالمي.

ويشترط النظام، في معظم الحالات، الإستعانة بمزوّد خدمات شركات مرخص من المركز، يتولّى مهام الإتصال الإداري والتنظيمي مع مسجّل الشركات، وحفظ السجلّات وتقديم الملفات ومتابعة متطلّبات الإمتثال المستمر.

ويقول جاك فيسر، الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية في مركز دبي المالي العالمي: «إن التحديث يعكس إلتزام المركز توفير إطار قانوني يتميّز بسرعة الإستجابة والمرونة والمواءمة مع إحتياجات الأعمال، ويُسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الشركات القابضة




والهياكل ذات الأغراض الخاصة، مع الحفاظ على معايير الشفافية والحوكمة والنزاهة التنظيمية»، موضحاً «أن إشتراط تعيين مزوّد خدمات شركات مرخّص في معظم الحالات يدعم الرقابة الفعّالة على الإمتثال، ويُعزّز التواصل التنظيمي بما يتماشى مع المعايير المعتمدة في المركز».

وتؤكد اللوائح الجديدة أن الشركة المحدّدة ستظل شركة قابضة غير تشغيلية، تُستخدم فقط لأغراض الحيازة أو الهيكلة القانونية المسموح بها، ولا يُسمح لها بتوظيف موظفين. كما يُمكن إستخدامها في بعض أنشطة الخدمات المالية، شرط الإلتزام بالتشريعات الصادرة عن سلطة دبي للخدمات المالية.

## مشاورات عامة

وتأتي التعديلات بعد مرحلة مشاورات عامة طرحها المركز في وقت سابق، شملت إلغاء متطلّبات الغرض المؤهل وهوية مقدم الطلب والإرتباط القانوني، بما يتماشى مع المعايير الدولية للشفافية الضريبية ومتطلّبات الإفصاح، إلى جانب لوائح شركات رأس المال المتغيّر التي أصدرها المركز.

وتأتي هذه التحديثات بالتزامن مع النمو المتسارع في قاعدة الشركات العاملة داخل مركز دبي المالي العالمي، إذ تجاوز عدد الشركات النشطة المسجلة فيه حاجز 10 آلاف شركة للمرة الأولى خلال النصف الأول من العام 2026، بنمو سنوي بلغ 30 %.

ويُتوقع أن يستفيد من النظام المحدّث عدد أكبر من المجموعات العائلية والشركات القابضة وصناديق الإستثمار ومعاملات التمويل وترتيبات الملكية والهيكلة، بما يعزّز مكانة دبي مركزاً إقليمياً وعالمياً لإدارة الأصول والهياكل الإستثمارية.

## القرار يشمل مصارف وشركات نفط ووزارتي الدفاع والداخلية

# اليابان تخفّف عقوباتها على سوريا وتحذف 16 كياناً من قوائمها

قرّرت اليابان أخيراً رفع تجميد الأصول وتخفيف العقوبات عن 16 كياناً سورياً، منها مصارف وشركات نفط ووزارتي الدفاع والداخلية، بعد رفع جزئي سابق في كانون الثاني/ يناير 2025. القرار لا يُنهي العقوبات بالكامل، إذ تستمر القيود على 59 فرداً و15 كياناً مرتبطين بالنظام السابق.

وقد جاء قرار اليابان رفع تجميد الأصول وتدابير أخرى مفروضة على 16 كياناً سورياً، بناء على قرار الحكومة اليابانية في ضوء التطورات اللاحقة المتعلقة بسوريا، ومن بين هذه التدابير، مصارف وشركات نفط ووزارتا الدفاع والداخلية، في خطوة جديدة لتخفيف العقوبات التي فرضتها طوكيو على سوريا منذ العام 2011.

وأفادت السفارة اليابانية في سوريا، أن حكومة اليابان إتخذت القرار في سياق مراعاة العلاقات الثنائية بين البلدين، وبعد رفع جزئي سابق للتدابير في يناير/كانون الثاني 2025.

وتشمل قائمة الكيانات التي سترفع عنها القيود «سيريتل»، ومؤسسة الإسكان العسكري، والمصرف العقاري، وإدارة الأمن السياسي، والمصرف التجاري السوري، والمصرف التجاري السوري اللبناني، والشركة السورية لتسويق النفط «سيترول»، والمؤسسة العامة للنفط، والشركة السورية للنفط، والشركة السورية لنقل النفط.

كما تضم القائمة الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وبنك سوريا الدولي الإسلامي، ووزارتي الدفاع والداخلية، والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، وشركة محروقات.

ويكتسب القرار أهمية إقتصادية بالنظر إلى أن قائمة رفع القيود تضم مؤسسات مصرفية وكيانات عاملة في قطاع النفط، وهما من القطاعات التي تؤثر القيود المالية على قدرتها على تنفيذ المعاملات والتعامل مع الأطراف الخارجية. ولم يتضمن البيان تقديراً لحجم الأصول التي سيشملها رفع التجميد أو أثراً مالياً متوقعاً للقرار.



### تخفيف تدريجي للعقوبات

وكانت اليابان قد فرضت منذ العام 2011 تجميداً للأصول وتدابير أخرى على الرئيس السوري السابق وأفراد وكيانات مرتبطة بنظامه. وبعد سقوط النظام السابق في كانون الأول/ ديسمبر 2024، بدأت طوكيو تخفيف بعض هذه الإجراءات، بالتوازي مع خطوات إتخذتها دول كبرى أخرى.

ولا يعني القرار إنهاء منظومة العقوبات اليابانية المرتبطة بسوريا بالكامل، إذ أفادت السفارة أنه بعد أحدث جولة من رفع القيود، ستظل تدابير تجميد الأصول وغيرها سارية على 59 فرداً و15 كياناً مرتبطاً بالنظام السابق.

وتشير هذه الأرقام إلى أن طوكيو تتجه إلى تخفيف مستهدف للقيود بدلاً من إلغائها دفعة واحدة، مع إخراج مؤسسات حكومية وتجارية من القائمة والإبقاء على عقوبات تطال أفراداً وكيانات أخرى.

ويهدف القرار المشار إليه إلى أن يفتح المجال أمام الكيانات المشمولة لإستعادة قدر أكبر من الوصول إلى المعاملات التي كانت تقيّدها التدابير اليابانية، فيما سيعتمد الأثر الإقتصادي الأوسع على مسار تخفيف القيود الدولية الأخرى ومدى عودة المؤسسات السورية إلى النظام المالي والتجاري العالمي.

## إقتصادات الشرق الأوسط تتكمش 2.1 % في 2026... ودول الخليج الأكثر تضرُّراً من إغلاق «هرمز»

## البنك الدولي يتوقع تعافي إقتصاد المنطقة إلى 7.8 % في العام 2027




يتوقع البنك الدولي تعافي إقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، إلى نمو قوي يبلغ 7.8 % في العام 2027 إذا تراجعت حدّة الصراع في حلول نهاية العام الحالي (2026)، بعد إنكماش إقليمي متوقع بنسبة 2.1 % في العام 2026، في إنعكاس لتفاقم التداعيات الاقتصادية للحرب وتعطُّل حركة الطاقة والتجارة.

وتكشف أحدث توقعات البنك الدولي، الواردة في تقرير «أحدث المستجدات الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان»، عن تدهور حاد مقارنة بتقديراته الصادرة في أبريل (نيسان) 2026. ففي ذلك الوقت، كان البنك يتوقع نمو إقتصادات المنطقة، بإستثناء إيران، بنسبة 1.8 % خلال العام 2026، بينما كان يتوقع نمو إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 1.3 %.

وبذلك، تراجعت توقعات نمو المنطقة بنحو 3.9 نقطة مئوية مقارنة بتقدير أبريل/نيسان 2026، بينما تحوّلت توقعات دول مجلس التعاون من نمو 1.3 % إلى إنكماش 4.3 %، أي بتدهور قدره 5.6 نقطة مئوية.

### «هرمز» يقلب حسابات الخليج

ويعكس هذا التغيير إتساع نطاق الصدمة منذ أبريل/نيسان 2026، مع إستمرار تداعيات إغلاق مضيق هرمز وتعطل صادرات الطاقة، وإمتداد آثار الصراع إلى التجارة والسياحة والخدمات اللوجستية والأسواق المالية.

ويتوقع البنك الدولي أن تتكمش إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.3 % في المتوسط خلال العام 2026، مقارنة بنمو بلغ 4.4 % في العام 2025.

ويمثل ذلك تحوُّلاً لافتاً عن أزمات الطاقة التقليدية، التي كانت تؤدي فيها زيادة أسعار النفط إلى تعزيز إيرادات الدول المصدرة للطاقة. أما في الأزمة الحالية، فقد أدى تعطّل حركة النفط عبر مضيق هرمز إلى الحدّ من قدرة المنتجين على تصدير الخام، مما جعل إرتفاع الأسعار غير كافٍ لتعويض أثر تراجع الكميات المصدّرة.

وفي المقابل، أظهرت الإقتصادات المستوردة للنفط قدراً أكبر من الصمود، إذ يتوقع البنك الدولي إرتفاع معدّل نموها إلى 4.3 % في العام 2026، مقابل 3.9 % في العام 2025.

ولا تقتصر تداعيات الصراع على قطاع الطاقة، إذ إمتدت إلى السياحة والطيران والخدمات اللوجستية، بينما أدت إضطرابات الشحن إلى زيادة تكاليف الإستيراد وفرض ضغوط إضافية على سلاسل الإمداد، ولا سيما أسعار المواد الغذائية.

### السعودية تحافظ على مسار التعافي

وعلى مستوى السعودية، يتوقع البنك الدولي أن ينتقل الناتج المحلي الحقيقي للفرد من مستوى أعلى قليلاً من مستواه في العام 2019 خلال العام 2025 إلى مستوى أدنى منه في العام 2026، قبل أن يستفيد الإقتصاد من تحسُّن إنتاج وصادرات الهيدروكربونات مع إنحسار الصدمة.

وعلى صعيد المالية العامة، يقدّر البنك الدولي العجز المالي للمملكة بنحو 6.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2026، قبل أن يتراجع إلى 3.7 % في العام 2027.

كما يُتوقع تحسن رصيد الحساب الحالي، مع تراجع العجز من 1.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2026 إلى 0.9 % في العام 2027.

وتشير هذه التقديرات إلى أن التأثير الأكبر للصراع يتركز في العام 2026، بينما يتوقع البنك الدولي تحسُّناً في المؤشرات المالية والخارجية مع تعافي إنتاج الهيدروكربونات وصادراتها في العام التالي.

## الفقر يتزايد في المنطقة

وفي الإقتصادات الهشّة والمتأثرة بالصراعات، تأتي الصدمة فوق مواطن ضعف قائمة أصلاً، بينما يشير البنك الدولي إلى أن الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان أصبح أكثر تركّزاً في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات.

وتستحوذ المنطقة على نحو 14 % من فقراء العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، لتأتي في المرتبة الثانية بعد أفريقيا جنوب الصحراء. كما أنها المنطقة الوحيدة عالمياً التي لا تزال مستويات الفقر فيها أعلى من مستويات ما قبل الجائحة.

وفي العام 2024، كان 14.3 % من سكان المنطقة يعيشون بأقل من 3 دولارات يومياً، مقارنة بـ10.4 % عالمياً، بينما عاش 26.9 % بأقل من 4.20 دولارات يومياً، مقابل 18.9 % على مستوى العالم.

ويتوقع البنك الدولي إستمرار الإتجاهات السلبية حتى العام 2026، مع تزايد تركّز الفقر في الإقتصادات المتأثرة بالصراعات والهشاشة، حيث يؤدي النزوح وضعف أسواق العمل وتآكل الأصول والخدمات الأساسية إلى جعل التعافي أكثر صعوبة.

## تعافٍ قوي مشروط بانحسار الصراع

ويرى البنك الدولي أن المنطقة قادرة على تحقيق تعافٍ قوي إذا تراجعت حدة الصراع في حلول نهاية العام 2026. وبإستثناء إيران، يتوقع التقرير أن يصل النمو الإقليمي إلى 7.8 % في العام 2027، مدفوعاً بصورة رئيسية بتعافي إنتاج الهيدروكربونات وصادراتها.

لكن التعافي لن يكون تلقائياً، إذ يُمكن أن تستمر آثار البنية التحتية المتضرّرة والاستثمارات المؤجلة وإستنزاف الهوامش المالية الوقائية في الضغط على النمو لفترة طويلة بعد انحسار الصدمة المباشرة.

وقال أوسمان ديون، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان: «إن حماية الأسر الأكثر إحتياجاً وإستعادة القدرات الإنتاجية والإستثمار في بنية تحتية أكثر قدرة على الصمود في قطاعي الطاقة والنقل ستكون أساسية لتجنُّب تحوُّل الصدمة المؤقتة إلى خسائر دائمة في رأس المال البشري وآفاق النمو ومستويات المعيشة».

وأضاف ديون: «أن البلدان التي تعزّز قدرتها على الصمود وتبني قدراتها ستكون في وضع أفضل للإستفادة من فرص المستقبل»، مشدّداً على أهمية السلام والإستقرار في تحقيق التنمية المستدامة للمنطقة.

## الذكاء الإصطناعي فرصة للنمو

وبالتوازي مع تداعيات الصراع، يسلّط التقرير الضوء على تحوُّل طويل الأجل يُمكن أن يُعيد تشكيل إقتصادات المنطقة، يتمثل في صعود الذكاء الإصطناعي.

وتقدّر رئيسة الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في البنك الدولي، روبرتا غاتي، «أن الذكاء الإصطناعي قد يعزّز إنتاجية ما بين 13 % و20 % من الوظائف في المنطقة، مقابل أقل من 10 % من الوظائف التي تواجه مخاطر الأتمتة على المدى القريب».

ويرجّح التقرير أن يكون الأثر الرئيسي للذكاء الإصطناعي في المنطقة مرتبطاً بزيادة الإنتاجية أكثر من فقدان الوظائف، مع إستفادة العمال والمنشآت القادرة على توظيف هذه الأدوات بفاعلية.

لكن تحقيق هذه المكاسب يتطلّب سدّ فجوات هيكلية لا تزال تحدّ من إنتشار التكنولوجيا، من بينها محدودية تمثيل لغات المنطقة وبياناتها في أنظمة الذكاء الإصطناعي العالمية، وضعف إستخدام أدوات الذكاء الإصطناعي، إلى جانب الفجوات في رأس المال البشري والبنية التحتية ومحدودية ديناميكية القطاع الخاص.

## تعاون إقليمي

ويشير التقرير إلى أن التعاون الإقليمي يُمكن أن يكون أحد المسارات الرئيسية لتعظيم مكاسب الذكاء الإصطناعي، خصوصاً مع تفاوت قدرات دول المنطقة في هذا المجال.

ويُمكن لدول رائدة، مثل السعودية والإمارات، مشاركة خبراتها في تطوير النماذج والحوكمة مع بقية دول المنطقة، في حين تستطيع الاقتصادات متوسطة الدخل توفير المواهب والبيانات المحلية.

أما الإقتصادات الأكثر هشاشة، فيُمكنها الإستفادة من أدوات «الذكاء الاصطناعي الصغير»، وهي تقنيات منخفضة التكلفة ومصممة لأغراض محدّدة ويمكن تشغيلها على أجهزة محمولة أساسية، بما يساعد على تحسين الخدمات الأساسية ودعم منشآت الأعمال المحلية.

في المحصّلة، يخلص التقرير إلى أن قدرة المنطقة على تجاوز الصدمة الحالية لن تعتمد فقط على عودة إنتاج النفط وصادراته، وإنما أيضاً على معالجة مواطن الضعف الهيكلية والإستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري، بما يُتيح تحويل الذكاء الإصطناعي إلى محرّك إضافي للإنتاجية والنمو.

## الديون العالمية تدفع البنوك المركزية نحو الذهب.. لماذا تتزايد جاذبيته للإحتياطات؟

# الذهب يستهدف قمماً جديدة في العام 2027.. والفضة قد تتجاوز 90 دولاراً



توقّعت شركة «ميتالز فوكاس» الإستشارية للمعادن النفيسة في تقريرها السنوي أن تبلغ أسعار الذهب إرتفاعات قياسية جديدة في العام 2027، مع توجه المستثمرين للبحث عن بدائل للأصول التقليدية المقوّمة بالدولار، في ظل إستمرار الضغوط التضخُّمية وتزايد العجز المالي في الولايات المتحدة وحالة عدم اليقين حيال السياسات المطروحة في الوقت الراهن.

وقدّرت الشركة أن يبلغ متوسط سعر الذهب 5330 دولاراً للأونصة في العام 2027، بزيادة تقارب 22 % عن المستويات الحالية، لكنها أشارت إلى أن إحتمال مواصلة مجلس الإحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) تشديد سياسته النقدية لمواجهة التضخم الذي لا يزال أعلى من المستوى المستهدف قد يشكل ضغوطاً على الأسعار في الأجل القريب.

وقد سجّل الذهب في المعاملات الفورية مستوى قياسياً مرتفعاً عند 5594.82 دولاراً للأونصة في أواخر يناير/كانون الثاني 2026، لكنه تراجع منذ ذلك الحين بنحو 25 % بسبب صعود أسعار الطاقة وتشديد مجلس الإحتياطي الفيدرالي سياسته النقدية. وتُتداول الأسعار حالياً قرب 4152.27 دولاراً للأونصة.

وتوقعت الشركة أن ترتفع أسعار الفضة خلال 12 إلى 18 شهراً المقبلة، مستفيدة من العديد من عوامل الإقتصاد الكلي نفسها التي تدعم الذهب.

وأفادت «ميتالز فوكاس» أن تجدّد إهتمام المستثمرين، وليس شحّ المعروض في السوق الفعلية، سيكون العامل الرئيسي الداعم للمكاسب، متوقّعة أن يتجاوز متوسط سعر الفضة 90 دولاراً للأونصة في الربع الأخير من العام 2027، مقارنة مع متوسط 70 دولاراً للأونصة في الربع الأخير من العام 2026.

وتوقعت «ميتالز فوكاس» أن يظل البلاتين مدعوماً بإستمرار العجز في السوق رغم تراجع شح المعروض الفعلي. كما رجّحت




أن يبلغ متوسط سعر المعدن 2060 دولاراً للأونصة في العام 2027، مع تسجيل عجز سنوي في السوق للعام الخامس توالياً. أما بالنسبة إلى المعادن الأخرى ضمن مجموعة البلاتين، فتبدو آفاق البلاديوم أقل إيجابية، إذ توقعت الشركة أن يبلغ متوسط سعره 1330 دولاراً للأونصة في العام 2027، مشيرة إلى ضعف الطلب من قطاع السيارات وتحسن إمدادات المناجم وزيادة أحجام إعادة التدوير.

## الديون العالمية تدفع البنوك المركزية نحو الذهب

من جهة أخرى، قال رئيس البنك المركزي الألماني، يواخيم ناغل: «إن إرتفاع مستويات الدين الحكومي عالمياً يعزّز مبرّرات زيادة حيازات البنوك المركزية من الذهب ضمن إحتياطاتها»، موضحاً «أن إرتفاع عوائد السندات الحكومية أعاد بعض الجاذبية إلى أدوات الدين، إلاّ أن تنامي مستويات المديونية زاد المخاوف حيال المخاطر الإئتمانية المرتبطة بها، في وقت تواصل فيه التوترات الجيوسياسية التأثير على قرارات إدارة الإحتياطات»، مشيراً إلى «أن هذه العوامل مجتمعة تدعم إستمرار تنويع الإحتياطات بإتجاه الذهب».

ويأتي ذلك في وقت حافظت فيه ألمانيا على إحتياطياتها من الذهب دون تغيير خلال السنوات الأخيرة، بينما كثّفت بنوك مركزية أخرى مشترياتها من المعدن النفيس، وسط تنامي المخاوف بشأن مستويات الدين العالمية والإعتماد على الدولار.

## هل يستعيد الذهب مستوى 4200 دولار؟

وفي هذا السياق، قال رئيس «تارغت للإستثمار»، نور الدين محمد: «إن تراجع أسعار الذهب خلال الفترة الماضية جاء نتيجة مجموعة من الضغوط، في مقدّمها الإرتفاع الكبير في أسعار الفائدة وعوائد سندات الخزانة الأميركية»، موضحاً «أن الذهب لا يدر عائداً، ما يجعل إرتفاع عوائد أدوات الدين أكثر ضغطاً على جاذبيته».

وأشار نور الدين محمد إلى «أن عائد السندات الأميركية لأجل 10 سنوات وصل إلى نحو 5.30 %، مع إمكانية تجاوز هذه المستويات، بالتزامن مع قوة الدولار، إذ تحرّك مؤشّر الدولار DXY بين 102 و103 نقاط، بينما تراجع اليورو إلى ما دون 1.12 دولار»، معتبراً «أن إستمرار التضخُّم عالمياً وإرتفاع أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل، رغم إعلان مجموعة السبع خططاً لإدخال كميات إضافية من النفط إلى الأسواق، يمثلان عوامل مؤثرة في أسعار الذهب»، موضحاً «أن هذه الضغوط دفعت المعدن للتراجع من مستويات 4300-4400 دولار إلى نحو 4110 دولارات، وهو مستوى دعم رئيسي».

## مشتريات الصين تدعم أسعار الذهب

في المقابل، أكد أن مشتريات البنوك المركزية تمثل أحد أبرز عوامل الدعم، خصوصاً الصين التي اشترت نحو ألف طن من الذهب خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، إلى جانب إقبال بعض المستثمرين على الشراء مع انخفاض الأسعار.

وذكر أن الصورة ستصبح أكثر وضوحاً بعد اجتماع الفيدرالي، إذ سيحدد مسار السياسة النقدية ما إذا كانت عوامل الدعم ستتغلب على الضغوط التي يواجهها المعدن.

**(المصدر: موقع «عربية بزنس»)**

# وزير الاقتصاد والتجارة الليبي:
# من 10 إلى 12 مليار دولار تكلفة سنوية لتأخر الإصلاحات في ليبيا

قال وزير الاقتصاد والتجارة الليبي سهيل أبو شيحة لـ CNBC (شبكة تلفزيونية إخبارية إقتصادية أميركية): «إن تأخر تنفيذ الإصلاحات الفنية والتشغيلية في النظامين الإقتصادي والنقدي يكلف الإقتصاد الليبي ما بين 10 و12 مليار دولار سنوياً»، مشيراً إلى «أن بلاده تستهدف رفع الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 140 مليار دولار في حلول العام 2030، بالتزامن مع زيادة إنتاج النفط إلى مليوني برميل يومياً».

وأضاف أبو شيحة: «أن الإصلاحات الإقتصادية في ليبيا ترتبط بعدد من الملفات السياسية، وفي مقدّمها مخرجات الإتفاق المالي الموحد الذي تم توقيعه في أبريل/نيسان 2026، إلى جانب تحدّيات فنية تتعلق بإدارة السيولة والإدارة التشغيلية داخل المصارف التجارية»، موضحاً «أن التحدّيات السياسية جرت معالجة جانب منها من خلال الإتفاق المالي الموحّد، فيما لا تزال التحدّيات الفنية المتعلقة بالسيولة وتشغيل القطاع المصرفي قائمة»، مقدّراً التكلفة الإقتصادية الناتجة عن عدم تنفيذ الإصلاحات الفنية والتشغيلية بما يُراوح بين 10 و12 مليار دولار سنوياً.

## إقتصاد بـ140 مليار دولار في 2030

وفي ما يتعلق بهيكل الاقتصاد الليبي، قال أبو شيحة: «إن النموذج الإقتصادي الحالي لا يزال نموذجاً يدعم الإستهلاك أكثر من الإنتاج»، مشيراً إلى «أن القطاع النفطي يمثل نحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو 30% للقطاعات الأخرى، وفي مقدّمها قطاع الخدمات»، معتبراً «أن المستهدف حتى العام 2030 يتمثل في زيادة الحجم الكلي للناتج المحلي الإجمالي بالتزامن مع رفع إنتاج النفط وتنمية الأنشطة غير النفطية»، متوقعاً «أن يظل التوزيع بين القطاعين النفطي وغير النفطي عند مستويات تقارب 65% مقابل 35%، لكن ضمن إقتصاد أكبر حجماً».

وقال أبو شيحة: «إن الرقم المعلن للناتج المحلي الإجمالي الليبي يدور حول 50 مليار دولار، إلاّ أن تقديرات الحكومة تشير إلى أن الحجم الحقيقي للإقتصاد بلغ نحو 80 مليار دولار في العام 2025»، مؤكداً «أن الفارق بين الرقمين يعود إلى وجود جزء



من النشاط الإقتصادي داخل الإقتصاد غير الرسمي، إلى جانب تأثير الإنقسام المؤسسي، ما يؤدي إلى عدم دخول العديد من عمليات الإستيراد والتصدير والأنشطة الإقتصادية ضمن إحتساب الناتج المحلي الرسمي»، مؤكداً «أن ليبيا تستهدف الوصول بالناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 140 مليار دولار في حلول العام 2030».

## مليونا برميل نفط يومياً

وفي قطاع الطاقة، قال وزير الاقتصاد والتجارة: «إن إنتاج ليبيا من النفط يبلغ حالياً نحو 1.4 مليون برميل يومياً، إلى جانب إنتاج الغاز، فيما تستهدف البلاد الوصول بإنتاج النفط إلى مليوني برميل يومياً في حلول العام 2030، بالتوازي مع زيادة إنتاج الغاز»، مشيراً إلى «أن ليبيا لم تصل حتى الآن إلى الحد الأقصى الممكن من إنتاجها النفطي رغم مرور عقود على إكتشاف النفط في البلاد».

وأضاف أبو شيحة: «أن الإحتياطيات النفطية المؤكدة تتجاوز 48 مليار برميل، فيما قد تصل الإحتياطات التي لم يتم تأكيدها بالكامل ووضعها على الخرائط إلى نحو 90 مليار برميل»، معتبراً «أن إنتاج 1.4 مليون برميل يومياً لا يتناسب مع حجم الإحتياطيات المؤكدة التي تمتلكها البلاد».

# د. محمود محيي الدين يدعو إلى حلول تمويلية مبتكرة لدعم الإستثمار في الدول الجزرية الصغيرة



أكد الدكتور محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة، أهمية تطوير آليات التمويل وتوفير أدوات مالية أكثر ملاءمة لإحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يُسهم في تعزيز قدرتها على جذب الإستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ظل التحدّيات الإقتصادية والتمويلية التي تواجهها.

جاء ذلك خلال مشاركة محيي الدين في جلسة الحوار رفيع المستوى المعني في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تحت عنوان «تعبئة التمويل والتجارة والشراكات من أجل التنمية المستدامة»، ضمن فعّاليات الدورة التاسعة لمنتدى الإستثمار العالمي 2026، الذي إستضافته العاصمة القطرية الدوحة تحت شعار «الإستثمار في المستقبل»، بتنظيم من منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» ودولة قطر.

وأوضح د. محيي الدين «أن التحدّيات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة لا تتمثل بالضرورة في نقص رأس المال على المستوى العالمي، وإنما ترتبط بصورة أكبر بإرتفاع تكلفة التمويل، والمخاطر الفعلية والمتصوّرة التي تحيط بالإستثمارات، إلى جانب محدودية أحجام المشروعات وضيق الحيز المالي المتاح أمام هذه الدول»، مشيراً إلى «أن هذه الظروف تتطلّب تبنّي حلول تمويلية تراعي الخصائص الإقتصادية لهذه الدول، بدلاً من الإعتماد على آليات تقليدية قد لا تتناسب مع إحتياجاتها أو طبيعة المشروعات التي تسعى إلى تنفيذها. ويبرز في هذا السياق دور تطوير الأدوات التي تساعد على تقليل المخاطر وتحسين فرص الوصول إلى التمويل بشروط أكثر ملاءمة».

وشدّد د. محيي الدين على «أهمية توسيع نطاق الضمانات التمويلية، بما يُسهم في تشجيع الإستثمار والحدّ من المخاوف المرتبطة بالمخاطر»، داعياً إلى «تجميع المشروعات الصغيرة في مجموعات إستثمارية أكثر قدرة على جذب رؤوس الأموال، بما يُعزّز جاذبيتها أمام المستثمرين ومؤسسات التمويل»، مؤكداً أهمية تعزيز الشراكات بين الحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي والشركاء الدوليين، بإعتبارها إحدى الأدوات التي يُمكن أن تدعم تعبئة الموارد وتوفير حلول أكثر إستدامة لتمويل المشروعات التنموية.

ولفت د. محيي الدين إلى «أن توفير تمويل ميسور ومستدام، بالتوازي مع تعزيز التعاون في مجالات التجارة والإستثمار والتكيُّف مع تغيُّر المناخ، يُمكن أن يدعم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التعامل مع الصدمات ومواجهة التحدّيات الإقتصادية والبيئية».

وشهدت الجلسة مشاركة سلوين هارت، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعمل المناخي والإنتقال العادل، إلى جانب ممثلين رفيعي المستوى عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار النقاشات المتعلقة بتعبئة التمويل وتوسيع الشراكات اللازمة لدعم التنمية المستدامة.

وقد عكست المناقشات أهمية الإنتقال إلى آليات تمويل أكثر مرونة وقدرة على الإستجابة لإحتياجات الدول التي تُواجه قيوداً مالية ومخاطر إستثمارية، بما يُساعدها على تعزيز فرص النمو الإقتصادي وبناء قدرة أكبر على مواجهة المتغيّرات المستقبلية.

## دول «التعاون الإسلامي» تختار الرياض مقرّاً لأول مجلس وزاري للأمن السيبراني

# السعودية تؤجل مؤتمر مبادرة مستقبل الإستثمار إلى 2027

**أعلنت المملكة العربية السعودية، تأجيل النسخة العاشرة من مؤتمر مبادرة مستقبل الإستثمار الذي كان مقرراً إنعقاده في الرياض خلال الفترة من 26 إلى 29 أكتوبر/تشرين الأول 2026، إلى العام 2027، وسط تصاعد التوترات الأمنية في المنطقة، وتأثيرها في حركة الأعمال والفعّاليات الاقتصادية.**

**وأكد معهد مبادرة مستقبل الإستثمار في بيان، أن المؤتمر سيُعقد العام المقبل (2027)، على أن يُعلَن موعده الجديد قريباً، مع إستمرار سريان جميع تسجيلات المشاركين والشراكات الحالية.**

**وكان مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء بـ «منظمة التعاون الإسلامي»، قد أقرّ في دورته الـ51، إنشاء أول مجلس وزاري يُعنى بالأمن السيبراني في العاصمة السعودية الرياض.**

وتتضمّن أهداف المجلس، الذي أُقرّ بناءً على مقترح تقدّمت به المملكة، تعزيز الأمن السيبراني في الدول الأعضاء بالمنظمة؛ لحماية مصالحها الحيوية وأمنها الوطني، وتنمية التعاون وتوثيقه، والعمل على حماية مصالح الدول الأعضاء في المنظمات الدولية ذات الصلة بالأمن السيبراني.

من جهة أخرى، سجّلت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً في أعداد السياح والإيرادات السياحية والمنشآت الفندقية خلال العام 2025، بالتوازي مع تطور البنية الرقمية وتبني التقنيات الناشئة، وفق بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون.

وأظهرت نشرة للمركز تحت عنوان «السياحة الخليجية في عصر التحول الذكي» أن عدد السياح القادمين إلى دول المجلس بلغ 75.7 مليون سائح، بزيادة 4.9 % مقارنة بعام 2024، فيما وصلت الإيرادات السياحية إلى 131.9 مليار دولار، بنمو سنوي بلغ 9.7 %. كما إرتفع عدد السياح المتنقلين بين دول الخليج إلى 20.1 مليون سائح، بزيادة 3.6 %.

وبلغ عدد المنشآت الفندقية في دول المجلس 12.4 ألف منشأة خلال العام الماضي (2025)، بنمو 4.8 % على أساس سنوي، مما يعكس إتساع الطاقة الاستيعابية وتنوع خيارات الإقامة والخدمات المقدمة للزوار.



### التمويل الإسلامي يبلغ 6.5 تريليونات دولار

على صعيد آخر، إرتفعت أصول قطاع التمويل الإسلامي حول العالم بنسبة 9% خلال العام 2025 لتبلغ 6.5 تريليونات دولار، فيما أصبحت السعودية للمرة الأولى أكبر سوق للصكوك عالمياً من حيث القيمة القائمة، بحسب تقرير تنمية التمويل الإسلامي 2026 الصادر عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بالتعاون مع مجموعة بورصة لندن.

ويُتوقع أن تتخطى أصول القطاع 10.5 تريليونات دولار في حلول العام 2030، بمتوسط نمو سنوي يقارب 9% خلال السنوات الخمس المقبلة، مدعوماً بتوسع الصيرفة الإسلامية، علاوة على تزايد إصدارات الصكوك وانتشار أوسع للتمويل الإسلامي في الأسواق الناشئة.

وقد تجاوزت قيمة الصكوك القائمة عالمياً 1.1 تريليون دولار بعد نمو بنسبة 11 %، في حين قفزت الإصدارات 14.5 % على أساس سنوي إلى مستوى قياسي بلغ 291.4 مليار دولار. ويعود هذا الزخم أساساً إلى طفرة إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل إستمرار إنخفاض أسعار النفط وحالة عدم اليقين الإقتصادي العالمي اللذين زادا الضغوط المالية على حكومات المنطقة.

KIB
BANK FOR LIFE

# Aqari

## The First Integrated Banking App for Real Estate Management for Individuals & Corporates




**Download App Now**

GET IT ON Google Play

Available on the App Store

www.kib.com.kw | 1 866 866 | KIBpage

# المصارف العربية في مواجهة الأولويات الرقابية الأميركية

## العقوبات الثانوية والإمتثال المالي ومستقبل العلاقات المصرفية الدولية




**تُواجه المصارف العربية تحدّياً متزايداً في الحفاظ على إندماجها في النظام المالي الدولي، في ظل تأثير العقوبات الأميركية ومتطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على علاقات المراسلة وتسوية المدفوعات وتمويل التجارة. وقد تنشأ المخاطر من هوية المستفيد الحقيقي أو ملكية الشركات أو الأطراف الوسيطة، بما يجعل الإمتثال المالي عنصراً أساسياً في إستمرارية الأعمال المصرفية. وتبرز العقوبات الثانوية بوصفها أحد أوجه هذا التحدّي، لما قد تفرضه من قيود على مؤسسات غير أميركية وفق طبيعة أنشطتها والأطراف التي تتعامل معها. ويضع ذلك المصارف العربية أمام مسؤولية تعزيز ضوابطها وشفافية معاملاتها، مع الحفاظ على قدرتها على خدمة الأنشطة الاقتصادية المشروعة وتجنب الانسحاب غير المبرر من العلاقات المالية.**

**وتواجه المصارف العربية، تبعاً لذلك، تحدياً يتمثل في حماية وصولها إلى النظام المالي الدولي، مع الحفاظ على دورها في تمويل النشاط الاقتصادي وتوفير الخدمات المشروعة. فالإنسحاب الواسع من العلاقات قد يقيّد التجارة والتحويلات ويزيد كلفتها، بينما يعرّض ضعف الضوابط المصارف لمخاطر قانونية وتشغيلية وسمعة يصعب إحتواؤها.**

### ثلاثة مسارات رقابية

لا تمثل الرقابة الأميركية نظاماً واحداً تُطبق أحكامه بالطريقة نفسها على كل مصرف، فهناك العقوبات التي يديرها مكتب مراقبة الأصول الخارجية: (Office of Foreign Assets Control – OFAC) ومتطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الإطار الأميركي، والتدابير الخاصة التي يُمكن أن تستهدف الوصول إلى الحسابات المراسلة. وقد تتقاطع آثار هذه المسارات، لكن فهم أساس كل منها ضروري لتقدير الإلتزامات والإستجابة المناسبة.

**جدول 1: مسارات العقوبات**

| المسار | نطاقه العام | أثره في المصرف |
|---|---|---|
| العقوبات ذات الصلة بالإختصاص الأميركي | قيود ترتبط بأشخاص أميركيين أو أموال ومعاملات داخل الإختصاص الأميركي وفق البرنامج المعني | قد ينشأ التعرُّض عند مرور المعاملة بالنظام الأميركي أو التسبُّب في مخالفة طرف أميركي |
| العقوبات الثانوية | سلطات قد تستهدف أنشطة محدّدة لمؤسسات غير أميركية ولو دون مرور المعاملة بالدولار | إحتمال تقييد حسابات المراسلة أو فرض عقوبات أخرى وفق السلطة المطبّقة |
| العناية الواجبة والتدابير الخاصة | إلتزامات على المؤسسات الأميركية حيال حسابات المراسلة وتدابير تحت المادة 311 | طلبات معلومات وضوابط إضافية أو قيود على الوصول المباشر وغير المباشر |

## العقوبات الثانوية ومخاطر الوصول إلى النظام المالي الأميركي

تنبع قوة العقوبات الثانوية من تأثيرها المحتمل في قدرة المصرف على الإحتفاظ بعلاقاته المالية الدولية. فالمصرف غير الأميركي الذي ينفّذ أو يسهّل أنشطة تستهدفها سلطات العقوبات قد يُواجه، بحسب الإطار القانوني المطبّق، منعاً من فتح حسابات مراسلة في الولايات المتحدة أو الإحتفاظ بها، أو شروطاً مشددة على استخدامها. وبذلك، قد تتجاوز تبعات العلاقة مع طرف مستهدف قيمة المعاملة نفسها، لتؤثر في قنوات التسوية والخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه.

ولا يقتصر هذا التعرُّض على المعاملات بالدولار. ففي إطار المادة 11 من الأمر التنفيذي الأميركي 14024 المعدّل، يؤكد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أن معاملات بعملات أخرى قد تُعرّض المؤسسات المالية الأجنبية للعقوبات إذا إستوفت الشروط المحددة. وتكمن الدلالة المصرفية هنا في أن إختيار عملة التسوية لا يعالج وحده المخاطر المرتبطة بهوية الأطراف أو طبيعة النشاط، إذ يجب تقييم المعاملة وفق السلطة القانونية ذات الصلة، دون تعميم أحكام هذا الإطار على جميع برامج العقوبات. كما أن تقييم المعاملة لا يتوقف عند قيمتها المالية. ففي الإطار نفسه، ينظر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) إلى عوامل تشمل حجم العمليات وعددها وتكرارها، وطبيعتها، ومدى معرفة الإدارة بها، وصلتها بالأطراف المستهدفة، ووجود ممارسات تضليلية. ولذلك، قد تكشف مجموعة تحويلات متكرّرة عن علاقة أو نشاط يستدعي التدقيق، حتى لو بدت كل عملية محدودة عند النظر إليها منفردة.

## تصاعد الإجراءات الأميركية في 2026 والمصارف الوسيطة تحت المجهر

شهدت الأشهر الأخيرة من العام 2026 تسارعاً في الإجراءات الأميركية المرتبطة بإيران، مع تركيز متزايد على المؤسسات والشبكات التي تتيح لها الوصول إلى الخدمات المالية الدولية. ففي 24 آب/أغسطس 2026، أعلنت وزارة الخزانة إطلاق حملة Operation Economic Outcast، ووسّعت نطاق الأنشطة التي قد تستوجب العقوبات ضمن خمسة قطاعات من الإقتصاد الإيراني هي الأصول الرقمية، والتكنولوجيا، والذهب، والطيران، والشحن. وتكمن أهمية هذا التطور للمصارف في إتساع دائرة التعرُّض المحتمل عبر تمويل التجارة والمدفوعات والخدمات المقدمة إلى الشركات العاملة في هذه القطاعات، وفق شروط السلطات القانونية المعنية. وترافقت الحملة مع إجراءات استهدفت مؤسسات مالية خارج إيران. ففي 4 سبتمبر/أيلول 2026، أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) مصرف Golden Global Bank التركي وشركاته التابعة، على خلفية ما وصفته الخزانة بتسهيل معاملات بعشرات الملايين من الدولارات لصالح إيران، وتوفير قنوات مراسلة لتحريك الأموال دولياً. وفي 14 سبتمبر/أيلول 2026، أدرجت الخزانة مصرف VTB الروسي بموجب الأمر التنفيذي 13902، مشيرة إلى علاقاته بمصارف إيرانية خاضعة للعقوبات ومشاركته في أنشطة لتجاوزها. وتبرز الحالتان أهمية تقييم الخدمات التي يقدّمها المصرف لأطراف أجنبية، والجهات التي تستفيد منها فعلياً.

وفي مسار منفصل لمكافحة غسل الأموال، أعلنت شبكة مكافحة الجرائم المالية(Financial Crimes Enforcement Network – FinCEN) في 28 أغسطس/آب 2026، مقترحاً بموجب المادة 311 لتقييد الوصول إلى حسابات المراسلة الأميركية لعمليات بنك مصر في الإمارات، بما يشمل منع إستخدامها بصورة غير مباشرة عبر مؤسسات أخرى. وحدّدت الهيئة نطاق الإجراء بهذه العمليات دون عمليات البنك في البلدان الأخرى. ثم جاء تحذير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2026 ليؤكد خطورة إستمرار التعامل مع المؤسسات المالية الإيرانية الخاضعة للعقوبات، مشيراً إلى إمكان إستهداف المؤسسات الأجنبية دون إخطار مسبق. وشمل التحذير الخدمات المقدمة إلى مصارف إيرانية أو فروعها وشركاتها التابعة في دول ثالثة، مع الدعوة إلى إكتشاف شبكات الشركات الواجهة التي تخفي الصلات بإيران. وبذلك، أصبحت الروابط غير المباشرة ومسارات الأموال محوراً واضحاً في التحذير الأميركي. وتشير قراءة هذه التطورات إلى أن التحدّي أمام المصارف يتسع من متابعة أسماء الأطراف المدرجة إلى فهم شبكة العلاقات التي تمر عبر حساباتها. ويقتضي ذلك مراجعة المستفيدين الحقيقيين، وطبيعة خدمات المراسلة، وإتساق المدفوعات مع النشاط التجاري المعلن، إلى جانب التحقق من نطاق كل إجراء وتاريخ نفاذه. فالدلالة العملية لتطورات 2026 هي ازدياد أهمية قدرة المصرف على تفسير علاقاته ومعاملاته وتوثيق قراراته، بما يحمي وصوله إلى الخدمات الدولية ويحافظ على تمويل الأنشطة المشروعة.

## شبكات الشركات الواجهة وإختبار جودة البيانات

تزداد صعوبة الامتثال عندما تكون صلة المعاملة بالطرف المستهدف غير مباشرة. ففي تحليل نشرته شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN) في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، حدّدت الهيئة نحو 9 مليارات دولار من نشاط محتمل لشبكات مالية إيرانية غير رسمية مرّ عبر حسابات مراسلة أميركية خلال العام 2024، إستناداً إلى تقارير المؤسسات المالية الأميركية. وهذا تقدير لنشاط مشتبه به ضمن بيانات التحليل، وليس قيمة مخالفات مثبتة قضائياً أو مجموعاً لكل النشاط العالمي. وتفيد هذه النتائج في توجيه التقييم إلى الغرض الإقتصادي من المعاملة، والملكية الفعلية للشركات، وإتساق المدفوعات مع نشاط العميل. ومن المهم ربط بيانات العميل بمستندات التجارة والشحن والتحصيل، والتحقق من التغيُّرات غير المبررة في الأطراف أو مسار الأموال.

وتبرز هنا قاعدة الملكية البالغة 50 % لدى أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، فالكيان الذي يمتلكه شخص أو أكثر محظور الأصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبنسبة إجمالية تبلغ 50 % أو أكثر، يُعامل عموماً بإعتباره محظور الأصول حتى وإن لم يظهر إسمه منفرداً على القائمة. وتتعلق هذه القاعدة بالملكية، ولا تعني أن السيطرة دون بلوغ النسبة تفرض تلقائياً الحظر نفسه، مع ضرورة تقييم المخاطر والقيود الأخرى ذات الصلة. لذلك لا يكتمل فحص العقوبات بمطابقة الإسم. فإختلاف التهجئة واللغة، وتعدُّد طبقات الملكية، وتبدُّل المساهمين، يُمكن أن يضعف نتيجة الفحص إذا لم تُحدّث البيانات. وهذا يستدعي إجراء اختبارات دورية لتقييم قدرة النظام على إكتشاف الصلات، وإعتماد مسار واضح لتوثيق قرار قبول المعاملة أو تعليقها أو رفضها.

## الإمتثال الفعّال من عدد التنبيهات إلى جودة القرار

أصدرت شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN) في 7 أبريل/نيسان 2026 مقترحاً لإصلاح برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يركز على البرامج المصمَّمة بصورة معقولة والقائمة على المخاطر، وعلى توجيه الموارد إلى الأنشطة الأعلى خطراً. وأوضح الإعلان أن المقترح يحل محل مقترح العام 2024 الذي سُحب. ويُستشهد به هنا لتفسير الاتجاه الرقابي المعلن، دون معاملته كقاعدة نهائية أو كإلتزام مباشر موحّد على جميع المصارف العربية. وضمن هذا السياق يمكن للمصارف الإستفادة من هذا الاتجاه في تقييم فاعلية ضوابطها. فإرتفاع عدد التنبيهات قد يدل على إتساع النشاط أو ضعف المعايرة، ولا يثبت بمفرده نجاح الإمتثال. ويُمكن متابعة جودة بيانات العملاء، ووقت معالجة الحالات عالية المخاطر، وأسباب تكرار التنبيهات، وإغلاق ملاحظات التدقيق، وقدرة المصرف على تقديم تفسير موثق للمراسل. ويحدّد إطار أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) للإمتثال خمسة مكوّنات أساسية: إلتزام الإدارة، وتقييم المخاطر، والضوابط الداخلية، والإختبار والتدقيق، والتدريب. ويشجع الإطار المؤسسات على تصميم برامج تناسب حجمها ومنتجاتها وعملاءها وإنتشارها الجغرافي. وتُترجم هذه المكوّنات عملياً إلى موارد كافية، وإستقلالية للمسؤولين عن الإمتثال، وإختبارات منتظمة، وتدريب يربط القواعد بالحالات التي يواجهها الموظفون. ويُمكن لأدوات التحليل والذكاء الإصطناعي أن تساعد في ربط البيانات وفرز التنبيهات، لكن توصية الدراسة هي إخضاعها للاختبار وإمكانية تفسير النتائج وحماية المعلومات. فإختيار التقنية ينبغي أن ينطلق من مشكلة محددة في جودة القرار، مع مسؤولية بشرية واضحة عن الحالات الحساسة.

## المراسلون الدوليون وشروط إستمرار الثقة

تُلزم القواعد الأميركية المعنية المؤسسات المشمولة بمتطلّبات العناية الواجبة، تقييم مخاطر حسابات المراسلة الأجنبية وتطبيق ضوابط ملائمة، ومعزّزة عند الإقتضاء، ومراجعة نشاط الحساب دورياً. وتفسّر هذه الإلتزامات جانباً من طلبات المعلومات التي يتلقّاها المصرف من مراسله، حتى عندما لا يكون المصرف العربي خاضعاً مباشرة

لجميع أحكام الإطار الأميركي. وتبرز أهمية إدارة العلاقة مع المراسل بوصفها علاقة تشغيلية مستمرة: تحديث معلومات الملكية والحوكمة والأسواق، وتفسير تدفقات المدفوعات المهمة، ومعالجة أوجه القصور الموثقة. كما ينبغي توضيح الخدمات التي تُقدم إلى مصارف أو وسطاء آخرين، بحيث يكون المراسل قادراً على فهم الاستخدام الفعلي للحساب والمخاطر المرتبطة به.

ويظهر تحدٍ خاص لدى المصارف الصغيرة والمتوسطة، إذ قد تصبح كلفة الحفاظ على الضوابط والعلاقات الدولية مرتفعة مقارنة بحجم العمليات. وتدعو الدراسة إلى تطوير قدرات مشتركة في التدريب وأدوات التحقُّق، مع بقاء المسؤولية عن القرار داخل كل مصرف، وإلى تنويع المراسلين لأغراض إستمرارية الأعمال ضمن القواعد الواجبة التطبيق. ولا يعالج التنويع مشكلة الامتثال ما لم تُعالج أسبابها.

وقد يؤدي الإنسحاب الواسع من علاقات أو فئات عملاء إلى إضعاف قدرة الشركات والأفراد على استخدام قنوات رسمية. وتوضح مجموعة العمل المالي FATF أن المقاربة القائمة على المخاطر تقتضي تقييم الحالات وإمكان تخفيف مخاطرها، وأن قطع فئات كاملة دون تقييم جاد لا ينسجم مع معاييرها. وهذه المقاربة تخصُّ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا تتيح تجاهل حظر قانوني واجب التطبيق. وعليه، يجب الفصل بين المعاملة المحظورة، والمعاملة التي تتطلب عناية إضافية، والمعاملة المشروعة التي يستطيع المصرف خدمتها بضوابط متناسبة. ويساعد هذا الفصل على حماية تمويل التجارة والتحويلات الشخصية والخدمات الإنسانية المسموح بها، مع مراجعة شروط أي ترخيص أو استثناء ذي صلة في تاريخ التنفيذ.

## مستقبل العلاقات المصرفية الدولية وأولويات التعاون

يرتبط مستقبل العلاقات المصرفية الدولية بقدرة المؤسسات على الجمع بين الجدوى الإقتصادية للعلاقة وكفاءة إدارة مخاطرها. فإستمرار العلاقة بين المصرف والمراسل يتطلب توازناً بين حجم الأعمال وإيراداتها، وكلفة الإمتثال، والمخاطر القانونية والتشغيلية. وفي هذا الإطار، تكتسب جودة البيانات وشفافية الملكية وفاعلية الرقابة الداخلية أهمية أساسية، لأنها تتيح تقييماً أدق للمعاملات وتحدّ من الغموض الذي قد يدفع إلى تقييد الخدمات أو إنهاء العلاقة. وتتمثل الأولوية للمصارف في دمج إدارة مخاطر العقوبات والجرائم المالية ضمن التخطيط الإستراتيجي والحوكمة المؤسسية. ويشمل ذلك تحديد مستوى المخاطر المقبول، وربط التوسُّع في الأسواق والمنتجات بقدرة المصرف على مراقبتها، وتحديث معلومات العملاء والمستفيدين الحقيقيين، وإخضاع أنظمة الفحص لاختبارات مستقلة. كما يتطلّب توزيعاً واضحاً للمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ووحدات الأعمال والإمتثال والتدقيق، بما يضمن إتساق القرارات وإمكان مراجعتها.



وتشكّل إستمرارية الخدمات الدولية أولوية موازية، من خلال إدارة مخاطر الإعتماد على عدد محدود من المراسلين، وتنويع العلاقات وفق إحتياجات النشاط والضوابط القانونية، ووضع خطط لمعالجة تعطل قنوات التسوية. ويُستكمل ذلك بتواصل منتظم مع المراسلين، وتوفير معلومات موثَّقة عن طبيعة الأعمال والضوابط والإجراءات التصحيحية، مع تقييم كلفة كل علاقة وأهميتها لتمويل التجارة والتحويلات وخدمة العملاء.

وهنا تبرز الحاجة إلى تعاون مؤسّسي يُعزّز تقارب الممارسات الرقابية ويرفع كفاءة المصارف، خصوصاً الصغيرة والمتوسطة. وتشمل أولويات التعاون تطوير التدريب المتخصّص، وتحسين جودة بيانات الملكية، وتبادل الخبرات في تقييم المخاطر وإختبار الأنظمة، ضمن الأطر القانونية لحماية المعلومات. ويظل الحفاظ على الخدمات المالية المشروعة هدفاً أساسياً لهذه الجهود، إذ ينبغي أن تقترن مكافحة التدفقات غير المشروعة بتطبيق تدابير متناسبة مع المخاطر، تتيح إستمرار تمويل التجارة والتحويلات والشمول المالي، مع الإلتزام بالقيود القانونية الواجبة التطبيق.

## الأولويات الأميركية

في المحصّلة، تفرض الأولويات الأميركية على المصارف إدارة دقيقة للصلة بين نشاطها المحلي وشبكاتها الدولية. فالعقوبات الثانوية توسّع أهمية تقييم الأطراف والأنشطة، ومتطلّبات مكافحة غسل الأموال تجعل جودة المعلومات شرطاً أساسياً لفهم المعاملات، بينما تحدّد علاقات المراسلة قدرة المصرف على تقديم خدماته الدولية. وتتمثل الإستجابة المستدامة في إمتثال يُمكن إثبات فاعليته، وقرارات متناسبة مع المخاطر والإلتزامات، وحوار يحافظ على القنوات المالية المشروعة ويُعزّز الثقة بالمؤسسات المصرفية.

**المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية**

# مستقبل علاقات المصارف العربية مع المصارف المراسلة الأميركية

## تحديات الامتثال المالي وإعادة بناء الثقة الدولية



تؤدي المصارف المراسلة الأميركية دوراً محورياً في ربط المصارف حول العالم – ومن ضمنها المصارف العربية – بالنظام المالي الأميركي، من خلال تسوية المدفوعات بالدولار وتسهيل التحويلات وتمويل التجارة الدولية. وتخضع هذه العلاقات لمتطلبات العناية الواجبة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب الالتزام بالعقوبات الأميركية. ويقوم تقييم مخاطر كل علاقة على طبيعة نشاط المصرف الأجنبي، والأسواق التي يخدمها، وفعالية ضوابطه، والبيئة الرقابية التي يعمل ضمنها.

وتؤثر الجدوى التجارية أيضاً في قرارات استمرار هذه العلاقات، فقد حددت وزارة الخزانة الأميركية، في استراتيجيتها الصادرة عام 2023، الربحية عاملاً رئيسياً في قرارات تقليص العلاقات، متأثرةً بكلفة الامتثال ومخاطر السمعة وشهية تحمّل المخاطر. وفي هذا المجال، تُقيم المصارف المراسلة الأميركية العلاقة مع المصرف الأجنبي استناداً إلى طبيعة أعماله، والأسواق والعملاء الذين يخدمهم، وحجم العمليات المتوقّع، وفعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال، وجودة الرقابة في بلد المنشأ. ويستمر هذا التقييم خلال العلاقة، من خلال مراجعة نشاط الحساب ومدى اتساقه مع المعلومات المقدّمة عند فتحه. لذلك، تكتسب قدرة المصرف العربي على تفسير معاملاته وتقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب أهمية عملية في استمرار التعامل.

ومن النقاط المهمة أن القواعد الأميركية لا تفرض التزاماً عاماً بإجراء العناية الواجبة على جميع عملاء المصرف الأجنبي. لكنها تتيح طلب معلومات إضافية عن أطراف معاملات محددة وأنشطتهم، بحسب المخاطر ومتطلبات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة والامتثال للعقوبات. كما تستدعي العلاقات التي تستخدمها مصارف أخرى بصورة غير مباشرة فهماً واضحاً لهوية المؤسسات المستفيدة وطبيعة نشاطها؛ لما قد تضيفه من تعقيد إلى سلسلة المدفوعات.

## الامتثال المالي مسؤولية الإدارة وجودة التنفيذ

يشكّل الامتثال للعقوبات أحد المكونات الأساسية في إدارة العلاقة مع المصارف المراسلة الأميركية. ويحدّد إطار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأميركي (OFAC) خمسة عناصر رئيسية لبرنامج الامتثال: التزام الإدارة، وتقييم المخاطر، والضوابط الداخلية، والاختبار والتدقيق، والتدريب. وتعكس هذه العناصر ارتباط فعالية البرنامج بالموارد والصلاحيات والمتابعة التي توفّرها المؤسسة لتنفيذه. وتبرز أهمية التحقق من هياكل الملكية، إذ تعتبر "قاعدة الـ 50 % " لدى المكتب الكيانات محظورة إذا بلغت ملكية شخص محظور أو أكثر فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نسبة إجمالية قدرها 50 % أو أكثر، حتى إن لم تكن مدرجة بالاسم على قائمة العقوبات. ويجعل ذلك فهم روابط الملكية ضرورياً إلى جانب فحص الأسماء، خصوصاً عند التعامل مع شركات ذات هياكل معقّدة أو موزعة بين دول متعددة. وبالنسبة للمصارف، تتمثل الأولوية العملية في ربط هذه المتطلبات بإجراءات واضحة للتحقق والتصعيد واتخاذ القرار، مع توثيق معالجة التنبيهات ومراجعة فعالية الأنظمة بصورة دورية.

## لماذا تتقلّص العلاقات، ومن يتحمّل الكلفة؟

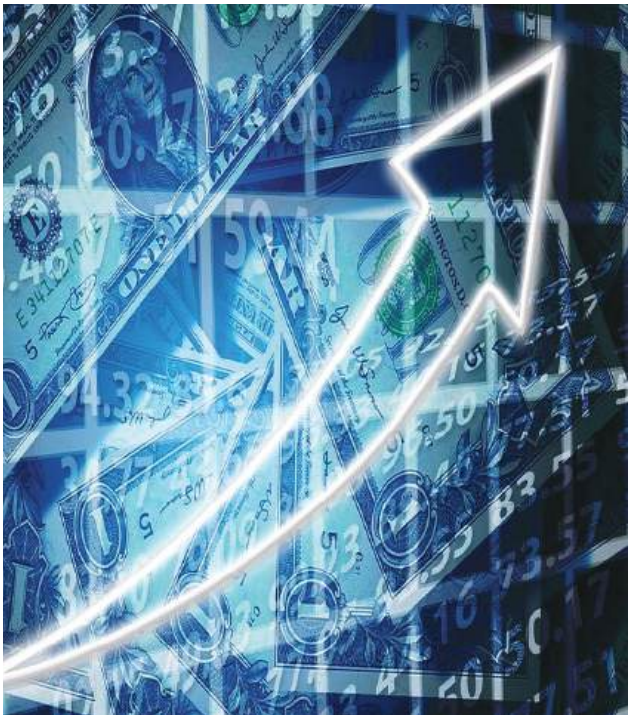
تتوزع أسباب إنهاء العلاقات بين قيود قانونية، ومخاطر يتعذّر على المراسل إدارتها ضمن قدراته، واعتبارات تجارية تتعلق بالعائد والكلفة. وتؤكد توجيهات مكتب مراقب العملة الأميركي (Office of the Comptroller of the Currency) أهمية استناد قرارات الإنهاء إلى تقييم ظروف كل مؤسسة ومخاطرها وقدرة المصرف المراسل على إدارتها. كما تدعو إلى منح المصارف الأجنبية فرصة لتوفير معلومات كافية وشفافة تدعم اتخاذ القرار.

وتواجه المؤسسات ذات الأحجام المحدودة من معاملات المراسلة تحدياً اقتصادياً خاصاً. فقد تصبح الإيرادات المتوقعة ضعيفة مقارنة بكلفة المتابعة والرقابة. وتشير استراتيجية الخزانة الأميركية لعام 2023 إلى تعرُّض المصارف الأجنبية الصغيرة ذات المعاملات المحدودة لهذه الضغوط، وإلى أن فقدان العلاقات قد يطيل سلسلة الوسطاء ويرفع الكلفة ويؤخر التحويلات. كما قد يدفع استبعاد العملاء إلى قنوات أقل خضوعاً للرقابة، بما يضعف شفافية التدفقات المالية.

## إعادة بناء الثقة، خطوات قابلة للقياس

تبدأ إعادة بناء الثقة بتوفير معلومات واضحة ومحدّثة تتيح للمصرف المراسل فهم أوضاع شريكه العربي وتقييم قدرته على إدارة المخاطر. ويشمل ذلك هيكل الملكية والإدارة، والقوائم المالية المدقّقة، وطبيعة العملاء والأسواق، وفعالية ضوابط الامتثال، ونتائج الاختبارات المستقلة والإجراءات التصحيحية. وتوفّر استمارة العناية الواجبة للمصارف المراسلة (Correspondent Banking Due Diligence Questionnaire – CBDDQ)، الصادرة عن مجموعة وولفسبيرغ (The Wolfsberg Group)، مرجعاً مهنياً لتنظيم المعلومات المتعلقة بأنظمة مكافحة الجرائم المالية. وتتعزّز مصداقية هذه المعلومات عندما تقترن بمعالجة موثّقة لأوجه القصور، ضمن مسؤوليات واضحة ومهل زمنية محددة. وتوفّر مؤشرات، مثل سرعة الرد على استفسارات المراسل، واكتمال بيانات المدفوعات، وإغلاق ملاحظات التدقيق، ونتائج اختبار أنظمة الفحص والمراقبة، أساساً عملياً لمتابعة التحسّن وإثبات فعالية الإجراءات المتّخذة.

ويُكمل هذا المسار وضوح الجدوى التجارية للعلاقة، من خلال تحديد التدفقات المتوقعة والخدمات المطلوبة والقطاعات المستفيدة. كما يدعم التواصل المنتظم معالجة الاستفسارات وفهم التغيّرات في نشاط المصرف ومتطلبات المراسل. وترتبط استدامة العلاقة كذلك بإدارة مخاطر التركّز في شبكة المراسلين وتوفير ترتيبات تضمن استمرارية المدفوعات عند تعطل إحدى القنوات. كما يُستحسن إعداد تصور تجاري للعلاقة يوضح التدفقات المتوقعة والخدمات المطلوبة والقطاعات التي تخدمها، بالتوازي مع مراجعة مخاطر الاعتماد على عدد محدود من المراسلين ووضع ترتيبات لاستمرارية المدفوعات. وتدعم هذه الخطوات التفاوض على علاقة تجمع وضوح المخاطر وقابلية الخدمة للاستمرار.



## مستقبل العلاقات وضرورة توفر بيانات أفضل وامتثال أكثر فعالية

يرتبط تطوير العلاقات مع المصارف المراسلة بجودة المعلومات المتداولة عبر أنظمة المدفوعات. وقد انتهت في 22 نوفمبر 2025 مرحلة التعايش بين رسائل "MT" ومعيار ISO 20022 ضمن انتقال سويفت لرسائل المدفوعات العابرة للحدود. ويتيح المعيار بيانات أغنى وأكثر تنظيماً، يمكن توظيفها لتحسين الفحص والمراقبة وتقليل الحاجة إلى الاستفسارات، بشرط إدخال معلومات صحيحة والحفاظ عليها طوال سلسلة المعالجة. وعلى المستوى التنظيمي، تضمّن مقترح شبكة مكافحة الجرائم المالية الأميركية (FinCEN)، المعلن في 7 أبريل 2026، توجهاً لتعزيز برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائمة على المخاطر، وتركيز الموارد على الأنشطة الأعلى خطراً، وتحسين اتساق تقييم فعالية البرامج. ويُستشهد بهذا المقترح بوصفه مؤشراً إلى اتجاه النقاش الإصلاحي، مع التمييز بين المقترحات التنظيمية والمتطلبات النافذة.

وفي ضوء هذه التطورات، تُسهم جودة البيانات وفعالية ضوابط الامتثال في تعزيز قدرة المصارف العربية على بناء شراكات مستدامة مع المصارف المراسلة الأميركية. وتبقى فرص توسيع هذه العلاقات مرتبطة بالجدوى التجارية، والقيود القانونية، وشهية كل مؤسسة لتحمّل المخاطر.

## دور العمل العربي المشترك في تعزيز الثقة

يستند الحوار المصرفي العربي–الأميركي إلى تجربة مؤسسية بدأت في ديسمبر 2006، مع انطلاق التعاون بين بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ووزارة الخزانة الأميركية واتحاد المصارف العربية في إطار حوار القطاع الخاص. وقد أبرزت كلمة منشورة على موقع البنك عام 2019 أهمية التواصل والشفافية وفهم التوقعات المتبادلة في دعم العلاقات المصرفية والحد من تقليصها بصورة غير ضرورية. ويُشكّل توسيع اللقاءات الفنية بين مسؤولي الامتثال والمدفوعات، وتطوير برامج التدريب التطبيقي، وتبادل الخبرات في معالجة أوجه القصور، مسارات عملية لتعميق هذا التعاون. ويبرز دور اتحاد المصارف العربية في تيسير الحوار وتوفير نماذج استرشادية لتنظيم ملفات المصارف المراسلة، ودعم مشاركة المصارف الصغيرة والمتوسطة في برامج التأهيل، بالتعاون مع السلطات الرقابية، بما يعزّز جاهزيتها ويساعدها على تقديم صورة واضحة وموثوقة عن أعمالها وضوابطها أمام الشركاء الدوليين.



## خاتمة وتوصيات

تُشكّل العلاقات مع المصارف المراسلة الأميركية عنصراً مهماً في قدرة المصارف العربية على تنفيذ المدفوعات الدولية وتمويل التجارة وخدمة عملائها عبر الحدود. وترتبط استدامة هذه العلاقات بتوازن يجمع فعالية الامتثال، وشفافية المعلومات، والجدوى التجارية، مع مراعاة اختلاف البيئات الرقابية والاقتصادية التي تعمل فيها المصارف العربية. وتُبنى الثقة من خلال ممارسات متواصلة تتيح للمراسل فهم المخاطر والتحقق من قدرة شريكه على إدارتها. وتكتسب معالجة أوجه القصور، وإثبات التحسّن بنتائج قابلة للقياس، وسرعة الاستجابة للاستفسارات، أهمية مباشرة في تعزيز مصداقية المصرف. كما يمنح الحوار المنتظم الطرفين فرصة لتوضيح التوقعات ومعالجة الصعوبات التي قد تؤثر في استمرار التعامل، مع بقاء القرارات مرتبطة بالقيود القانونية والاعتبارات التجارية لكل مؤسسة. وفي هذا الإطار، تبرز أربع أولويات للعمل:

- تعزيز جودة البيانات والحوكمة: تحديث معلومات العملاء والمستفيدين الحقيقيين، وتحديد مسؤوليات الإدارة، وإخضاع ضوابط الامتثال لاختبارات مستقلة، ومتابعة معالجة الملاحظات.
- تطوير إدارة العلاقات مع المراسلين: توفير ملفات محدّثة، وتسريع الرد على الاستفسارات، وتوضيح طبيعة التدفقات والخدمات والجدوى التجارية للعلاقة.
- دعم استمرارية المدفوعات: إدارة مخاطر التركّز في شبكة المراسلين، وتطوير قنوات بديلة قابلة للتشغيل عند تعطل إحدى العلاقات.
- توسيع التعاون العربي–الأميركي: تكثيف الحوار الفني والتدريب وتبادل الخبرات، بمشاركة السلطات الرقابية، مع إتاحة فرص أوسع للمصارف الصغيرة والمتوسطة لتعزيز جاهزيتها وبناء شراكات دولية مستدامة.

**إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية**

# المخاطر السيادية والتصنيفات الإئتمانية وإنعكاساتها على التمويل الدولي للمصارف العربية

## توسيع قاعدة المستثمرين والمقرضين وتوزيع آجال الإستحقاق بما يتناسب مع هيكل الأصول




**ترتبط قدرة المصارف العربية على الحصول على التمويل الدولي بقوة مراكزها المالية وبالمخاطر السيادية للدول التي تعمل فيها. فالضغوط على المالية العامة وتراجع الثقة بقدرة الدولة على الوفاء بإلتزاماتها قد يؤثران في قيمة الأصول الحكومية التي تحملها المصارف، وفي ظروف السيولة وكلفة التمويل. ويؤكد بنك التسويات الدولية في تقريره الإقتصادي السنوي لعام 2026، إستمرار أهمية الترابط بين الدولة والمصارف بوصفه إحدى قنوات إنتقال الضغوط المالية. وتوفّر التصنيفات الإئتمانية تقييماً للجدارة الإئتمانية والقدرة على الوفاء بالإلتزامات، بما يساعد المستثمرين والمقرضين على تقدير المخاطر. ويتفاعل هذا التقييم مع ظروف السوق وأسعار الفائدة وخصائص كل إصدار في تحديد شروط التمويل. ومن هنا، تبرز أهمية فهم العلاقة بين المخاطر السيادية والتصنيف المصرفي عند إصدار السندات والصكوك والتفاوض على القروض الدولية وتنويع قاعدة المستثمرين، مع مراعاة تفاوت الأوضاع الإقتصادية والمالية بين الدول العربية.**

### من مخاطر الدولة إلى ميزانية المصرف

تنتقل المخاطر السيادية إلى المصارف عبر قنوات متعدّدة، أبرزها حيازات السندات وأذونات الخزينة والقروض المقدّمة للحكومة. فعندما ترتفع العوائد المطلوبة على الدين السيادي، تنخفض أسعار السندات القائمة، وقد تنشأ خسائر تقييمية بحسب التصنيف والمعالجة المحاسبية لهذه الأصول. كما قد تتأثر قيمتها عند استخدامها ضماناً للحصول على التمويل، بما يضغط على السيولة والقدرة على الإقتراض. وتوضح بيانات بنك التسويات الدولية حجم هذا الترابط، إذ بلغت القيمة الوسطية لنسبة التعرّضات السيادية للمصارف إلى رأس المال من الشريحة الأولى، عبر الدول المشمولة بتحليله، نحو 180 % في الإقتصادات الناشئة، وأقل بقليل من 100 % في الإقتصادات المتقدمة وفق بيانات العام 2025. وتعكس هذه المقارنة العالمية أهمية قياس التعرّض السيادي نسبةً إلى قدرة المصرف على استيعاب الخسائر. ويكتسب التقييم بُعداً إضافياً عند النظر إلى قدرة الحكومة على مساندة القطاع

المصرفي خلال الأزمات. فالدعم المتوقع يتأثر بالقوة المالية للدولة واستعدادها للتدخل، إلى جانب الأهمية النظامية للمصرف. وبذلك، تتداخل مخاطر الأصول الحكومية مع تقييم قدرة الدولة على توفير الدعم عند الحاجة.

## الترابط بين التصنيف السيادي والتصنيف المصرفي

يتناول التصنيف السيادي الجدارة الإئتمانية للحكومة وقدرتها وإستعدادها للوفاء بإلتزاماتها المالية. أما تقييم المصرف فيشمل، إلى جانب البيئة التي يعمل فيها، رأس المال وجودة الأصول والربحية والتمويل والسيولة، والدعم الخارجي المتوقع. لذلك تختلف درجة التأثر بالمخاطر السيادية بحسب خصائص المصرف وحجم انكشافه على الدولة والإقتصاد المحلي. وتختلف منهجيات الوكالات في معالجة هذا الارتباط. فعلى سبيل المثال، تسمح منهجية S&P Global Ratings بتصنيف بعض المؤسسات فوق التصنيف السيادي إذا إستوفت شروطاً تثبت قدرتها على مواصلة خدمة ديونها في سيناريو تعثّر الدولة. ويظل ذلك خاضعاً لتقييم محدد لقدرة المؤسسة على تحمّل الضغوط المصاحبة، وليس نتيجة تلقائية لقوة مؤشرات رأس المال أو الربحية.

وتتطلب المقارنة أيضاً تحديد نوع التصنيف المستخدم. فالتصنيفات على المقياس الوطني ترتّب الجدارة الإئتمانية داخل سوق واحدة، ولا تُقارن مباشرةً بالدرجات الوطنية في دول أخرى أو بالمقياس العالمي. وعند تحليل التمويل الدولي، تكتسب التصنيفات العالمية، وعملة الالتزام، وأجل الدين ومرتبته، أهمية أساسية لفهم المخاطر التي يتحمّلها المستثمر.

وتختلف درجة تأثّر المصارف بالتغيّرات السيادية تبعاً لحجم انكشافها على الدولة، ومتانة رأس المال والسيولة، وجودة الأصول، وتركيبة مصادر التمويل. فالمصرف الذي تتركّز نسبة مرتفعة من أصوله في أدوات الدين الحكومي قد يكون أكثر حساسية لتقلّبات قيمتها، بينما تؤثر آجال إلتزاماته وإستقرار مصادر تمويله في قدرته على إستيعاب الضغوط. ويؤكد هذا التفاوت أهمية الجمع بين تقييم المخاطر السيادية وتحليل الأوضاع المالية لكل مؤسسة.

وعند تحسّن الأوضاع السيادية، قد تتعزّز ثقة المستثمرين وتتحسّن فرص الوصول إلى الأسواق الدولية. وتتوقف إستفادة المصرف من هذا التحسّن على قدرته على إظهار قوة مركزه المالي، وإستقرار أرباحه، وجودة محفظته الائتمانية. كما تتأثر شروط التمويل بتوقيت الإقتراض، والعملة المستخدمة، وأجل الإستحقاق، وظروف السيولة العالمية، ما يجعل النتائج متفاوتة حتى بين مصارف تعمل داخل الدولة نفسها. وفي حالات تصاعد المخاطر، تكتسب قدرة الحكومة وإستعدادها لمساندة القطاع المصرفي أهمية إضافية في التقييم الائتماني، خصوصاً للمؤسسات ذات الأهمية النظامية. وتبرز عندئذٍ أهمية تحليل مقدار إعتماد المصرف على الدعم الخارجي، وقدرته الذاتية على الوفاء بإلتزاماته ومواصلة نشاطه تحت الضغط. وتتيح هذه القراءة تقدير أثر التغيّرات السيادية في كل مصرف، وفهم انعكاساتها المحتملة على التصنيف وكلفة التمويل وثقة المستثمرين.

وتنعكس تقييمات المخاطر على العائد الذي يطلبه المستثمرون مقابل تمويل المصرف. ويُسعَّر كثير من الإصدارات الدولية بالإستناد إلى عائد مرجعي، تضاف إليه علاوة تعكس مخاطر المُصدر وخصائص الأداة. ويؤثر في هذه العلاوة التصنيف الائتماني، ومتانة المركز المالي، وأجل الاستحقاق، والسيولة المتاحة في السوق. كما أن إرتفاع العوائد السيادية قد ينتقل إلى شروط إقتراض القطاع الخاص، بإعتبارها مرجعاً مهماً للتسعير. وللتوضيح الحسابي، فإن إرتفاع هامش التمويل بمقدار 100 نقطة أساس، أي نقطة مئوية واحدة، على اقتراض قيمته مليار دولار، يضيف نحو عشرة ملايين دولار إلى الكلفة السنوية، بإفتراض ثبات أصل الدين وبقية الشروط. ويبيّن هذا المثال حساسية كلفة التمويل للتغيّرات في علاوة المخاطر.

ويتداخل أثر التصنيف مع حركة الفائدة وظروف السوق، فقد تتحسّن الجدارة الائتمانية للمصرف بينما تبقى كلفة الإصدار مرتفعة بسبب زيادة العائد المرجعي أو ضعف الطلب. كما تؤثر سياسات المستثمرين وحدود المخاطر لديهم في حجم التمويل المتاح وآجاله. ومن ثم، يستلزم تقييم فرص الإقتراض قراءة التصنيف إلى جانب أسعار السوق ومواعيد الإستحقاق واحتياجات السيولة.

## تعزيز القدرة على الصمود والوصول إلى الأسواق

تبدأ إدارة المخاطر السيادية بقياس التعرّضات المباشرة وغير المباشرة، ومراجعتها بحسب الجهة والعملة والأجل والمعالجة المحاسبية. وتساعد إختبارات الضغط على تقدير أثر إنخفاض أسعار السندات، وإرتفاع العوائد، وتراجع العملة، وتشدّد شروط التمويل، في رأس المال والسيولة. وتزداد فائدة هذه الاختبارات عندما ترتبط بخطط واضحة لمعالجة مواطن الضعف وتغطية الاستحقاقات. وتدعم متانة التمويل قاعدة متنوعة من الودائع والمقرضين والمستثمرين، مع توزيع الإستحقاقات وتجنّب التركز المفرط في الاقتراض القصير الأجل. كما يعزّز الإفصاح المنتظم عن جودة الأصول، والتعرّضات السيادية، وكفاية رأس المال

والسيولة، قدرة المستثمرين على تقييم المصرف وفهم عناصر قوته ومخاطره.

وعلى مستوى الدولة، تُسهم إستدامة المالية العامة ووضوح إدارة الدين وموثوقية البيانات والسياسات الإقتصادية، في تحسين البيئة التي تعمل فيها المصارف. وتتكامل هذه العناصر مع الإدارة الحصيفة داخل المؤسسات المصرفية، بما يدعم استقرار الوصول إلى التمويل ويحد من انتقال الضغوط بين الطرفين.

## الجدارة الائتمانية للدولة ومتانة المصرف

ترتبط فرص التمويل الدولي للمصارف العربية بمحصّلة تجمع الجدارة الائتمانية للدولة، ومتانة المصرف، وظروف الأسواق العالمية. وتساعد التصنيفات على تنظيم تقييم المخاطر وتوضيحها، فيما يتحدّد التسعير النهائي أيضاً بأسعار الفائدة، وخصائص الأداة، وحجم الطلب وتوقيت الإصدار. وتبرز أهمية هذا التداخل في قدرة المصارف على توفير تمويل مستقر يدعم نشاطها وخدمة إقتصاداتها.

**وتتمثل أبرز أولويات العمل في:**

- **قياس التركز السيادي:** متابعة التعرُّضات الحكومية ومقارنتها برأس المال والسيولة، مع تقييم مخاطر العملات والإستحقاقات.
- **تعزيز الإستعداد للضغوط:** ربط إختبارات الضغط بخطط تمويل قابلة للتنفيذ وتغطية الإحتياجات خلال فترات إضطراب الأسواق.
- **تنويع مصادر التمويل:** توسيع قاعدة المستثمرين والمقرضين وتوزيع آجال الإستحقاق بما يتناسب مع هيكل الأصول.
- **تحسين الإفصاح والتواصل:** تقديم معلومات منتظمة تُتيح لوكالات التصنيف والمموّلين تقييم أوضاع المصرف بصورة دقيقة.
- **تقوية البيئة السيادية:** دعم إستدامة الدين العام وشفافية السياسات والبيانات، بما يعزّز الثقة بالدولة والقطاع المصرفي في آن واحد.

**إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية**



# ميثاق عالمي لسلامة الذكاء الإصطناعي

## لمنظومة عربية تضمن الشفافية والمساءلة والموثوقية والإبتكار المسؤول




وقّع مؤخراً الرئيس الأميركي دونالد ترامب وشركات الذكاء الإصطناعي الكبرى ميثاقاً لسلامة الذكاء الإصطناعي، يهدف إلى تعزيز معايير السلامة للذكاء الإصطناعي وعمليات التدقيق المستقلة، والضمانات ضد المخاطر، مثل التهديدات السيبرانية وسلوك الذكاء الإصطناعي غير المقصود. ويُعتبر هذا الميثاق خطوةً هامةً نحو تطوير الذكاء الإصطناعي بشكل مسؤول. وعلى الدول والمنظمات الأخرى التوقيع على إتفاقيات مماثلة وفق أنظمتها القانونية وأولوياتها السياسية، كما أن المشاركة الدولية على النطاق الواسع قد تُسهم في تطوير معايير مشتركة، وتحسين الشفافية، والحدّ من مخاطر الذكاء الإصطناعي العالمية. وعليه يجب تحقيق التعاون الدولي لضمان بقاء الذكاء الإصطناعي آمناً وجديراً بالثقة ومفيداً للمجتمع.

وينبغي على الجهات المعنية حول العالم النظر في توقيع أو تبنّي إلتزامات مماثلة حيال سلامة الذكاء الإصطناعي، لأن مخاطره كالتهديدات السيبرانية وسوء الإستخدام وفقدان السيطرة، تُعدّ قضايا عالمية تتجاوز الحدود الوطنية. ويُساعد الإلتزام الدولي في وضع معايير سلامة مشتركة، وتعزيز الشفافية، والرقابة المستقلة، وتطوير الذكاء الإصطناعي بشكل مسؤول مع الحفاظ على الإبتكار. ويجب أن تترافق المشاركة الدولية مع حوكمة فعّالة، ومساءلة، وتعاون دولي لضمان أن تكون هذه الإتفاقيات أكثر من مجرّد إتفاقيات رمزية، وأن تُفضي إلى حماية حقيقية للمجتمع.

وعليه يدعو إتحاد المصارف العربية الى تشكيل منظومة عربية لضمان سلامة الذكاء الإصطناعي تضمّ الحكومات، والهيئات التنظيمية، والمصارف، ومطوّري الذكاء الإصطناعي، ومزوّدي خدمات الحوسبة السحابية والبنية التحتية، ومدقّقي الأمن السيبراني، والمؤسسات البحثية، والشركات الرائدة في تبنّي هذه التقنيات، ومنظمات المجتمع المدني في العالم العربي.

ويتعيّن على جميع أصحاب المصلحة في هذه المنظومة المساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في سلامة الذكاء الإصطناعي، والشفافية، والمساءلة، والموثوقية والإبتكار المسؤول.

هناك مخاطر عديدة للذكاء الإصطناعي إستقطبت إهتمام الحكومات والباحثين والمنظمات الدولية. وتشمل المخاطر الإقتصادية للذكاء الإصطناعي فقدان العمالة، وأتمتة الوظائف المهنية، وتفاقم التفاوت في الدخل، وزيادة تمركز القوة الإقتصادية في أيدي عددٍ محدود نسبياً من شركات التكنولوجيا. وتُمثل مخاطر الأمن السيبراني مصدر قلق كبيراً، إذ يُمكن لأنظمة الذكاء الإصطناعي أن تُزيد بشكلٍ كبير من تعقيد الهجمات السيبرانية من خلال أتمتة إكتشاف الثغرات الأمنية، وتوليد البرمجيات الخبيثة، وتنسيق الهجمات ضد أهداف متعددة في آنٍ واحد. وتتنافس الصين والولايات المتحدة على الريادة في مجال الذكاء الإصطناعي، لكنهما تتشاركان مخاوف مشتركة حيال السلامة. ويشكّل الذكاء الإصطناعي أيضاً مخاطر معلوماتية جسيمة، إذ يُمكن لتقنية التزييف العميق توليد

مقاطع فيديو وتسجيلات صوتية وصور واقعية يصعب تمييزها عن المحتوى الأصلي. وقد تُستخدم هذه القدرات للتلاعب بالإنتخابات، وتشويه السمعة، وإثارة الإضطرابات الإجتماعية، وتقويض ثقة الجمهور في المؤسسات ووسائل الإعلام.

وتُعدّ المخاوف المتعلقة بالأمن القومي بالغة الأهمية أيضاً، وتشمل التطبيقات العسكرية للذكاء الإصطناعي الأسلحة ذاتية التشغيل، وتحليل المعلومات الإستخباراتية، وأنظمة المراقبة، وأدوات دعم إتخاذ القرارات في ساحة المعركة، وقدرات الحرب السيبرانية. وتخشى العديد من الحكومات من أن يؤدي التنافس غير المنضبط في مجال الذكاء الإصطناعي إلى تفاقم التوترات الجيوسياسية وعدم الإستقرار الإستراتيجي. إلاّ أن أكثر المخاوف تتعلق بالمخاطر الوجودية، إذ إن أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تكتسب قدرات تتجاوز السيطرة البشرية.

ويرى العديد من الحكومات راهناً أن الأطر القانونية التقليدية لم تعد كافية، إذ تتميّز أنظمة الذكاء الإصطناعي بخصائص تختلف عن البرامج التقليدية، فهي قادرة على التعلُّم من مجموعات بيانات ضخمة، وتوليد محتوى أصلي، وتقديم توصيات تؤثّر على السلوك البشري، والتفاعل مع ملايين المستخدمين في وقت واحد.

لقد إستقطب الذكاء الإصطناعي أكبر قدر من الإستثمارات العالمية، فبحسب تقرير مؤشّر الذكاء الإصطناعي لعام 2025 الصادر عن معهد ستانفورد للذكاء الإصطناعي، بلغ حجم إستثمارات الشركات العالمية في الذكاء الإصطناعي حوالي 252.3 مليار دولار. وقد شهدت إستثمارات القطاع الخاص في الذكاء الإصطناعي نمواً ملحوظاً، بينما بلغ حجم الإستثمارات في الذكاء الإصطناعي التوليدي وحده حوالي 33.9 مليار دولار. ولا تزال الولايات المتحدة الوجهة المهيمنة للإستثمار في الذكاء الإصطناعي. وأفادت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بأن الشركات العاملة في مجال الذكاء الإصطناعي إستحوذت على نحو 61 % من إستثمارات رأس المال المخاطر العالمية في العام 2025.

ولم يعد النشاط الإستثماري مقتصراً على الولايات المتحدة والصين فقط، فأوروبا ودول الخليج وسنغافورة وكوريا الجنوبية واليابان تستثمر بشكل متزايد في البنية التحتية للذكاء الإصطناعي، وأنظمة البحث، والقدرات السيادية في مجال الذكاء الإصطناعي، وإستراتيجيات الإبتكار الوطنية. ولا تزال مستويات الإستثمار الإجمالية في الذكاء الإصطناعي مرتفعة للغاية، وتتجاوز معظم الإستثمارات التقنية حالياً. وتواصل الشركات الكبرى إستثمار عشرات المليارات من الدولارات في البنية التحتية للذكاء الإصطناعي، ومراكز البيانات، ومنصّات الحوسبة السحابية، والرقائق الإلكترونية.

وتعمل المصارف العربية في بيئة تشهد تحوُّلاً رقمياً سريعاً، إذ أصبح الذكاء الإصطناعي عنصراً أساسياً للتنافسية. ومع ذلك، يُضيف الذكاء الإصطناعي أيضاً مخاطر جديدة على المستويات التشغيلية والتنظيمية والأمن السيبراني والسمعة والإستراتيجية. لذا، يتعيّن على المصارف العربية وضع إستراتيجية متوازنة تجمع بين الإبتكار وإدارة المخاطر.

ويجب أن تكون الأولوية الإستراتيجية الأولى هي وضع أطر حوكمة شاملة للذكاء الإصطناعي، مدمجة مباشرةً في هياكل الحوكمة على مستوى مجلس الإدارة. ويجب إعتبار مخاطر الذكاء الإصطناعي كفئة مخاطر إستراتيجية مماثلة لمخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. ويتعيّن على الإدارة العليا ومجالس الإدارة الإشراف على نشر الذكاء الإصطناعي والمخاطر المرتبطة به.

ويتوجّب الحفاظ على الإشراف البشري على القرارات المصرفية الحاسمة، فبينما يُمكن للذكاء الإصطناعي تحسين الكفاءة ودقّة التحليل، الاّ أنه ينبغي أن تبقى المسؤولية النهائية حول قرارات الإقراض الرئيسية، وضوابط مكافحة غسل الأموال، والإمتثال للعقوبات، والتحقيقات في قضايا الإحتيال، ونزاعات العملاء، في أيدي متخصّصين بشريين مؤهّلين.

ويُعدّ الأمن السيبراني مجالاً بالغ الأهمية، فمع إزدياد تعقيد الهجمات السيبرانية المدعومة بالذكاء الإصطناعي، يتعيّن على المصارف إستثمار مبالغ طائلة في القدرات الدفاعية المدعومة بالذكاء الإصطناعي. وتُصبح أنظمة الكشف عن التهديدات، وتحليلات السلوك، ومنصّات مراقبة الإحتيال، والكشف الفوري عن الحالات الشاذة، عناصر أساسية في البنية التحتية الرقمية الآمنة للمصارف الحديثة. وعلى المصارف العربية توضيح كيفية إتخاذ القرارات الآلية.

في الخلاصة، يتحدّد مستقبل الذكاء الإصطناعي بإمكانية الموازنة بين الإبتكار والحوكمة، وستصبح أنظمة الذكاء الإصطناعي أكثر قدرة وتكاملاً وتأثيراً في جميع جوانب المجتمع البشري. وقد تُسهم التطوُّرات في مجالات الطب والتعليم والتمويل والبحث العلمي والنقل والإدارة العامة والإنتاج الصناعي في تحسين الإنتاجية وجودة الحياة بشكل ملحوظ. في الوقت نفسه، ستتزايد تحدّيات الحوكمة، وستحتاج الحكومات إلى تطوير أطر تنظيمية أكثر إستجابة لمتطلّبات العصر.

**د. سهى معاد**
**كاتبة ومحلّلة إستراتيجية**

## الدكتور جهاد أزعور:

# صندوق النقد الدولي يحذِّر من تداعيات إستمرار الحرب في المنطقة

**حذَّر صندوق النقد الدولي من «أن إستمرار الحرب في الشرق الأوسط وما يُصاحبها من إضطرابات في إنتاج الطاقة ومسارات الشحن والبنية التحتية الحيوية، يُمثل أكبر خطر يهدّد إقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى».**

وقال الدكتور جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق: «إن الحرب تُحدث صدمة إقتصادية متفاوتة التأثير في أنحاء المنطقة، مع تعرُّض الدول المتضرّرة بشكل مباشر لضغوط شديدة».

وأضاف د. أزعور، خلال مؤتمر صحفي عُقد على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في بانكوك: «إن التوقُّعات الإقتصادية تعتمد بدرجة أساسية على سرعة عودة إنتاج الطاقة وتجارتها إلى المستويات الطبيعية، وقدرة الدول على الحفاظ على إستقرار الإقتصاد الكلي»، مشيراً إلى «أن الإحتياطات المتاحة وفّرت بعض الوقت لمواجهة تداعيات الأزمة، لكنها تظل محدودة»، موضحاً «أن المخزونات تراجعت والطاقة الإنتاجية الإحتياطية إنخفضت، وهو ما قد يجعل أيّ إضطرابات جديدة سبباً في تقلُّبات أكبر في الأسعار».

### إنكماش متوقع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان

وأوضح د. أزعور «أن الصندوق يتوقع إنكماش إقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان بنسبة 1.3 %، بعد تسجيل نمو بلغ 3.3 % في العام 2025، على أن يعقب ذلك إنتعاش قوي، وإن كان متفاوتاً، خلال العام 2027، مع توقعات بتحقيق نمو نسبته 6.6 % »، لافتاً إلى «وجود إختلافات كبيرة في الأداء الإقتصادي بين دول المنطقة»، مشيراً إلى «أن إقتصادات الدول المستوردة للنفط




أظهرت قدراً من المتانة، ويُتوقع أن تحافظ على هذه القدرة على الصمود».

وفي ما يتعلق بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، قال د. أزعور إنها «تمكنت من تجاوز الصدمة الإقتصادية بصورة جيدة نسبياً، مع توقعات بإستمرار تراجع التضخُّم من مستوياته المرتفعة»، متوقعاً بحسب صندوق النقد الدولي «تباطؤ النمو في المنطقة إلى 5.2 % خلال العام 2026، ثم إلى 5 % في العام 2027، مقارنة بنمو بلغ 6.2 % في العام 2025»، داعياً صانعي السياسات إلى «إعطاء الأولوية لإستقرار الأسعار، والعمل على إعادة بناء الإحتياطات المالية وتعزيز قدرة اقتصادات المنطقة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية».



# «موازنة لبنان 2027: نحتاج إلى موازنة للنمو... لا إلى موازنة للضرائب»




## بقلم البروفسور فؤاد زمكحل

**رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL**
**وعميد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف USJ**


يُشكّل مشروع موازنة لبنان لعام 2027 محطّة أساسية في مسار إعادة الإنتظام إلى المالية العامة، بعد سنوات من الأزمات والإنهيار المالي والنقدي والمصرفي، والحروب والصدمات التي أصابت الإقتصاد اللبناني وقطاعه الخاص.

لا شك في أن السعي إلى ضبط المالية العامة وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات يشكّل إشارة إيجابية وضرورية. فلبنان لم يعد يحتمل العودة إلى تمويل العجز عبر خلق النقد، وما يرافق ذلك من تضخُّم وتراجع في القدرة الشرائية.

لكن علينا أن نكون واضحين: صفر عجز لا يعني بالضرورة مالية عامة سليمة، والتوازن المحاسبي لا يعني بالضرورة توازناً إقتصادياً. فالمشكلة ليست فقط في حجم الموازنة، بل في نوعية إيراداتها، وتركيبة نفقاتها، وقدرتها على تحفيز النمو والإستثمار وخلق فرص العمل.

يُقدّر مشروع موازنة 2027 الإيرادات والنفقات بنحو 614.95 تريليون ليرة لبنانية، أي ما يقارب 6.87 مليارات دولار، من دون عجز مقدّر. لكن الرقم الذي يجب التوقُّف عنده هو أن نحو 86 % من إجمالي الإيرادات يأتي من الضرائب، مع حصّة كبيرة للضرائب على السلع والخدمات.

وهنا يُطرح السؤال الأساسي: هل نريد زيادة إيرادات الدولة من خلال تكبير الإقتصاد، أم من خلال زيادة الضرائب على الإقتصاد الموجود أصلاً؟

إن الإعتماد المفرط على الضرائب، ولا سيما الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإستهلاك، قد يؤمّن إيرادات إضافية للخزينة على المدى القصير، لكنه يضغط في المقابل على القدرة الشرائية وعلى المؤسسات.

لذلك، يجب التعامل بحذر شديد مع أيّ زيادة جديدة في الضريبة على القيمة المضافة، فالهدف يجب ألاّ يكون فقط كيف نجبي أكثر، بل كيف نُنتج أكثر لكي نُجبي بصورة أكثر إستدامة.

لقد دفع القطاع الخاص اللبناني ثمناً باهظاً خلال السنوات الماضية، إذ واجه الإنهيار المالي والمصرفي، وخسر جزءاً كبيراً من قدرته على الوصول إلى التمويل، وتحمّل إرتفاع كلفة التشغيل وتراجع الإستهلاك والإستثمار، إضافة إلى تداعيات الحروب وعدم الإستقرار.

ومع ذلك، بقي القطاع الخاص المحرّك الأساسي للإنتاج والتوظيف، لذلك، لا يجوز أن يتحوّل إلى المصدر الأسهل والدائم لتمويل حاجات الدولة.

المطلوب قبل فرض أعباء إضافية هو توسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرُّب، وتحسين الجباية، ودمج الإقتصاد غير الرسمي، وتطوير الإدارة الضريبية. فالعدالة الضريبية لا تتحقّق عندما يدفع الملتزم أكثر، بل عندما يُصبح الجميع ملتزمين.

أما على جانب النفقات، فتظهر مشكلة أخرى، فالرواتب والأجور والتعويضات تُمثل نحو 24.6 % من الموازنة، والتقديمات والمنافع الإجتماعية نحو 28.9 %، وعند جمعهما، نصل إلى حوالى 53.5 % من إجمالي الإنفاق العام.

لا أحد يُناقش ضرورة إعطاء موظفي القطاع العام والمتقاعدين حقوقهم وتأمين الحدّ الأدنى من العيش الكريم لهم، خصوصاً بعد الإنهيار الكبير في القدرة الشرائية. لكن هذه الأرقام تكشف حجم العبء البنيوي على المالية العامة.

وفي المقابل، تبلغ النفقات الإستثمارية والرأسمالية نحو 10.8 % فقط، فيما تشكّل النفقات الجارية حوالي 89.2 %.

وهنا يجب أن نسأل: كيف يُمكن بناء إقتصاد جديد إذا كنّا نستثمر نحو عُشر الموازنة فقط في المستقبل؟

لبنان يحتاج إلى إستثمارات في البنُى التحتية، والكهرباء والطاقة، والطرق، والمياه، والإتصالات، والتحوُّل الرقمي، وتحديث الإدارة، وإعادة الإعمار والتعليم والتكنولوجيا. فهذه ليست مجرّد نفقات، بل إستثمارات قادرة على رفع إنتاجية الإقتصاد، وخفض كلفة الأعمال، وجذب الإستثمارات الخاصة وخلق فرص العمل.

ومن اللافت أيضاً أن مشروع الموازنة لا يلحظ سلفة مباشرة لمؤسسة كهرباء لبنان، بعدما شكّل قطاع الكهرباء لسنوات أحد أبرز مصادر إستنزاف المالية العامة. لكن ذلك لا يلغي الحاجة إلى إصلاح جذري ومستدام للقطاع، لأن الكهرباء تبقى عنصراً أساسياً في كلفة الإنتاج وتنافسية الإقتصاد.

ويبقى السؤال الأهم: أين النمو في موازنة 2027؟ وأين الحوافز للإستثمار وتوسيع المؤسسات وخلق الوظائف؟ وأين دعم القطاعات الإنتاجية والتصديرية؟ وأين الإقتصاد الرقمي والتكنولوجيا والذكاء الإصطناعي؟ وأين السياحة والصناعة والزراعة وإقتصاد المعرفة؟

الموازنة ليست مجرّد جدول للإيرادات والنفقات، إنها إحدى أهم أدوات السياسة الإقتصادية، لذلك، علينا الإنتقال من «موازنة محاسبية» إلى «موازنة إقتصادية وإستراتيجية» مرتبطة برؤية واضحة للنمو والإستثمار والتوظيف.

كما لا يُمكن فصل الموازنة عن الإصلاحات الكبرى: إعادة هيكلة القطاع المصرفي، معالجة الدين العام، إيجاد حل عادل ومستدام لمشكلة الودائع، إصلاح الإدارة، تحسين الجباية وإستعادة الثقة بالإقتصاد والمؤسسات.

لبنان يحتاج بالتأكيد إلى موازنة متوازنة، لكنه يحتاج قبل كل شيء إلى موازنة للنمو، وتالياً يحتاج إلى التوازن المالي، ولكن ليس على حساب النمو، كما يحتاج إلى زيادة إيرادات الدولة، ولكن ليس من خلال إستنزاف القطاع الخاص والمستهلك، ويحتاج أيضاً إلى ضبط الإنفاق، ولكن أيضاً إلى الإستثمار في إقتصاد الغد.

في المحصّلة، يجب أن تتغيّر فلسفة النقاش الإقتصادي من سؤال: «كيف نزيد الضرائب؟»، إلى السؤال الأهم: «كيف نُكبّر حجم الإقتصاد؟»، لأن الإقتصاد الأكبر، الأكثر إنتاجاً وإستثماراً وتصديراً، هو في النهاية المصدر الأقوى والأكثر إستدامة لإيرادات الدولة.

## د. زمكحل: «الموازنة في لبنان يجب ألاّ تكون ورقة محاسبية وهمية بل أن تعكس رؤية إقتصادية واضحة وإستراتيجية للدولة»

خلص الإجتماع الفصلي لمجلس إدارة الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL برئاسة البروفسور فؤاد زمكحل إلى «أن لبنان لا يحتاج إلى موازنة متوازنة حسابياً فقط، بل إلى رؤية إقتصادية متكاملة تُعيد إطلاق النمو، فالمرحلة المقبلة تتطلّب الإنتقال من منطق إدارة الأزمة وجباية الضرائب إلى منطق تحفيز الإستثمار، وتوسيع الإقتصاد المنتج، ودعم القطاع الخاص، وخلق فرص العمل، وإعادة بناء الثقة بالدولة والقطاع المالي»، مؤكداً «أن معالجة الأزمة الإقتصادية لا يُمكن أن تتم من خلال زيادة الأعباء على إقتصاد يتقلّص، بل من خلال تكبير حجم الإقتصاد، وإعادة إطلاق عجلة الإنتاج والإستثمار، وتنفيذ الإصلاحات الضرورية، وبناء دولة قادرة على تحويل موازنتها من مجرّد أرقام محاسبية إلى أداة فعلية للنمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية».

وكان مجلس الإدارة قد ناقش التطورات الإقتصادية والمالية في لبنان، ولا سيما مشروع موازنة العام 2027، وإرتفاع معدّلات التضخُّم، وتراجع القدرة الشرائية، إضافة إلى ضرورة إستكمال الإصلاحات المالية والمصرفية الأساسية لإعادة تحريك الإقتصاد وإستعادة الثقة، متناولاً مشروع موازنة العام 2027، ومعرباً عن قلقه إزاء المقاربة المعتمدة، ولا سيما الإعتماد الكبير على الضرائب والرسوم لزيادة إيرادات الدولة.

وأكد المجتمعون «أن الموازنة يجب ألاّ تكون مجرّد ورقة محاسبية توازن بين الإيرادات والنفقات، بل أن تعكس رؤية إقتصادية واضحة، وإستراتيجية للدولة، وخطة عملية للنمو والإستثمار وخلق فرص العمل»، مشدّدين على «أن تحقيق عجز صفر أو توازن حسابي في الموازنة، على أهميته، لا يشكل في حد ذاته دليلاً على سلامة المالية العامة. فالسؤال الأساسي يبقى: من أين تأتي إيرادات الدولة؟ وأين وكيف تُنفق هذه الإيرادات؟ وما هي حصّة الإنفاق المنتج والإستثماري القادر على تحريك الإقتصاد؟».

ورأى مجلس الإدارة «أن زيادة الضرائب على إقتصاد يعاني أصلاً الإنكماش وضعف التمويل وتراجع القدرة الشرائية، قد يؤدي إلى مزيد من الضغط على المؤسسات والقطاع الخاص والمواطنين، بدلاً من توسيع حجم الإقتصاد وتحفيز النمو».

# نحو حوكمة مصرفية ناضجة

إن الحديث عن الحوكمة المؤسسية في المصارف لا ينبغي أن يتوقف عند حدود تشكيل مجلس الإدارة أو إنشاء اللجان الرقابية، فالحوكمة الحقيقية أعمق من ذلك بكثير؛ إنها منظومة متكاملة تقوم على إستقلال القرار، ووضوح المسؤوليات، وتوازن المصالح، وحماية أموال المودعين، وتعزيز سلامة المصرف وإستدامته.

وتبرز أهمية الحوكمة بصورة أكبر عندما تتقاطع ملكية الأسهم مع عضوية مجلس الإدارة؛ فملكية رأس المال تمنح صاحبها حقوقاً مشروعة، لكنها لا ينبغي أن تتحوّل إلى نفوذ يطغى على إستقلال القرار المصرفي. وهنا تظهر الحاجة إلى ضوابط واضحة لإدارة تضارب المصالح، وترسيخ المساءلة، وضمان أن يكون القرار لمصلحة المصرف، لا لمصلحة فئة أو طرف بعينه.

فعضو مجلس الإدارة لا ينبغي أن ينظر إلى نفسه بوصفه ممثلاً لمساهم بعينه فقط، وإنما بوصفه أميناً على مصالح المصرف ككل؛ مسؤولاً عن سلامة رأس المال، وحماية أموال المودعين، وإدارة المخاطر، وتعزيز الإستدامة، ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية وفق مبادئ المسؤولية المهنية والإئتمانية.

وهنا تكمن القيمة الحقيقية لمجلس الإدارة:

أن يقول «نعم» عندما يكون القرار صحيحاً، وأن يقول «لا» عندما تقتضي المصلحة المصرفية ذلك؛ حتى لو كان القرار لا ينسجم مع رغبة مساهم كبير أو توجه الإدارة التنفيذية.

فالإختلاف داخل مجلس الإدارة ليس ضعفاً في الحوكمة، بل قد يكون أحد أهم مظاهرها؛ عندما يكون إختلافاً مهنياً يستند إلى المعرفة والبيانات والمصلحة المؤسسية، ويهدف إلى الوصول إلى القرار الأكثر إتزاناً.

كما أن وجود المساهمين في مجلس الإدارة ليس إشكالاً في ذاته، وإنما تكمن المسألة في كيفية إدارة العلاقة بين الملكية والسلطة والرقابة. فالملكية حق، لكنها لا ينبغي أن تتحوّل إلى هيمنة؛ وعضوية مجلس الإدارة مسؤولية، وليست إمتيازاً؛ والرقابة ليست خصومة مع الإدارة، وإنما ضمانة لسلامة القرار.

وفي العمل المصرفي، لا يُمكن النظر إلى الربحية والسيولة والمخاطر، كلٌّ منها بمعزل عن الآخر. فالربحية المرتفعة التي تتحقق على حساب السيولة قد تحمل مخاطر مستقبلية، كما أن السيولة المفرطة غير الموظفة بكفاءة قد تؤثّر في العائد وكفاءة إستخدام الموارد.

ومن هنا، فإن الدور الحقيقي والفاعل لمجلس الإدارة هو صناعة المعادلة المصرفية المتوازنة بين العائد والمخاطر والسيولة، بحيث لا يتحوّل السعي وراء الربح قصير الأجل إلى عبء على الاستقرار المصرفي طويل الأجل.




إن الحوكمة المصرفية الناضجة هي التي تجعل من مجلس الإدارة عقلاً رقابياً مستقلاً، لا مجرّد إطار تمثيلي للمساهمين؛ وتجعل من اللجان المتخصّصة أدوات حقيقية للفحص والمساءلة؛ وتجعل من الإدارة التنفيذية شريكاً في صناعة النجاح، لا بديلاً عن الرقابة.

لذلك يُمكن إختصار فلسفة الحوكمة المصرفية في ثلاثة أبعاد: وهي الملكية حق... وليست هيمنة، وعضوية مجلس الإدارة مسؤولية... وليست إمتيازاً، والإختلاف المهني... حماية للقرار وليس إضعافاً له.

فالمصرف القوي ليس بالضرورة المصرف الذي يحقّق أعلى ربح، ولا المصرف الذي يحتفظ بأعلى مستوى من السيولة، وإنما المصرف الذي يستطيع، من خلال حوكمة رشيدة ومجلس إدارة كفوء ومستقل، أن يصنع التوازن المستدام بين الربحية والسيولة والمخاطر وحقوق المساهمين وحماية أموال المودعين.

وهنا تتجلّى الحوكمة الحقيقية:

أن يكون القرار المصرفي أقوى من النفوذ، وأن تكون المسؤولية أقوى من الملكية، وأن تكون مصلحة المصرف وإستدامته فوق المصالح الفردية.

**أ. د. صادق راشد الشمري**

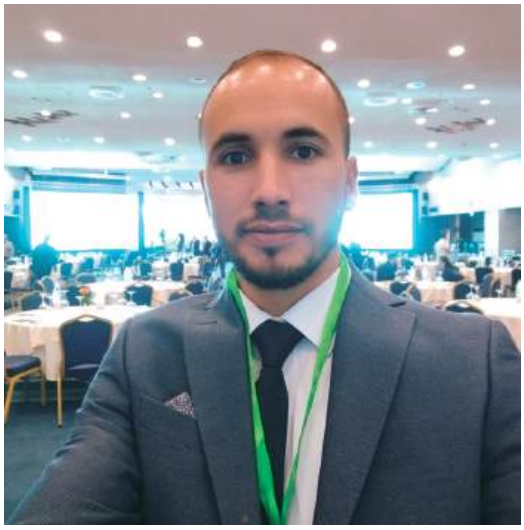
**إستشاري وخبير مالي دولي**

**عضو لجنة تحكيم الجائزة العربية للتمويل الإسلامي**

# الثقافة المالية

## إصدار يُؤسس لجيل مالي ذكي*

**في عالم تتغيّر فيه طبيعة التعامل مع النقود بوتيرة متسارعة، وتتداخل فيه الحياة اليومية مع الخدمات المصرفية والوسائل الرقمية ووسائل الدفع الحديثة، لم تعد الثقافة المالية مسألة مرتبطة بالكبار وحدهم، بل أصبحت حاجة تربوية ومعرفية تبدأ منذ المراحل الأولى من حياة الإنسان وتستمر معه كلّما تقدم في العمر وإتسعت مسؤولياته. فالفرد الذي يتعلّم معنى الإدخار، ويُدرك الفرق بين الحاجة والرغبة، ويفهم قيمة النقود وكيفية إستخدامها، لا يكتسب مجرّد معلومات مالية، وإنما يبدأ في بناء سلوك سيؤثر في قراراته مستقبلاً.**



مأمور فوضيل

ومن هذا المنطلق، يأتي إصدار البنك الوطني الجزائري لكتاب «الثقافة المالية» ضمن سلسلة «جيل مالي ذكي»، كمبادرة لافتة في مجال الثقافة المالية في الجزائر، ويُعد هذا الإصدار الأول من نوعه في الجزائر من حيث تقديم محتوى متدرّج يهدف إلى تبسيط المفاهيم المالية وتقريبها من مختلف الفئات العمرية والتعليمية، إنطلاقاً من المراحل الأولى للتعلُّم ووصولاً إلى مستويات أكثر تقدماً تتناسب مع تطور المعرفة والمسؤوليات المالية.

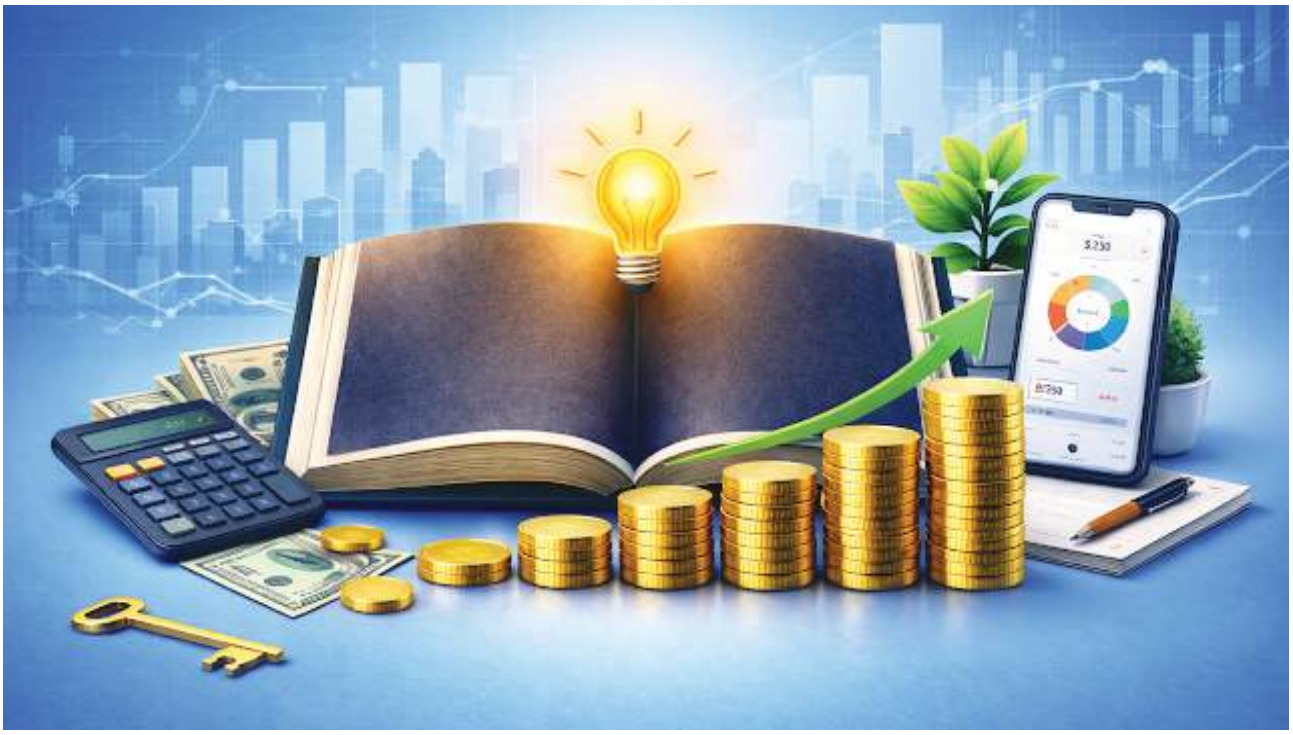
وتكمن أهمية هذا الإصدار في أن السلسلة لا تنظر إلى الثقافة المالية بإعتبارها معرفة تُكتسب في مرحلة محددة من حياة الإنسان، وإنما بإعتبارها مساراً تعليمياً متدرجاً يبدأ من الأساس. فالمستوى الأول من سلسلة «جيل مالي ذكي» موجّه إلى تلاميذ المرحلة الإبتدائية، ليشكل نقطة الإنطلاق نحو إكتساب المفاهيم والسلوكيات المالية الأساسية، على أن تتواصل المستويات اللاحقة بمحتويات أكثر تطوراً تتناسب مع المراحل العمرية والتعليمية المختلفة.

وعندما يتعلّم الفرد منذ الصغر أن النقود مورد محدود، وأن الحصول على شيء يرغب فيه قد يتطلّب الإنتظار والإدّخار، فإنه يتعلّم في الوقت نفسه معنى التخطيط وتأجيل الرغبة وتحمُّل المسؤولية. وعندما يُدرك أن هناك فرقاً بين ما يحتاج إليه وما يرغب فيه، فإنه يبدأ في ممارسة واحدة من أهم المهارات التي يحتاجها الإنسان طوال حياته.

وهنا تبرز القيمة الحقيقية لفكرة «الثقافة المالية»، لأنها تنقل المفاهيم المالية من فضاء المصطلحات الإقتصادية والمصرفية المتخصّصة إلى فضاء أقرب إلى الحياة اليومية، حيث يصبح التعلم مرتبطاً بمواقف وتجارب يُمكن فهمها وتطبيقها. فالنقود بالنسبة إلى الفرد ليست جداول وبيانات ومؤشّرات فقط، وإنما هي مصروف يحصل عليه، أو شيء يرغب في شرائه، أو مبلغ يدّخره من أجل هدف معين، أو قرار يتخذه بين شراء شيء الآن والإحتفاظ بالنقود لوقت لاحق.

ويكتسب الكتاب أهمية إضافية بالنظر إلى التحوُّلات التي يشهدها القطاع المصرفي اليوم، إذ أصبح الفرد محاطاً بعالم مالي ورقمي مختلف تماماً عن الأجيال السابقة؛ بطاقات الدفع، والمحافظ الإلكترونية، والتطبيقات المصرفية، والتجارة الإلكترونية، والإعلانات الرقمية، كلها جعلت التعامل مع النقود والخدمات المالية أكثر سهولة، لكنها في الوقت نفسه جعلت الحاجة إلى الوعي أكبر.

فالسهولة في الوصول إلى النقود وإنفاقها لا تعني بالضرورة القدرة على إدارتها، ولهذا فإن بناء الوعي المالي منذ الصغر يُمثل أحد المداخل الأساسية لمواكبة هذا التحوُّل، ليس فقط من أجل حماية الفرد من القرارات المالية غير المدروسة، وإنما أيضاً من أجل جعله أكثر قدرة على الإستفادة من الخدمات المالية الحديثة بطريقة مسؤولة.



ومن هذه الزاوية، فإن إصدار البنك الوطني الجزائري لهذا الكتاب يُمكن قراءته في إطار أوسع من مجرّد نشر كتاب، بإعتباره مساهمة في ترسيخ مفهوم الثقافة المالية داخل المجتمع، وإدخال هذا المفهوم إلى مراحل عمرية وتعليمية مختلفة، وفق منهج يقوم على التدرج في تقديم المعرفة، بحيث ينتقل المتعلم من المفاهيم الأساسية إلى مفاهيم أكثر تقدماً كلما تقدم في مساره التعليمي والعُمري.

كما أن إعتماد سلسلة متدرّجة يحمل دلالة مهمة، لأن بناء الثقافة الاقتصادية والمالية لأي مجتمع لا يبدأ من المؤسسات والأسواق فقط، بل يبدأ من الإنسان نفسه، ومن طريقة تفكيره وسلوكه وقراراته اليومية. وكلّما بدأ هذا البناء في سنّ مبكرة، وأُتيح له أن يتطور بصورة مستمرة، أصبحت فرص ترسيخه وتحوُّله إلى عادة وسلوك أكبر.

وتبقى الأسرة شريكاً أساسياً في هذه العملية، فالكتاب مهما كان محتواه لا يمكن أن يحل محل التجربة اليومية التي يعيشها الفرد داخل محيطه. فالطريقة التي تتحدّث بها الأسرة عن النقود، وكيفية التعامل مع المصروف، وإتخاذ قرارات الشراء والإدّخار، كلُّها رسائل تعليمية تصل إلى الناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر. لذلك يُمكن للكتاب أن يكون جسراً بين المعرفة والممارسة، ووسيلة تساعد الأسرة على فتح نقاش مبكر حول النقود والإدخار والتخطيط والإختيار بطريقة بسيطة ومناسبة لكل مرحلة.

إن الحديث عن «جيل مالي ذكي» لا يعني إعداد جيل يهتم بالنقود باعتبارها غاية، وإنما إعداد جيل يفهم أن النقود وسيلة تحتاج إلى إدارة واعية. فالذكاء المالي الحقيقي لا يُقاس بكمية النقود التي يمتلكها الإنسان، وإنما بقدرته على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ومعرفة أولوياته، والتخطيط لمستقبله، وتحمل نتائج اختياراته.

من هنا، فإن كتاب «الثقافة المالية» يُمثل خطوة في اتجاه جعل الثقافة المالية جزءاً من مسار التربية والتعلم، وفتح المجال أمام مقاربة جديدة ترافق الفرد في مراحل مختلفة من حياته، بدلاً من تقديم المعرفة المالية في مرحلة متأخرة فقط، عندما يصبح أمام مسؤوليات والتزامات مالية حقيقية.

ولهذا، فإن تجربة «جيل مالي ذكي» تستحق أن تُقرأ بإعتبارها تجربة في بناء الإنسان قبل أن تكون تجربة في تقديم محتوى مالي، لأن المجتمع الذي يريد أن يرفع مستوى وعيه المالي لا ينتظر حتى يصبح أفراده راشدين، وإنما يبدأ من المراحل الأولى للتعلُّم، ثم يُواصل البناء من مستوى إلى آخر، وفق إحتياجات كل مرحلة وقدرتها على إستيعاب المفاهيم المالية.

***إصدار البنك الوطني الجزائري – الجزائر – لكتاب «الثقافة المالية» ضمن سلسلة «جيل مالي ذكي»**




خدمة الصراف الآلي ATM  خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016  المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .


Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45 هاتف:
Fax: +218 21 3332505, +218 21 4442476 فاكس:
Swift code: jamblyltxxx :سويفت , P.O Box: 685-3224 ص.ب:

E-mail: jum@jbank.ly بريد إلكتروني:
Website: www.jbank.ly :الموقع الالكتروني
Commercial Register 429 السجل التجاري

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

## Practical Priorities for Bank Management

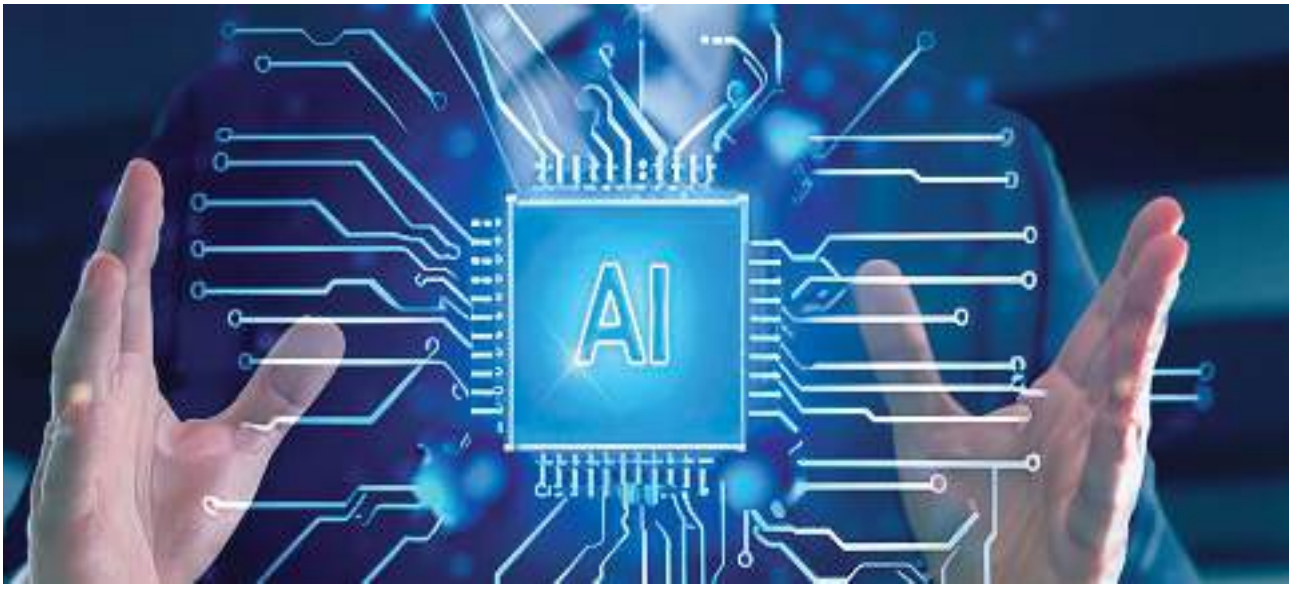
The first priority is governance, where boards and senior management should understand which digital-asset and AI activities the bank undertakes, why they are being introduced, and whether the institution has the expertise and resources to manage them safely. The second is risk assessment. Before launching a product or adopting a new system, banks should examine its legal implications, customer impact, cybersecurity exposure, data requirements, and dependence on third-party providers. The third is investment in people and systems. Compliance professionals need training in digital assets, stablecoin transactions, and AI-related risks. Technology teams, in turn, need a clear understanding of regulatory expectations and the bank's risk appetite. The fourth is testing and accountability. AI systems should be assessed before deployment and monitored after implementation. Stablecoin-related services should be reviewed for redemption, counterparty, and transaction risks. Digital-asset activities should be subject to clear controls and appropriate independent review. Finally, banks should engage with regulators and international partners early. Waiting until a product is launched or a correspondent raises concerns can make the cost of adjustment much higher.

## Conclusion

Digital assets, stablecoins, and AI offer Arab banks opportunities to improve payments, strengthen risk management, and develop new financial services. They also create risks that cannot be managed through technology alone. The U.S. regulatory developments are especially relevant where banks rely on dollar transactions, engage with U.S.-linked service providers, or serve customers whose activities bring them within applicable U.S. rules. Yet the broader lesson extends beyond the United States: financial innovation requires clear accountability, reliable information, and controls that keep pace with changing business models.

For the Arab banks, the goal should not be to adopt every new technology as quickly as possible, nor to avoid innovation altogether. It should be to identify where new tools offer genuine value, understand the risks they introduce, and establish appropriate safeguards before expanding their use. Banks that achieve this balance will be better positioned to maintain the confidence of customers, regulators, and international partners. In the evolving world of digital finance, innovation may create the opportunity, but trust will determine whether that opportunity can be sustained.

**General Secretariat – Research Department**



For the Arab banks, these issues also have an international dimension. A transaction may involve a foreign stablecoin issuer, a digital-asset service provider, an overseas technology company, and a correspondent bank. Each party may apply different standards, while the bank remains responsible for understanding its own legal and operational exposure. This makes it important to establish clear procedures for identifying relevant legal requirements, assessing counterparties, documenting decisions, and escalating concerns. It is equally important to distinguish binding regulatory obligations from proposed rules, supervisory guidance, and voluntary industry practices.

## Protecting correspondent banking relationships

Access to correspondent banking remains a major concern for many Arab institutions. International banks need confidence that their partners can identify customers, monitor transactions, and manage exposure to sanctions and financial crime. Digital assets and stablecoins add complexity because transactions may involve intermediaries that are not part of the traditional banking system. AI introduces another dimension: banks may increasingly depend on external technology providers to screen transactions, analyse customer information, or automate compliance processes. If these arrangements are poorly controlled, a bank may struggle to explain how a transaction was assessed or how a compliance decision was reached. That can undermine confidence among international partners, even where no violation has been established.

Therefore, the Arab banks should ensure that their technology investments strengthen, rather than fragment, their compliance frameworks. This includes maintaining reliable records, understanding the capabilities and limitations of external providers, and ensuring that responsibility for important decisions remains clear. The objective is not to eliminate every risk. It is to demonstrate that risks are understood, controls are proportionate, and potential problems can be identified and addressed promptly.



However, AI is not a substitute for sound governance. A system may produce false alerts, overlook suspicious activity, or generate an explanation that appears convincing but is incorrect. Poor-quality data can lead to biased or unreliable decisions, while the use of external AI providers can expose confidential customer information to additional risks. Generative AI creates further challenges as employees may inadvertently share sensitive information with external tools, rely on inaccurate outputs, or use systems that have not been approved by the bank. More autonomous AI systems, sometimes described as agentic AI, raise additional questions about how actions are authorized, monitored, and stopped when something goes wrong.

The U.S. banking regulators have increasingly focused on model risk management, governance, third-party providers, data security, and the use of AI in important banking activities. However, it would be inaccurate to suggest that a single comprehensive U.S. banking regulation already governs every form of AI. Existing supervisory frameworks remain relevant, while approaches to newer AI technologies continue to develop. For banks, the lesson is clear: AI adoption should be accompanied by defined responsibilities, appropriate testing, human oversight, and controls proportionate to the importance of the decisions being made.

## What do these developments mean for banks?

The three areas overlap, but they do not create identical risks. A bank that uses AI to improve customer service faces different issues from one that facilitates stablecoin transactions or holds digital assets in custody. A risk-based approach should reflect these differences.

**Table 1. Emerging technologies and key compliance priorities**

| Area | Main opportunity | Principal concern | Priority for banks |
|---|---|---|---|
| **Digital assets** | **New services and more efficient settlement** | **Unclear ownership, illicit finance, and legal uncertainty** | **Understand the asset, counterparties, and applicable rules** |
| **Stablecoins** | **Faster payments and additional transfer channels** | **Reserve quality, redemption, sanctions, and AML/CFT risks** | **Assess issuers, redemption arrangements, and transaction controls** |
| **Artificial intelligence** | **Better monitoring, fraud detection, and operational efficiency** | **Unreliable outputs, bias, data exposure, and weak oversight** | **Establish governance, testing, and human review** |
| **Combined applications** | **More integrated and automated financial services** | **Risks spreading across connected systems and providers** | **Assess the complete transaction and technology chain** |

**Source: Union of Arab Banks – Research Department based on U.S. regulatory guidance and banking-sector analysis.**

## Digital assets: New opportunities and new responsibilities

Digital assets are no longer confined to cryptocurrency trading. Banks and financial institutions are exploring digital custody, tokenized deposits, blockchain-based settlement, and the use of distributed ledger technology in trade finance and other financial services. These developments could help reduce settlement times, improve the traceability of transactions, and make certain financial processes more efficient. For Arab banks, they may also offer new ways to serve businesses engaged in international trade and customers seeking faster cross-border payments. But digital transactions can be difficult to assess when ownership is unclear, transfers pass through several service providers, or the identity of the ultimate beneficiary cannot be established. Transactions involving digital assets may also cross multiple jurisdictions, each with its own regulatory requirements.

For banks, the answer is not to treat all digital assets as inherently risky. Instead, they need to understand the specific activity, the parties involved, the technology being used, and the legal obligations that apply. Customer due diligence, sanctions screening, transaction monitoring, cybersecurity, and clear procedures for escalating suspicious activity remain essential. Hence, a bank considering digital-asset services should assess the risks before launching a product, rather than attempting to build adequate controls after the business has already expanded.

## Stablecoins: a payments opportunity that requires careful management

Stablecoins are digital tokens designed to maintain a relatively stable value, usually by reference to a currency such as the U.S. dollar. Their potential applications include cross-border payments, digital commerce, and the transfer of funds between participants in digital-asset markets. For Arab banks, dollar-backed stablecoins could eventually offer additional payment channels for certain customers and businesses. They may also increase competition in areas traditionally served by correspondent banks and established payment networks. Yet the convenience of transferring a digital token should not be confused with the simplicity of managing the underlying financial risks. Banks need to understand how a stablecoin is backed, who is responsible for redeeming it, how reserves are managed, and what happens when redemption requests rise sharply or market confidence weakens.

The U.S. GENIUS Act, signed into law in July 2025, established a federal framework for payment stablecoins. Its implementation involves requirements relating to permitted issuers, reserves, supervision, and measures to prevent illicit finance. During 2026, U.S. authorities have advanced proposals addressing anti-money laundering, sanctions compliance, and customer-identification requirements for covered issuers. These developments are important for Arab banks that may use U.S.-linked stablecoins, partner with regulated issuers, or provide services to customers who transact in them. The precise obligations depend on the bank's activities and the applicable legal framework; not every foreign bank automatically becomes subject to every U.S. stablecoin requirement.

## Artificial Intelligence: Powerful tools with new forms of risk

AI is already being used in banking for fraud detection, customer service, credit assessment, transaction monitoring, and operational automation. More advanced systems can analyze large volumes of information, identify unusual patterns, and help employees make decisions more quickly. These capabilities are particularly relevant to compliance, where AI can help banks identify relationships between customers, transactions, and counterparties that might be difficult to detect through conventional screening alone. It can also help prioritize alerts, allowing compliance teams to concentrate on cases requiring closer investigation.

# Digital Assets, Stablecoins, and Artificial Intelligence in Banking:

## Emerging U.S. Regulatory Expectations and Compliance Challenges for Arab Banks




### Introduction: Banking is changing, and so are the rules

Digital assets, stablecoins, and artificial intelligence (AI) are changing the way financial services are delivered. Payments can be made more quickly, financial transactions can be processed around the clock, and AI systems can help banks detect suspicious activity, assess credit risk, and serve customers more efficiently. For banks, these developments offer opportunities to improve services, reduce costs, and strengthen their position in international markets. However, innovation also brings new risks. Digital assets can create challenges in identifying customers and tracing transactions. Stablecoins can introduce new questions about redemption, reserves, and the movement of funds across borders. AI systems may improve decision-making, but they can also produce inaccurate results, expose sensitive information, or make decisions that are difficult to explain.

The United States is developing its regulatory approach to these developments, with particular attention to financial stability, consumer protection, cybersecurity, and the prevention of money laundering and sanctions evasion. These changes matter to all banks, even when they do not operate directly in the U.S. market. Their international partners, dollar transactions, technology providers, and customers may connect them to the evolving U.S. regulatory environment. The challenge is to embrace innovation without weakening the controls that protect banks, customers, and international financial relationships.

important elements of an effective sanctions compliance programme: management commitment, risk assessment, internal controls, testing and auditing, and training. These principles offer a useful starting point for Arab banks, although the legal obligations applicable to each institution will depend on its circumstances.

First, banks should assess their exposure by considering their customers, geographic markets, products, currencies, and correspondent relationships. This allows them to focus resources where the risks are greatest. Second, they should improve the quality of customer and transaction information. Incomplete ownership records or insufficient knowledge of a customer's business can make it difficult to identify who ultimately benefits from a payment. Third, compliance systems should be regularly reviewed and tested. Screening software must be supported by clear procedures for investigating alerts, making decisions, documenting findings, and reporting concerns where required. Fourth, banks should maintain open and professional communication with correspondent institutions. Timely responses to information requests and clear explanations of internal controls can help reduce uncertainty and build trust. Finally, senior management should ensure that commercial objectives do not override legal obligations. A profitable transaction is not worth the risk if the institution cannot establish its legitimacy or manage the associated exposure.

## The role of regional cooperation

Arab banks do not have to face these challenges alone. Central banks, financial intelligence units, regulators, and regional banking associations can all contribute to a stronger response.

The exchange of information about emerging risks, common training programmes, and practical guidance can help banks identify suspicious activity more effectively. Such cooperation is especially valuable for smaller institutions that may lack the resources to maintain large specialist teams.

The Union of Arab Banks can play a constructive role by bringing together member banks, regulators, and international partners to discuss regulatory developments and share practical experience. The aim should be to improve compliance standards while preserving the ability of Arab banks to finance legitimate trade and economic activity. This balance is important as poor controls can expose banks to serious risks, but indiscriminate withdrawal from higher-risk markets can also have damaging consequences for businesses, households, and financial inclusion. Effective compliance should be based on the actual risks and applicable legal requirements, rather than assumptions about entire countries or customer groups.

## Conclusion: Compliance as a competitive advantage

U.S. regulatory priorities and secondary sanctions are changing the environment in which Arab banks operate internationally. The implications extend beyond the compliance department to correspondent banking, trade finance, customer relationships, and the ability of businesses to move money across borders. The answer is not to withdraw automatically from every difficult market, nor to assume that existing controls are sufficient. Arab banks need a practical approach built on reliable information, effective governance, sound judgement, and regular communication with international partners. Banks that invest in these capabilities will be better prepared to protect their international relationships and support legitimate economic activity. Those that treat compliance as a formal exercise may discover that a weakness in one transaction can create problems across their wider business. Ultimately, the challenge for Arab banking is to protect the integrity of the financial system without losing sight of its essential purpose: financing trade, supporting investment, facilitating payments, and contributing to economic development. In today's international banking environment, strong compliance is not merely a regulatory obligation. It is an important part of maintaining trust, competitiveness, and long-term resilience.

**General Secretariat – Research Department**

## Trade finance and cross-border payments under greater scrutiny

Trade finance presents particular challenges because a single transaction may involve an exporter, an importer, a shipping company, an intermediary, and several banks. These parties may operate in different countries, use different currencies, and have complex ownership structures. Sanctions evasion schemes can exploit these arrangements. Companies may conceal beneficial owners, misrepresent the origin or destination of goods, or use intermediaries to hide links to restricted parties. In some cases, shipping records and commercial invoices may not accurately reflect the underlying transaction.

For Arab banks, this makes it important to look beyond the payment instruction. A transaction should be assessed in the context of the customer's normal business, the nature of the goods, the countries involved, and the identities of the parties receiving the funds.

Technology can help. Modern screening and monitoring systems can identify potential matches against sanctions lists, flag unusual payment patterns, and help compliance teams focus on higher-risk cases. However, technology is not a complete solution. Systems may generate false alerts, while sophisticated schemes may escape automated detection. Therefore, human judgement remains essential. Compliance teams need the authority and expertise to investigate suspicious transactions, seek additional documentation, and escalate concerns when necessary. At the same time, controls should not create unnecessary obstacles for legitimate customers. Excessive delays can damage commercial relationships and undermine confidence in the banking system. The aim is to distinguish genuinely problematic activity from lawful transactions that simply require additional scrutiny.

## What Arab banks should do now

Sanctions compliance should be treated as a responsibility shared by the board, senior management, business units, and compliance professionals. It cannot be left entirely to a department that reviews transactions after commercial decisions have already been made. The U.S. Treasury's Office of Foreign Assets Control (OFAC) identifies five



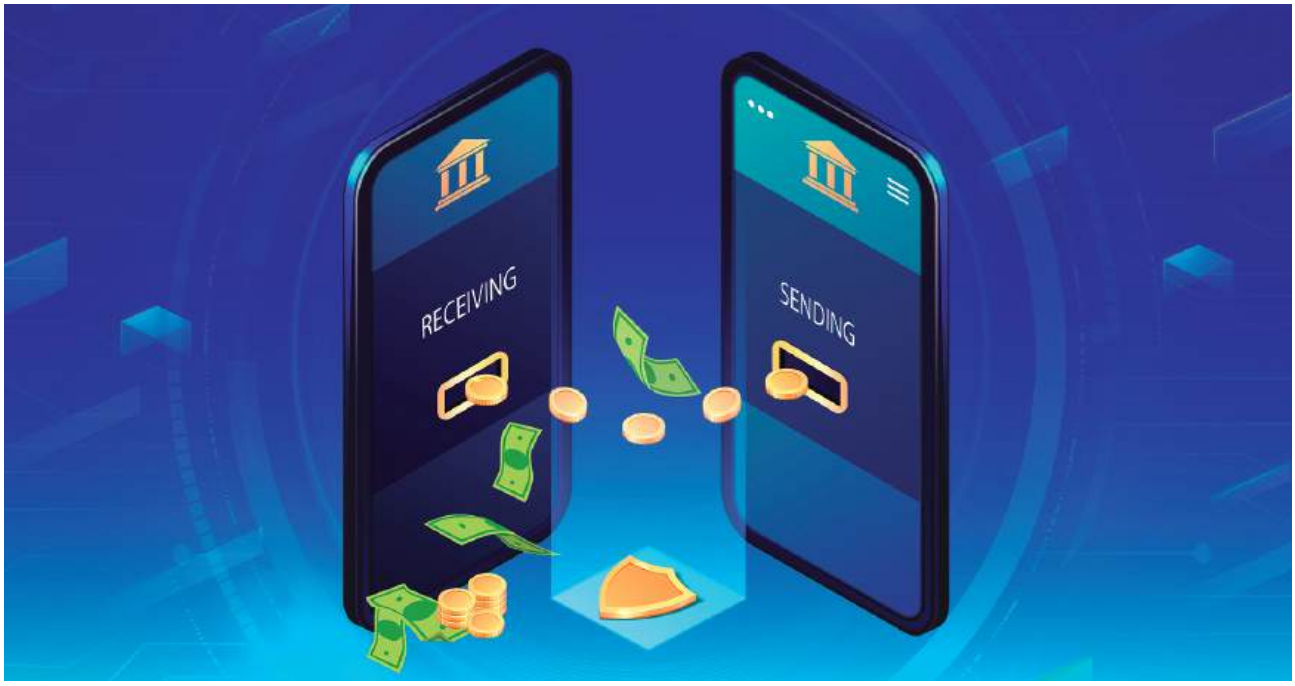



Table 2. How sanctions-related risks can affect banking activities

| Banking activity | Potential consequence | Practical response |
|---|---|---|
| Dollar payments | Delays, rejection, or loss of access to correspondent services | Strengthen screening and investigate unusual payment patterns |
| Trade finance | Delayed letters of credit or difficulties verifying counterparties | Check beneficial ownership, trade documents, and the commercial purpose |
| Corporate banking | Customer losses and higher compliance costs | Review customer risks regularly and maintain clear records |
| Remittances | Disruptions affecting individuals and businesses | Apply proportionate controls and identify lawful alternative channels where available |
| Correspondent relationships | Additional scrutiny or termination of services | Maintain transparent communication and demonstrate effective controls |

Source: Union of Arab Banks – Research Department based on U.S. regulatory guidance and banking-sector analysis.

These distinctions matter in practice. A transaction involving a high-risk country is not automatically prohibited, and a bank should not treat every regulatory warning as a binding prohibition. The correct response depends on the relevant legal authority, the parties involved, and the facts of the transaction.

## Financial networks are receiving greater attention

Sanctions evasion rarely depends on a single transaction. It may involve several companies, intermediaries, exchange houses, shipping firms, and financial institutions operating across different jurisdictions. The purpose may be to conceal the real beneficiary, disguise the origin of funds, or make a restricted transaction appear legitimate. The U.S. authorities are increasingly concerned with these wider networks, not simply the names appearing on payment instructions. This is particularly relevant to Arab banks because the region plays an important role in international trade, energy markets, foreign exchange, and commercial links between Asia, Europe, and Africa.

A recent example illustrates the potential consequences. On 28 August 2026, the U.S. Treasury's Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN) proposed a special measure under Section 311 of the USA PATRIOT Act concerning Banque Misr UAE, following its assessment that the institution was a primary money laundering concern. FinCEN's proposal cited alleged links to transactions associated with Iranian shadow-banking networks. The proposal concerns Banque Misr UAE specifically and does not extend to the bank's operations in other countries. Although this is a proposed anti-money laundering measure rather than a secondary-sanctions designation, it illustrates how regulatory action affecting correspondent banking can have significant implications for an institution's access to international financial services.

For other banks, the lesson is straightforward: knowing the customer is necessary, but it may not be sufficient. Banks also need to understand the purpose of significant transactions, the parties ultimately benefiting from them, and whether the activity makes commercial sense. This does not mean that banks should automatically reject transactions involving particular countries or sectors. It means that they must be able to identify suspicious patterns, investigate concerns, and explain their decisions.

## Correspondent banking: The cost of losing access

Correspondent banking is one of the main channels through which sanctions-related problems can affect an institution's wider business. Arab banks rely on international correspondents to process payments, settle dollar transactions, support trade finance, and serve corporate customers operating in foreign markets. Thus, losing an important correspondent relationship can disrupt these activities. Payments may become slower or more expensive, trade transactions may be delayed, and customers may move their business elsewhere. Other international banks may also reconsider their relationships with an affected institution because they are concerned about regulatory exposure or reputational damage.

The problem is not limited to banks that are formally sanctioned. It is important to distinguish restrictions required by law or imposed by regulatory action from decisions taken by individual banks as part of their own risk-management policies. Although both can affect access to international financial services, their legal basis and implications are not necessarily the same. This practice, known as de-risking, can affect entire markets or categories of customers rather than individual transactions. For smaller banks and institutions operating in fragile economies, the consequences can be particularly severe. Finding an alternative correspondent may take time, require substantial investment, or prove difficult altogether.

## Understanding the rules: Primary and secondary sanctions

U.S. sanctions are not all the same. Understanding the differences is important because the consequences for a bank depend on the rules that apply to a particular transaction.

Primary sanctions generally restrict dealings involving designated individuals, companies, governments, or other parties where the relevant U.S. jurisdictional requirements are met. These restrictions directly affect U.S. persons and institutions, while non-U.S. banks may also be exposed through their activities, use of U.S. financial channels, or involvement in prohibited transactions.

Secondary sanctions operate differently. Under certain U.S. legal authorities, non-U.S. institutions may face sanctions for specified dealings with designated parties or activities, even where a transaction does not otherwise involve U.S. persons. Whether a particular transaction creates such exposure depends on the applicable legal authority, the parties involved, the nature of the activity, and any relevant exceptions or authorizations. A transaction involving a high-risk jurisdiction does not, by itself, establish that a sanctions violation has occurred. Depending on the applicable authority, the consequences may include restrictions on access to U.S. correspondent accounts or other measures.

Another important instrument is Section 311 of the USA PATRIOT Act. It allows the U.S. Treasury's Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN) to propose or impose special measures against foreign financial institutions identified as primary money laundering concerns. These measures are distinct from secondary sanctions, although their practical consequences can be similar, particularly when access to the U.S. financial system is affected.

**Table 1. Key U.S. regulatory instruments and their implications for banks**

| Instrument | What it addresses | Why it matters for MENA banks |
|---|---|---|
| **Primary sanctions** | **Prohibited dealings involving designated parties within the relevant legal scope** | **Payments, customers, and transactions may be blocked or rejected** |
| **Secondary sanctions** | **Specified dealings by non-U.S. persons or institutions under applicable sanctions authorities** | **Certain activities may put access to U.S. financial services at risk** |
| **FinCEN Section 311 measures** | **Foreign institutions identified as primary money laundering concerns** | **U.S. correspondent accounts may be restricted or prohibited** |
| **AML/CFT requirements** | **Money laundering and terrorist financing risks** | **Weak customer due diligence and transaction monitoring can create regulatory and commercial exposure** |

**Source: Union of Arab Banks – Research Department based on U.S. regulatory guidance and banking-sector analysis.**

# U.S. Regulatory Priorities and Secondary Sanctions:

## Strategic Implications for Banks and Cross-Border Financial Transactions




## Introductions

For banks, international banking is not an optional activity. It is essential to trade, investment, remittances, and the daily movement of money across borders. Businesses need to pay suppliers, importers need letters of credit, and individuals need to transfer funds to their families. Much of this activity depends on correspondent banking relationships, including access to the U.S. dollar. But maintaining these relationships has become more challenging. U.S. authorities are paying closer attention to how money moves through the international financial system, who ultimately benefits from a transaction, and whether financial institutions are being used to bypass sanctions or conceal illicit activity. The consequences can be serious. A bank may face regulatory action, lose access to U.S. correspondent banking services, or find that other international banks are no longer willing to work with it. Even institutions that are not directly targeted can face greater scrutiny because of their customers, business partners, or geographic exposure.

مجلة
إتحاد المصارف العربية
Your Banking Media Partner شريكك في الإعلام المصرفي
www.uabonline.org/magazine

# Annual Subscription Form – Union of Arab Banks Magazine

## قسيمة الاشتراك السنوي في مجلة اتحاد المصارف العربية لعام 2027

| | |
|---|---|
| **1. Please complete your delivery details:**<br>Name of Institution: ……<br>Country/City: …… P.O. Box: ……<br>Tel: …… Fax: ……<br>E-mail: ……<br>N°. of Subscription: …… | 1. يرجى استكمال تفاصيل التسليم الخاص بكم:<br>اسم المؤسسة: .....<br>البلد/المدينة: .....<br>هاتف: ..... ص.ب.: .....<br>البريد الإلكتروني: .....<br>عدد الإشتراكات: ..... |
| **2. Subscription including cost** (300 $) for every copy | 2. قيمة الإشتراك السنوي (300 $) للإشتراك الواحد |
| **3. By wire transfer to the order of the Union of Arab Banks in Dollar for the:** | 3. يسدد بحوالة بالدولار الأميركي لأمر إتحاد المصارف العربية، إلى: |

**Arab Bank – Amman – Jordan**
**Shmeisani Branch**
**Account no : 0118/010272-510**
**Iban no: JO76 ARAB 1180 0000 0011 8010 2725 10**
**Swift code : ARABJOAX118**
**Beneficiary name : Union of Arab Banks**


للتواصل مع إدارة المجلة على أرقام هواتف الإتحاد والعناوين التالية:
إتحاد المصارف العربية بيروت – لبنان
ميناء الحصن، شارع عمر الداعوق
ص.ب.: 2416-11 رياض الصلح 1107 2110
+961 1 377800 Ext: 202 - 204 أو +961-1-364881/5/7
Uab-magazine@uabonline.org


يجدد الاشتراك تلقائياً بداية كل سنة

الشخص المسؤول/الصفة: _____ التوقيع: _____

ملاحظة: تعبئة النموذج وتسديد الفواتير في مهلة أقصاها عشرة أيام.


NBE
SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

# البنك العربي...
# أفضل بنك في الشرق الأوسط
# للعام 2026




arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK
الوصول بداية